وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر* بسكرة *

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية –قطب شتمة-





قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

مشروع بلوم– فيوليت و موقف الحركة الوطنية منه

1930–1936

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

حياة هدوش

إشـراف الأستاذة:

شهرزاد شلبي

السنة الجامعية : 2013 – 2014

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين أما بعد

إلى من حملتني تسعا و سقتني حنانا و عطفا و أكسبتني تربية و صبرا – إلى رجائي في شدتي و لذتي في حياتي إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله

إلى الذي رعاني و رباني رمز عزتي و كرامتي إلى من جاهد في تحقيق أحلامي إليك أبي الغالي .

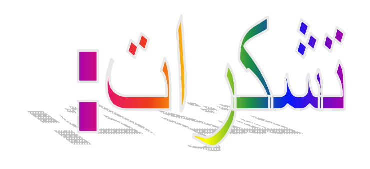
إلى من علمتني كيف يصير الجرح انتصارا و كيف يكون النجاح قرارا إلى أختي الحبيبة اوريدة.

إلى من يجمعني بها اغلى إحساس إلى من هي اعز الناس إلى برعمتي لؤلؤتي إلى أميرتي بلقيس.

إلى سندي و قوتي و ملاذي، إلى من آثروني على أنفسهم، إلى من علموني معنى الحياة، إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة، إلى:زوجي، إخوتي ،

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات، إلى من سأفتقدهم، إلى من جعلهم الله أخواتي الذين أحببتهم في الله... إلى صديقاتي وسام . سعاد دون أن انسى كافة الزملاء كل باسمه...

حياة



الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، و الصلاة و السلام على النبي المصطفى الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة.

أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى الأستاذة المشرفةشهرزاد شلبي ، التي كان لها الفضل الكبير بعد الله -سبحانه وتعالى- في إنجاز عملني هذا ، حيث أفادتني كثيرا من خلال توجيهاتها ونصائحها، كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للدكتور : صلاح الدين هدوش على كافة الدعم و المساندة .

كما نتقدمبالشكرالجزيلإلىكل منساعدنا فيإنجازهذاالعملمنقريبأو من بعيد.

لقد عمدت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 لانتهاج سياسة اتسمت بعدم الوضوح أحيانا و التناقض أحيانا أخرى اتجاه مطالب الجزائريين فكانت في العديد من الأوقات، سياسة اضطهاديه قمعية اتجاه الأهالي و لقد حاولت في بعض الأحيان القيام بإصلاحات في شكل مشاريع سياسية بدعوى إصلاح أوضاع الجزائريين، غير أنها لم ترق في مجملها لطموحاتهم و أمالهم و من جملة المشاريع مشروع بلوم فيوليت.

حيث أضفى هذا المشروع سواء في شكله الأولى كبرنامج، تصورات لإصلاحات في الجزائر وضعت من طرف الحاكم العام السابق للجزائر, ومشروع موريس فيوليت أو تبنيه من طرف حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936 حينما أصبح مشروع قانون أضفى على الحياة السياسية في الجزائر، نشاطا و حيوية جعل كل الجهات تولي له الاهتمام الكبير لما تضمنه, لا سيما أن الجزائر في ذلك الوقت كانت تعرف تحولات هامة خاصة سياسيا بتبلور الفكر السياسي لدى جميع التيارات و نهاية بالتقارب الذي حصل بينها , هو ما تجسد في توحيد مطالبها من خلال المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول في جوان 1936.

فالمشهد السياسي الجزائري و رغم تخصيص العديد من الدراسات التاريخية له مازال بحاجة إلى تسليط الضوء على بعض جوانبه, خاصة تلك المتعلقة بردود الأفعال المختلف للتيارات السياسية من مشروع بلوم فيوليت، باعتباره أحد المشاريع الفرنسية الهامة في الجزائر ما بين الحربين العالميتين 1919-1938.

جاء اختياري لمشروع بلوم فيوليت و موقف الحركة الوطنية منه رغبة مني في تصفح محتواه , و دراسته , و تحليله , و معرفة مختلف المواقف و الردود اتجاهه و كيفية تفاعل مختلف الأطراف السياسية . وقبل كل هذا معرفة أبرز الظروف و الأوضاع التي ساعدت في صدوره.

إناختيار هذه الفترة الزمنية للدراسة يعود إلى: مختلف التحولات التيعرفتها الجزائر خاصة على الصعيد السياسي, وكذا تأثير ذلك على السياسة الفرنسية, و محاولة مني في إثراء المكتبة الجامعية ببحث قد يكون منطلقا لأبحاث أخرى تكون أكثر تعمقا.

فمن خلال ما قمت به من دراسة استطلاعية لبعض ما توفر لي من مصادر , مراجع رسائل جامعية و مجلات تتمحور في دراستها مشروع بلوم فيوليت, مكنتني من صياغة الإشكالية التالية: ما محتوى مشروع بلوم فيوليت و مدى ارتقاءه لمستوى تطلعات الجزائريين وقدرته على الحفاظ على السيادة الفرنسية و ضمانهلاستمرارسياستها؟

ولتوضيح الرؤى حول إشكالية هذا البحث سنحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية تثيرها طبيعة الموضوع أهمها:

ما هي الأوضاع و الظروف التي سادت الجزائر قبل صدور المشروع؟

ما هو نص هذا المشروع؟

فيما تمثلت أهدافه الحقيقية؟

كيف كانت مختلف ردود الأفعال منه؟

لم تكن معالجة هذا الموضوع الواسع الجوانب المتعدد المعارف بالأمر السهل لأنه يتطلب من صاحبه بذل كل ما في وسعه من قدرات فكرية و مادية لجمع المادة الخبرية و غربلتها و تحليلها و تنظيمها,و لهذا فقد واجهتني عدة صعوبات منها:

- نقص المراجع العربية والأجنبية التي تدرس وتتطرق للمشروع بنوع من التفصيل.
- طغيان العاطفة على الدراسات الفرنسية حيث أن معظمها يمجد الاستعمار و منجزاته في الجزائر, في حين أن الدراسات العربية تركز على الانعكاسات السلبية للسياسة الفرنسية.
- إن سعينا لتحقيق ترجمة أمينة كلفنا جهدا مضنيا ووقتا طويلا.

ولإعطاء القيمة الحقيقية لهذا الموضوع,فقد سرت على مناهج علمية متعددة و هي:

- المنهج التاريخي السردي و الوصفي: و اعتمدت عليه في استعراض ووصف و سرد الأحداث التاريخية حسب تسلسلها الزمني و التعريف بالشخصيات و الأحزاب.
- المنهج التحليلي ألاستنتاجي: اعتمدتعليه في دراستي للمشروع, ومختلف مواقفه و أسباب إخفاقه.

ولإنجاز هذه الدراسة قمت بجملة من القراءات، تمكنت خلالها من تجميع المادة الخبرية للدراسة، والمكونة من مجموعة مصادر ومراجع باللغتين العربية والفرنسية والتي ارتأيت أنها تخدم موضوع بحثي بشكل مباشر، و أهم هذه المصادر: كتاب موريس فيوليت l'Algérie vivra-t- elle ?(هل ستعيش الجزائر؟) الذي يعتبر أهم المصادر لدراسة هذا الموضوع، حيث أفادنا في معرفة وجهة نظر فيوليت، وتصوره لحل المسألة الجزائرية، كما اعتمدت على كتاب محفوظ قداش:جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر بالإضافة إلى مجلة الشهاب، وكتاب أبو القاسم سعد الله:" الحركة الوطنية الجزائرية: الجزء الثالث"، فضلا عن رسالة ماجستير للدكتورة "كريمة بن حسين" بعنوان:" الحياة السياسية في قسنطينة", وكذا مقالها حول المتجنسين الذي نشر لها في "مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة" سنة 2008.

ولإعطاء صورة واضحة لهذا الموضوع قمت بتقسيمه إلى مقدمة وثلاثة فصولو خاتمةكالاتي:

مقدمة تمهد لما تم الحصول عليه من معارف و دراسات, و كيفية برمجتها لدراسة الموضوع, وتحليل محتواه, انطلاقا من طرح الإشكالية وبعض التساؤلاتو محاولة الإجابة عليهم.

الفصل الأول: خصصته لدراسة أوضاع الجزائر قبل صدور المشروع من السياسة الفرنسية,مرورابتطور الحركة الوطنية ,وأنهيت هذا الفصلباحتفالات الذكرى المئوية.

الفصل الثاني: أدرجته تحت عنوان مشروع بلوم فيوليت حيث أتطرق فيه بدراسة:

صاحب المشروع "موريس فيوليت",وكذاظهور المشروع, ونص المشروع, و ختمت هذا الفصل بتحليل محتوى المشروع.

الفصل الثالث: قمت برصد و إبراز: مختلف مواقف الحركة الوطنية من مشروع بلوم فيوليت, و ردود الفعل الفرنسية من هذا المشروع,و مشيرةبعدها إلى المؤتمر الإسلامي و أنهيت هذا الفصل بإبراز أسباب فشل المشروع.

وصلت أخيرا إلى تسطير خاتمة, جاءت كحوصلة لما قدم في البحث, مدعمة البحث بمجموعة من الملاحق, والتي بدورهاتضفي على الموضوع نوعامن الوضوح و الإضافات المختلفة.

1-لمحة عن السياسة الفرنسية في الجزائر قبل صدور مشروع بلوم فيوليت

عرفت الجزائر منذ وقوعها تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية سياسات متعاقبة ومختلفة, أثرت على النواحي: الاقتصادية, الاجتماعية, السياسية و الثقافية للجزائريين مستوطنين و الأهالي, ولا شك أن الفترة الممتدة ما بين1930-1970 تعتبر ابرزالفترات التي تميزت فيها السياسة الاستعمارية بالقوة و التنوع, ويلمس ذلك في نتائجها.

السياسية الاقتصادية و الاجتماعية:

إن إدراك فرنسا لأهمية الأرض في تلاحم و ترابط قبائل الأعراش الجزائرية و تيقنها من أن إحكام القبضة على الشعب الجزائري لن يتم إلا بتفتيت هذه القبائل و الأعراش, و هو ما أكده الجنرال "بيجو"قائلا:"إني لم أجد أية وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين أحسن من مصادرة أملاكهم الزراعية ".[1]

وبحكم أن فرنسا دولة القانون فإنها حاولت تقنين المجتمع الجزائريو يتجلى ذلك واضحا في:

- القوانين و المراسيم التي أصدرتها نذكر منها قانون 8 سبتمبر 1830الذي بموجبه استولت سلطات الاحتلال على مساحات شاسعة من أراضي الأتراك.[2]

- مجموعة مراسيم أخرى منها مرسوم 22 جويلية 1834 الذي جعل الجزائر أرض فرنسية.[1]

1عمار بوحوش, العمال الجزائريون في فرنسا, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع, الجزائر, 1979م, ص49.

2 شارل روبيرأجرون, تاريخ الجزائر المعاصرة, ترجمة عيسى عصفور,ط1 , منشورات عويدات,بيروت,1982مص332.

- مراسيم أخرى تنظيمية منها مرسوم 1 أكتوبر 1844 و مرسوم 21 جويلية 1846 ومرسوم 16 جوان1851.

إن التغيير الذي حدث في نظام الحكم الفرنسي بقيام الإمبراطورية الثانية(نابليون الثالث),هذا الأخير الذي قام بزيارة إلى الجزائر في سبتمبر 1830 و اطلاعهعلى أحوال الجزائريين و تذمرهم من تطبيق قوانين مصادرة الأراضي حيث ذكرهم أثناءها:"إن واجب الفرنسيين هو إدخال الحضارة و الارتقاء بالجزائريين إلى مستوى الإنسانية".[2]حيث تصور أن الجزائر مملكة عربية, و هو ما أعرب عنه في رسالتهإلى الحاكم العسكري بيليسيسي بتاريخ 6 فيفري1860 بقوله:"إن الجزائر مملكة عربية و أنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين ".[3]و لذلك طالب بضرورة فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأوربية و رجال الأعمال و الصناعة و ترك الفلاحة للمواطنين الأهالي و منح الأراضي مجانا للأوربيين و شرح أن عملية حصر الأراضي تستهدف انتزاعها من أصحابها بل تهدف إلى تقسيم الأراضي إلى قرى, وإقامة الملكية الفردية بها, حتى يتمكن الأهالي من التصرف فيها بحرية.[4]

و لتحقيق هذا نشر في 22 أفريل 1863 قرار مجلس الأعيان, الذي قوم اعوجاج المراسيم السابقة, حيث قام بتعيين حدود أراضي القبائل, ثم تقسيم و توزيع الأراضي بين مختلف الدواوير, و في النهاية تعميم الملكية الفردية بين أعضاء الدوار.[5]*

1الهواري عدي, الاستعمار الفرنسي في الجزائر"سياسة التفكك الاقتصادي و الاجتماعي(1830 _ 1930), ترجمة خريف عبد الله, ط1 ,دار الحداثة للطباعة و النشر, بيروت, 1983م, ص61.

2 AGERON Charles Robert, Les Algériens Musulmans et la France, (1871-1919), T_1,P . U. F Paris SD P.P 25.26.

3نصر الدين سعيدوني, الجزائر منطلقات و أفاق , ط1, دار العرب الإسلامي , بيروت , 2000 م, ص28.

4 جلال يحي, المغرب الكبير, ج3, دار النهضة العربية, بيروت, 1981م, ص233.

5G.G.A, Algérie Expansion Economique et Progresse social et Réforme Administrative, Paris SD, p09.

وكانت إرادة السلطة الاستعمارية هي خلق الشروط القانونية و الاقتصادية التي تسمح بتنمية رأسمالية في الجزائر, و قد عارضت تطبيق هذا القانون (الذي يقيم ملكية فردية غير قابلة للنقل)المؤسسة العسكرية التي كانت تقف دوما في صراع تقليدي مع الإدارة المدنية.[1]

أثار هذا المرسوم استياء المواطنين, فاصدر مرسوم آخر في ماي 1870 و كان من هذا التعديل أنه مكن المستوطنين من شراء أراضي القبائل, و خلق ملكيات فردية.

و بعد سقوط الإمبراطورية الثانية عام 1870 أثناء الهزيمة الفرنسية أمام بروسيا حاول معارضونلسياسة نابليون الثالث الانتقام من مؤيدي العربولهذا اصدر قانون 26 جويلية 1870 .[2] المعروف ب: "قانون وورنيه" الذي أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي, و يعتبر هذا القانون إجراءا تاريخيا لتدمير التنظيم القبلي للجزائر, الذي عزز استخدام القانون الفرنسي في جميع مبادلات الأراضي[3].

كما اتبعت "قانون وورنيه" مجموعة من القوانين, أبرزها: قانون 22 أفريل 1887,قانون 26 فيفري 1897 و قانون 4 أوت 1926.[4]

إن أهمية الأرض وقوانين تفكيك الملكية العقارية الجزائرية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر لن تحقق أهدافها الحقيقية إلا بوجود عنصر بشري مؤهل لخدمتها.هذه الحقيقة

---

1 AGERON Charles Reber, Les Algériens Musulmans…, $T_{1,}$ o pcit, pp75-76.
2 POUYANNE Maurice, Propreté Foncière en Algérie, $T_{1,}$ Imprimeur Libraire, Alger 1900 pp 445-446.

*الدواوير جمع دوار و هو اصغر وحدة تتألف ن مجموع محددة من الأسر و كانت الدارة الفرنسية تهدف إلى إحلال نظام "البلدية "commune" الفرنسية محل الدوار.انظر :

AGERON Charles Reber, Les Algériens Musulmans…, $T_{1,}$ o pcit, p285-.
3AGERON Charles Reber, Les Algériens Musulmans…, $T_{1,}$ o pcit, p77.
4 الهوا ري عدي, المرجع السابق, صص(66, 67).

التي أدركها الساسة الفرنسيون من الأيام الأولى للاحتلال حيث بذلوا قصارى جهدهم لجلب اكبر عدد من المستوطنين الفرنسيين و الأوربيين وذلك لكي تتماشى مع قوانين نقل الملكية و مصادرة الأراضي مع عدد المستوطنين الذين يشغلونها.

تطور حركة الاستيطان:تجسدت هذه الفكرة فعليا في الجنرال "كلوزيل" الذي اعتبر من اكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر حيث طرح في عام 1835 في كلمة وجهها إلى مشردي فرنسا, اسبانيا, ايطاليا, مالطا قائلا: " لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاءون و لكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها و كونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل مانملك من قوة".

ومحاولة من فرنسا لتهجير أكبر عدد ممكن من المستوطنين الأوربيين إلى الجزائر، قامت بوضع كلالتسهيلات ونشر الإعلانات لتشجيع الهجرة...[1]و لتشجيع استقرارهم في الجزائر نهائيا، عرضت عليهم تسهيلات و امتيازات كدفع تكاليف السفر، و توزيع الأراضي الفلاحية مجانا،و إنشاء مساكن, و مدهم بالحبوب و المواشي و الحماية العسكرية.

حققت السياسة الفرنسية الكثير من النجاحات، تمثلت في شق الطرقات و استصلاح الأراضي، و بناء القرى. حيث تم بناء 35 مركزا استيطانا و تسليم أكثر من 105 ألف هكتار، وصل عدد المستوطنين في هذه الفترة (1845) أكثر من 46 ألف أوربي في الجزائر.[2]

1عمار عمورة, الموجز في التاريخ الجزائر, ط1, دار ريحانة للنشر و التوزيع, الجزائر , 2002 م ص ص(118,119).

2أجرون شارل روبير, المرجع السابق, ص43.

لقد استطاع الاستيطان أن يحصل في اقل من 30 سنة (1871_1898)على أكثر من مليون هكتار من الأراضي الجزائرية، في حين ارتفع عدد سكان الريف من 119 ألف نسمة عام 1871 إلىأكثر من 200 ألف 1900.[1]خاصة بعد إصدار قانون 1878 الذي فرض الإقامة الجبرية على المعمرين لمدة معينة و يحصلون خلالها على الملكية النهائية.[2]

في الفترة الممتدة من 1900_1920 تم توزيع أكثر من ربع مليون هكتار و بقيت أراضي المستوطنين في اتساع حيث قدرت عام 1917 بحوالي مليوني هكتار من الأراضي الخصبة.[3]

ومن هذا التاريخ يمكن القول بان الاستيطان أصبح مجرد مشروع لموظفين أوربيين خاصة بعدما أصبح الاستيطان الريفي يعتمد على الزراعة الرابحة الموجهة للتصدير فقد كانت هذه الزراعات تغني الجزائر الأوربية و تفقد كل تبرير في الاستيطان , رغم هذا فقد بقي الاستيطان في التطور من حيث المساحة التي يملكها المعمرون أو من حيث عددهم الذي بقي في تزايد مستمر.[4]

نتائج السياسة الاقتصادية و الاجتماعية الفرنسية:

- **على المعمرين المستوطنين:**

1المرجع نفسه, صص(88, 89).

2برنار أندري و آخرون, الجزائر بين الماضي و الحاضر, ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور, الديوان الوطني للمطبوعات لجامعية, 1984, ص348.

3سعيدوني نصر الدين, الجزائر منطلقات و أفاق, المرجع السابق, ص25.

1 شارل روبير اجررن, المرجع السابق, ص93.

بدل أن يهتم الكولون بزراعة الحبوب و المحاصيل الغذائية الأساسية للأهالي اهتموا بتطوير الزراعات التجارية ذات الربح السريع, فخصصوا أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم, و بذالك أصبح إنتاج الحبوب يتناقص إلى حد انه لم يعد يكفي لسد حاجيات الأهالي الجزائرية في بداية الثلاثينات.[1]كل هذا كان له نتائج كبيرة على تطور المستوى المعيشي للسكان الأوربيين في الجزائر, حيث ارتفع عددهم من 25 ألف نسمة عام 1832 إلى 880 ألف معمر سنة 1931.[2]

كما تطورت الملكيات الأوربية و أخذت تتجمع منذ1930 ورغم هذا التطور الكبير في الملكيات إلا أن عدد العمال الأوربيين في القطاع الزراعي لم يتعد 14,4 % بينما وصل في القطاع الصناعي إلى أكثر من 28,6 %, بينما فاقت العمالة الأوربية في قطاع التجارة و الخدمات إل 57 % من إجمالي العمالة الأوربية.[3]

و على صعيد الإنتاج الزراعي للمستوطنين فانه شهد تطورا كبيرا بفضل سياسة المشاريع الكبرى و التي كان لها دورا هام في توسيع حركة الاستيطان.[4]

أن السكان الأوربيين كانوا يمثلون مجتمعا مسيطرا في مختلف المجالات حيث أنهم يمثلون 95,8 % من الكوادر العليا, و 82,4 % من الفنيين و 86 % من رؤساء المشاريع, و لهذا أصبح الكولون يتمتعون بمستوى معيشي راقي.[5]

1علي حشلاف, المواقف السياسية لجمعية علماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها(1931 . 1939) رسالة ماجستير, جامعة قسنطينة, 1994, ص55.

2نصر الدين سعيدوني, الجزائر منطلقات و أفاق, المرجع السابق, ص126.

3شارل روبيرأجرون, المرجع السابق, ص125.

4شارل روبيرأجرون, المرجع السابق, ص68.

5المرجع نفسه, ص128.

و يمكن أن تتصور الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها المعمرون بدراسة إحدى المستعمرات الفرنسية في الجزائر, فهي تتكون من بنايات عصرية تحيط بها الورود و أشجار السرو و الحدائق المختلفة و بالقرب منها بنايات للأدوات الزراعية و الحيوانية, وسقف به صهاريج لحفظ الخمور , و مطاحن و مخازن الحبوب.[1]

على الأهالي المسلمين الجزائريين:

تغير بنى المجتمع الأهلي الجزائري:

كان من بين مراسيم السياسة الفرنسية تفكيك الملكية الجماعية, و تجسد ذلك بعدد من القوانين و المراسيم أهمها: قانون مجلس الأعيان séntus consulte لعام1863, الذي اعتبر أول إجراء فجر القبيلة, و حل عوامل وحدتها و تفريقهاإلى مجموعة دوائر أو مجموعة دواوير.[2]

- **تدهور الاقتصاد الأهلي:**

كان للاستيلاء التدريجي على أراضي الفلاحين آثار سلبية متعددة على الاقتصاد المعاشي للريفيين, لاسيما و أن كل المحاولات التي قامت بها السلطة الاستعماريةفي تغييب زراعة الحبوب.[3] و نتيجة لعمليات المصادرة لم يبقى في أيدي الأهالي إلا بعض الأراضي الفقيرة في المرتفعات الجبلية المنعزلة و النواحي الصحراوية النائية, و هذا ما نتج عنه تراجع في الإنتاج الزراعي للأهالي (القمح), كما أدى إلى هبوط حاد في تربية الماشية.[4]كما تعرضت أملاك الأهالي نتيجة لتطبيق قوانين نزع الملكية لعمليات المقايضة

1عبد القادر علي حليمي, الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية, مطبعة الإنشاء, دمشق 1968م, ص155.
2 AGERON Ch-R, Les Algériens Musulmans et la France, T_1, o pcit,p275.
3شارل روبيراجرون, تاريخ الجزائر المعاصرة, المرجع السابق, ص129.
4سعيدوني نصر الدين, الجزائر منطلقات و آفاق, المرجع السابق, ص41.

و السمسرة و الربا التي يقوم بها الأوربيون, كما اضطر الأهالي إلى الاقتراض لدفع الضرائب و تسببت هذه العمليات إلى إفلاسهم.[1]

- **تدهور الأحوال الاجتماعية للأهالي:**

أن تدهور الأوضاع الاقتصادية للأهالي أدت إلى انخفاض مستوى معيشتهم لاسيما في المواسم التي يكون فيها المردود الزراعي سيء.[2] كما انتشرت الكوليراوالتيفوس, و اخذ الجزائريون يموتون بالجملة , حيث اقتصر التلقيح على المستوطنين الأوربيين , إلى جانب هذه الأمراض كثر القحط و الجفاف و قلة المحاصيل الزراعية و بقي المجتمع الجزائري يتعرضوا لمجاعات متلاحقة مثل مجاعة 1909 بالجزائر و قسنطينة. [3] و أمام المجاعات و الأمراض و الأوبئة التي اجتاحت الجزائر و التي أدت إلى تردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للسكان الأهالي, و خاصة مع سياسة قمع الثوار و مصادرة الأراضي و الضرائب و الغرامات لم يجد بعض الجزائريين من ملجأ لهم غير الهجرة سواء إلى المشرق (بلاد الشام و مصر)أو إلى فرنسا.[4]

السياسة الإدارية والثقافية:

أعلنت فرنسا بمقتضى قرار سنة 1830 أن الجزائر ارض فرنسية وقسمتها إداريا إلى 3 ولايات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام, و كل ولاية قد قسمتها إلى دوائر و بلديات مثلما كان معمول به في فرنسا.[5]

1AGERON Ch -R,Les Algériens. ..,o p cit,p372.

2برنار أندري و آخرون, الجزائر بين الماضي و الحاضر, المرجع السابق, ص340.

3KADDACHE Mahfoud, Histoire de Nationalisme Algérien, t_1 , 2eme Edition, E,N,A,L,Algerp24.

4الجيلاني صاري, محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ" المقاومة السياسية 1900. 1954م, ترجمة بن حراث عبد القادر,م ,و, ك, 1987م, ص219.

5أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930) , ج2, ط4, دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992ص20.

لقد اتبع الفرنسيون سياسة الاحتلال الجزئي تحت أول حاكم عام عسكري, عملوا على تحصين أهم المدن الساحلية, أما الأرياف فقد كانت تدار بواسطة المكاتب العربية التي كان يرأس كل منها ضابط فرنسي, ثم شيئا فشيئا ترك المجال للاحتلال الكلي باستخدام كل الوسائل الضرورية لذلك[1].

و بعد عام 1870 انتهجت فرنسا سياسة جديدة في دمج الجزائر بفرنسا وذلك عن طريق إصدار 36 مرسوما* تتعلق بالجزائر و بانتقال السلطة من العسكريين إلى يد المستوطنين الأوربيين, و كانت هذه المراسيمقد جاءت لتحقيق رغبة المستوطنين الأوربيين في تقوية عدد السكان الأوربيين و اليهود حتى تنجح سياسة

الإدماج و القضاء على المكاتب العربية.[2].

كان المسير الفرنسي يحكم البلدية المختلطة, أي الحاكم و تساعده لجنة بلدية مؤلفة من منتخبين فرنسيين و بعض المساعدين الأهالي المعينين , و في الدواوير كانت الإدارة تعين الجماعات (من 6 إلى 16 عضو) و السلطة الحقيقية كانت بين أيدي القياد عديمي الكفاءة, فقد كانوا يرتكبون تجاوزات يتم التنديد بها غالبا كالأعمال المجانية, لأنه يستطيع أن يسلط حكم بدون دليل, وان يفرض غرامات هي الواقع غير مراقبة, و أن يأمر بالسجن الإداري.و في البلديات الكاملة الممارسة حيث كان يعيش من 5 إلى 17% من الجزائريين كان شيوخ البلدية يهملون المحكومين المسلمين فقد كانت العديد من التجاوزات و الضرائب الثقيلة التي كانت تخدم مصالح الأوربيين.

1المرجع نفسه ص21.

* 36 مرسوما, انظر , عمار بوحوش, التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962, ط1, دار الغرب الإسلاميبيروت, 1997, ص156.

2عمار بوحوش, المرجع السابق, 156.

فقد كانت هناك إجراءات خاصة خارج القانون العام و تعرف بالمخالفات الخاصة بالأهالي, و تعطي للسلطات الإدارية القدرة بالحكم و تطبيق الأحكام و العقوبات القاسية و هذا ما نسميه "قانون الأهالي"* الذي أسسه قانون 28 جوان 1881 في عهد وزارة جول فيري[1]. فهو يتيح وسيلة قمع مرنة و ملائمة و سريعة , و انه التعسف الإداري و لكن مساوئه أقل حساسية مما في أوربا و مزايا اكبر بكثير.[2]

كما نظم مرسوم 31 جانفي 1931 تجنيد الجزائريين المسلمين و قد عدل شروط الانضمام إلى الجيش و نسبة العلاوة و كان المجندون يختارون عن طريق القرعة و كانوا يعملون بالجيش مدة ثلاث سنوات عوض اثنين.[3]

إضافة إلى السياسة التعسفية الممارسة على الجزائريين من قبل رؤساء البلديات الأوربيين و القياد و المتصرفين الإداريين, عمل الأوربيين في الجزائر على منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي سواء في المجالس المحلية أو التمثيل البرلماني الفرنسي.و كذا تعويض قوانين الشريعة الإسلامية بالقوانين الفرنسية و التركيز على المحاكم الفرنسية و ترك الدور الشكلي للقضاة الجزائريين.

أن المستوطنين الأوربيين قد استعملوا سلاح القضاء لقمع الجزائريين من خلال تطبيق القوانين الفرنسية عليهم و تشكيل مجالس القضاء من الفرنسيين فقط و إعطاء

---

* يسمى قانون الالدجيناcode de léIdiginat)(و هو عبارة عن مجموعة من النصوص و ضعت بقصد فرض النظام و الانضباط في صف السكان المسلمين بحيث يتعين عليهم إظهار الطاعة العمياء للأوربيين. انظر:عمار بوحوش المرجع السابق, ص172.

1 محفوظ قداش, جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954, ترجمة محمد المعراجي, منشورات ENEP, الجزائر2008, صص(232, 233).

2اوليفييه لوكور غرانميزون, في نظام الأهالي, تر العربي بوينون, ط1,منشورات السائحي, الجزائر, 1936 ص 8.

3محفوظ قداش, جزائر الجزائريين المرجع السابق ص 234

الشرعية القانونية للقضايا المسجلة عند الأوربيين الذين يتحكمون بها و كسب أموال كثيرة من الجزائريين.[1]

عانت الثقافة الجزائرية هي الأخرى من الاحتلال الفرنسي للجزائر . فالمواسم الوطنية و التاريخ و اللغة , أما اختفت و إما اضطهدت , و كانت المساجد قد حولت إلى كنائس أو مستشفيات أو متاحف, فقد فقدت الطبقة المثقفة الجزائرية تدريجيا الاتصال بماضيهم نتيجة لفقدان الكتب و المدارس لغتهم, إما الفلاحين فقد تركوا للخرافات و الجهل[2].

و إذا كان التعليم و اللغة العربية محور و عصب الحياة الإسلامية للشعب الجزائري فلابد من ضرب الاثنين, وهذا طبيعي في سبيل القضاء على شعب الجزائر و دينه و حضارته ولغته و مقوماته. فقد تم غلق أكثر من 2000 مدرسة في الجزائر بل قتل و اعتقال معظم المعلمين و الأساتذة و الطلبة ثم تحريم تدريس تاريخ الجزائرو العرب و المسلمين, و الجغرافيا و الأدب العربي بجميع علومه و العلوم التجريبية و يسمح سوى بفتح المدارس الفرنسية و تلقين اللغة الفرنسية.[3]

حيث كان التعليميقتصر على أبناء الشخصيات الارستقراطية للاعتماد عليهم كإطارات متوسطة لمساعدتها على تسيير الشؤون الجزائرية و نشر فكرها الحضاري مع حرمانهم إمكانية مواصلة التعليم العالي . و هو الشيء الذي لاقى معارضة كبيرة من الأوربيين[4].

---

1 عمار بوجوش, المرجع السابق, صص(175, 176).

2 ابو القاسم سعد الله, المرجع السابق, ص179.

3محمد مورو, الجزائر تعود إلى محمد (ص), دار المختار الإسلامي, القاهرة, 1992, ص46.

4عمار بوحوش, المرجع السابق, ص179.

1-2-مكونات الحركة الوطنية الجزائرية:

أن الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 و ما ترتب عنه من فقدان السيادة و كافة الحقوق و البطش و الإبادة و تردي كافة الأوضاع في جميع المجالات و فشل المقاومة المسلحة بالإضافة إلى تبلور الفكر القومي و الاحتكاكات المختلفة و الأحداث العالمية كالثورة البلشفية 1917 و مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى و اكتسابهم خبرات و أفكار جديدة وغيرها و كلها عوامل ساهمت في ظهور تيارات مختلفة من حيث ايدولوجياتها و أساليبها في مقاومة المستعمر و سياسته التعسفية .

التيار الاستقلالي:

يمثل هذا التيار"حزب نجم شمال إفريقيا" و هو تنظيم كان يضم العمال الإفريقيين من كل من تونس و الجزائر و المغرب العاملين في فرنسا ثم امتد للجزائر.[1]

فالشيوعيون ومن بينهم الحاج علي عبد القادر و الأمير خالد و أعضاء من مجموعة العمال الجزائريين, و منهم بلغول و مصالي و جفال وسي الجيلاني لقد كان هؤلاء الرجال في بداية تأسيس نجم شمال إفريقيا في 1926.

ترأسه في البداية الحاج علي عبد القادر, ولكن منذ 1927م بدأ هذا التيار يوضح ميولا ته الوطنية, و طالب النجم بالنقاط التالية:

1احمد الخطيب, جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وآثرها الإصلاحي في الجزائر, المؤسسة الوطنية للكتابة, الجزائر 1985, ص46.

- استقلال الجزائر.
- الانسحاب الكامل للجيش الفرنسي .
- تكوين جيش وطني.
- تسليم البنوك و المناجم و الأراضيإلى الدولة الجزائرية على أساس أنها ملك قد استحوذ عليها المحتلون.[1]

فمن خلال هذه المطالب نلمس التوجه الثوري للحزب و اتجاهه الوطني والذي سيوجد صراع مع الأفكار الشيوعية , فخلال الاجتماع العام 1927, اتضحت الاتجاهات الشيوعية لدى عبد القادر الحاج علي و شيلا الجيلالي و معروف محمد السعيد و غيرهم , و هذا ما أدى إلى استقالة مصالي الحاج من منصبه كسكرتير عام للحزب.[2]

منذ 1927 تعرض النجم للقمع الفرنسي, حيث قامت السلطات الفرنسية بحله في 20 نوفمبر 1929.[3] إذ تحتم عليه بالفعل أن ينشط بسرية حتى أعاد مناضلوه تأسيسه باسم" نجم شمال إفريقيا الجديد ".[4] و في أكتوبر 1930 انشأ النجم جريدة " الأمة " التي أضفت الشعبية على شعارات الحركة الوطنية و ذلك تحت إدارة مصالي و أمام النجاح الذي حققه هذا الأخير قرر قادته وضع برنامج مناسب للوضع الجديد عن طريق وضع

1محفوظ قداش, جزائر الجزائريين, تاريخ الجزائر 1830–1954, ترجمة محمد المراضيو منشورات ENEP الجزائر 2008, ص293.

2عبد الحميد زوزو, الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين, 1914–1939, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007, ص63.

3عبد الوهاب بن خليف, الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال إلى مجازر 8 ماي1945(1830–1945) دار بني مزغنة, الجزائر , 2005, ص89.

4سعيد بورنان, شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830–1962, ط1, دار الأمل, الجزائر , 2004, ص21.

مؤتمر له و كان ذلك في 28 ماي 1933 حيث صادق المجتمعون بالإجماع على المشروع الذي قدم باسم الفرع الجزائري للنجم.[1]

ونظرا لكثافة نشاطه و توجهه الثوري أصدرت السلطات الفرنسية احكاما متفاوتة في حق زعمائهم وعلى رأسهم مصالي الحاج , الذي أوقف من طرف الشرطة الفرنسية في شهر نوفمبر1934, بتهمة أعادت تنظيم جمعية منحلة و المساس بالوحدة الترابية الفرنسية . و بعد خروجه من السجن في أول ماي 1935 اعاد تشكيل الحزب تحت اسم "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا, فحاولت السلطات القبض عليه لكنه فر إلى سويسرا في 18 جانفي 1936. و بقي هناك إلى أن أصدرت الجبهة الشعبية عفوا كاملا عن كل السياسيين , ليعود و ينشط قانونيا ضمن" نجم شمال إفريقيا" .[2]

التيار الإصلاحي:

لم تنتشر الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفضل جيل جديد من العلماء, تخرج أكثرهم من تونس الزيتونة و المشرق و كان من رواده: عبد الحميد بن باديس , مبارك ألميلي , توفيق المدني , الطيب ألعقبي و البشير الإبراهيمي.[3]

وقد شكل هؤلاء الرواد ابتداء من 1925 النواة الأولى لما سيكون جمعية العلماء فيما بعد و أقاموا جريدة المنتقد التي تم إيقافها من طرف فرنسا بعد العدد الثامن عشر فعوضوها بالشهاب و اخذوا ينشطون في مدن مختلفة من الوطن , كما أسس هؤلاء

1احمد محساس, الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولىإلى الثورة المسلحة, دار القصبة, الجزائر 2003, ص118.

2 عمار عمورة, الجزائر بوابة التاريخ, ما قبل التاريخ إلى 1962, ج2, دار المعرفة, الجزائر , 2006 صص(363, 364).

3 محساس احمد, المرجع السابق, ص86.

العلماء بالجزائر العاصمة سنة1926 نادي الترقي الذي كان منبرا هاما لنشر أفكارهم.[1]فقد أعطى هؤلاء دفعا قويا للنهضة في الفترة ما بين 1925 – 1930 بتأسس المساجد و المدارس الحرة و الحث على حياة اجتماعية و ثقافية في إطار الوفاء العربي الإسلامي .[2] فلقد تكللت مجهودات الشيخ عبد الحميد بن باديس بإنشاء جمعية العلماء المسلمين في الجزائر سنة 1931 . و منذ اليوم الأول لها قامت بمهمتها في تأكيد إسلامية الجزائر و رفضها للخضوع و الاندماج في فرنسا.[3]

و كانت الحركة الإصلاحية بقيادة ابن باديس , حركة شاملة تتجه بالعلاج إلى النفوس والعقول , إلى الفرد و المجتمع و إلى مختلف مناصي الحياة.[4]و هكذا أدرك رجال الإصلاح في الجزائر تمام الإدراك أن التحرر من الاستعمارإنما يجب أن يبدأ بتحرير النفوس من تلك التبعية و التقاليد الفاسدة و التقليد الأعمى.[5]

وعندما دخلت جمعية العلماء إلى ميدان العمل السياسي , وتمثل في صراعها الخفي و العلني مع الإدارة الاستعمارية فيما تعلق بحق الجزائريين في التعليم عموما و بلغتها العربية خصوصا وفي المطالبة بتخلي الإدارة الاستعمارية الداعية إلى التجنس و في الدعوة إلى استقلال القضاء الإسلامي.[6]

لكن إدانة العلماء القاطعة للتجنس هي التي جرت بصفة خاصة عداء الإدارة الفرنسية لهم وهكذا اتخذ عمل العلماء شكل عمل سياسي , و تجاوز الإطار الثقافي

1سعيدبورنان, المرجع السابق, ص22.

2 محفوظ قداش, المرجع السابق, ص290.

3محمد مورو, المرجع السابق, ص71.

4 عبد المجيد النجار, ملامح من الإستراتيجية السياسية للإمام عبد الحميد بن باديس, مجلة الوعي,ع1, جويلية 2010, ص83.

5مقران يسلي, الحركة الدينية و الإصلاحية في منطقة القبائل 1920-1945, دار الامل, 2007, ص162.

6أبو القاسم سعد الله, أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر, ج4, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1996, ص145.

والديني الذي التزمت به الجمعية رسميا , و كمثال على ذلك جواب ابن باديسعلى تصريح فرحات عباس الذي نفى فيه وجود امة جزائرية , الأمر الذي أدى بالعلماء إلى دخول ميدان السياسة و خروجهم عن إطار جمعيتهم الأساسي , و دخول القضية الوطنية الجزائرية و سيؤدي هذا إلى دعوتهم إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري و مشاركتهم فيه.[1]

التيار الشيوعي:

تأسس الحزب الشيوعي في الجزائر كفرع من الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1924 و كان يضم جزائريين وفرنسيين مستوطنين , فقد تمسك الحزب بمدى الاندماج مع فرنسا و توحيد البروليتاريا الجزائرية و الفرنسية ضد الرأسمالية .[2]

خلال سنة 1924 قام الحزب الشيوعي بنشاطات حثيثة في الجزائر. أولا خلق" فيدرالية الجزائر" للحزب الشيوعي التي كان مركزها الجزائر , و هي خطوة نحو خلق الحزب الشيوعي الجزائري , و قد أصدرت الفيدرالية جريدة تحت اسم "لالوتسوسيال" و لم يكن لها سياسة مستقلة في الجزائر , بل كانت تتبع الأوامر من الأعلى و تعامل المشكل الجزائري داخل المشاكل الفرنسية الداخلية و ليس باعتباره مشكلا وطنيا جزائريا وثانيا حشد الجزائريين إلى صفوفه و من بينهم حاج علي عبد القادر ومحمد بن الأكحل. [3]

1الجيلالي صاري, قداشة محفوظ, الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900−1954, ترجمة عبد القادر بن حراث, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1987, صص(26, 27).

2 محمد مورو, المرجع السابق, ص91.

3أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية الجزائرية 1900−1930, ج2, دار الغرب الإسلامي, الجزائر, 1992, ص333.

و في سنة 1926, أخذت شعارات الفيدرالية تعلن بوضوح من اجل الاستقلال. وندد الشيوعيون بقانون الأهالي و جميع القوانين الاستثنائية التي أصدرتها فرنسا.[1]

في جوان 1933 , عقدت اللجنة الجهوية اجتماعا تم فيه تحديد مهام الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر و الدعوة إلى النضال ضد الامبريالية و مساعدة التنظيمات الوطنية و العناصر الثورية الجادة.[2]

و في يومي 17 و18 أكتوبر 1936م تم عقد المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الجزائري بالجزائر العاصمة .[3]و كان همه الأكبر هو الدفاع عن مصالح العمال و الفلاحين الجزائريين , و كان الشيوعيون ينظرون إلى القضية الجزائرية على أنها صراع بين الطبقات , فالتحرر يأتي بتحرر فرنسا من الطبقة البورجوازية و بالتالي تحرر الجزائر تلقائيا من هذه الطبقة , وتبقى فرنسية في الأخير,[4] و بذلك عوض الحزب الشيوعي الجزائري مطلب الاستقلال التام بصيغة أكثر مرونة تتضمن ربط صلات أخوية تجمع بين الشعبين الجزائري و الفرنسي ...أي أن الشيوعيين قد تحولوا منذ سنة 1936 من المطالبة بالاستقلال التام للجزائر إلى المطالبة باستقلال الجزائر في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا.[5]

ونظرا لهذه الإيديولوجية التي انتهجها الحزب الشيوعي الجزائري فقد جعلته يبتعد عن البيئة الاجتماعية الجزائرية و يتعارض مع الانتماء الحضاري الجزائري ولا يتناسب

1عمار عمورة, المرجع السابق, ص366.

2KADDACHE Mahfoud, Histoire de Nationalisme Algérien, T_2, ed EN.L Alger, 1993, p325.

3عمار عمورة, المرجع السابق, ص367.

4سعيد بورنان, المرجع السابق, صص(34, 35).

5 عبد الكريم بوصفصاف, جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية(1931-1945), دار البعث, ص243.

مع طموحات الجزائريين في الاستقلال و التحرر و لذلك عجز عن استقطاب الجماهير الشعبية.[1]

التيار الإدماجي :

يمثل هذا التيار الطبقة المسلمة المثقفة أو ما يعرف بجماعة النخبة (l'élite) التي أطلقت على هؤلاء الذين سمحت لهم ظروفهم الاجتماعية بنيل حظ كبير من التعليم أو الثراء في إطار العلاقات مع الإدارة الفرنسية , وهؤلاء الذين تميزوا بالثقافة الفرنسية و امنوا بالنمط الحضاري العربي , و في نفس الوقت كانوا يريدون تحسين أوضاع الجزائريين و لكن في إطار فرنسا الأم.

تأسست جماعة النخبة عام 1907, و جماعة الجزائريين المازجين بين الثقافتين العربية و الفرنسية, من مترجمين و صيادلة و قضاة و محامين و صحافيين و تجار و طلبة و عمال و مزارعين. ومن ابرز أعضائها : الأمير خالد , ابن التهامي ابن حلول , المحامي بوضربة , الدكتور مورسلي و فرحات عباس .[2]

فعندما تبلورت حركتهم و اتضحت, تجمعوا في شبه هيئة سياسية عرفت باسم " الجزائر الفتاة" , و حاولوا تنسيق العمل فيما بينهم مغتنمين فرصة قيام الحكومة الفرنسية بإصدار قرار التجنيد الإجباري يوم 03 فيفري 1912 , حرروا عريضة يحددون فيها أهدافهم و مطالبهم ويوضحون موقفهم من التجنيد الإجباريو أهم ما جاء فيها تحقيق

1سعيد بورنان, المرجع السابق, ص35.

2عبد الوهاب بن خليفة, المرجع السابق, ص82.

المساواة في الخدمة العسكرية مع الفرنسيين كما طالبوا الحصول على بعض الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

تعتبر سنة 1919 البداية الحقيقية لنشاط الأمير خالد في الميدان السياسي لأنها شهدت انقسام جماعة النخبة على نفسها حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية خاصة بعد إصدار إصلاحات 04 فيفري 1919 .[2]

يمكن أن نوجز مساهمة الأمير خالد في المطالب التالية:

1. التمثيل البرلماني بنسبة متساوية
2. الإلغاء الكامل و الكلي للإجراءات الاستثنائية , و المحاكم التعسفية ,و الفرق الجنائية , مع الرجوع إلى قوانين الحق العام .
3. المساواة في الواجبات و الحقوق مع الفرنسيين فيما يتعلق بالخدمة العسكرية .
4. تطبيق قانون التعليم الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم.[3]
5. حرية الصحافة و تأسيس الجمعيات .
6. تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.
7. تطبيق قوانين اجتماعية و العمالية لفائدة المسلمين .[4]

1يحي بوعزيز, الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, 1991, ص ص(23, 24).

2محفوظ قداش, المرجع السابق, ص274.

3محمد تقية, الثورة الجزائرية : المصدر الرمز, الآمال, ترجمة عبد السلام عزيزي, دار القصبة, الجزائر, 2010 ص ص(42, 43).

4 عمار عمورة, المرجع السابق, ص357.

و بالرغم من بساطة هذه المطالب و عدالتها , فقد أثارة ضجة كبيرة في أوساط المعمرين و نوابهم في البرلمان و طالبوا بنفي الأمير خالد و تعطيل جريدة(الإقدام).[1]

و اثر انتهاء حياة الأمير خالد السياسية في الجزائر , انقسم أنصاره إلى قسمين : قسم ضئيل عاد للعمل مع ابن التهامي و شكلوا حزبا جديدا عام 1927 أطلقوا عليه اسم (فيدرالية نواب مسلمي الجزائر) تنطق باسمه جريدة التقدم , و القسم الكبير الآخر انتهج طريق النضال الثوري , و كان الأساس الذي قام عليه حزب شمال إفريقيا في الجزائر.[2]

3- الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر :

اعتبر الفرنسيون عام 1930 بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر و اطلوا على القرن الثاني من احتلالهم و هم في قمة النشوة و الفرحة و الزهو ظنا منهم أنهم سيبقون فيها إلى الأبد.[3]

ففي هذا العام قامت فرنسا باحتفالات صاخبة في الجزائر بكاملها "و دعت لها الدنيا كلها " على حد تعبير الإبراهيمي.[4]فقد حضرت فرنسا جيدا لهذه المناسبة إذ نصب الحاكم العام في ذلك الوقت" موريس فيوليت " لجنة النشر للاحتفال المئوي ,و تم تحديد مهمتها في إنشاء الإذاعة الجزائرية و إقامة النصب التذكارية , و إنشاء قاعة

1احمد مريوش, الشيخ الطيب العقبي و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية, دار هومة, الجزائر , 2007, ص113.

2احمد الخطيب, المرجع السابق, صص(42, 43).

3أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945), ج3 , ط3 , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر , 1986 , ص16 .

4رابح عمامرتركي , جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية(1931- 1956) , م . و .ف . م الجزائر 2004, ص41.

للفنون الجميلة .[1] كما أعدت فرنسا دعاية كبيرة لها , حيث كتبت اللافتات و وزعت المناشير و الكتب , و نشر الصحف و عرضت الأفلام التي أبرزت الانجازات التي حققتها, و فضل الوجود الاستعماري في إخراج البلاد من حالة الجهل و قد تم تخصيص ما يزيد عن ستة ملايين و مئة ألف فرنك فرنسي لتغطية الدعاية.[2]

كانت الذكرى المئوية مناسبة للاحتفال بنجاح الاستعمار الفرنسي في الجزائر و لقد كانت الاحتفالات ضخمة : استعراض جيش إفريقيا الذي أعيد تكوينه , وسفر رئيس الجمهورية مع العديد من الاستقبالات و تدشين نصب تذكارية في بوفاريكو سيدي فرج و عرض بحري كبير مع 66 سفينة و مؤتمر لأغلب الشركات و المؤسسات الاستعمارية لإبراز الحصيلة الايجابية للحضور الفرنسي .[3]

لقد رفع الفرنسيون شعارات معادية للعرب و الإسلام معلنين أنهم قد افتتحوا الجزائر عنوة , و أنهم افتكوها من الحضارة الإسلامية و اعادوها إلى الحضارة الرومانية التي ينتسبون إليها .[4]

كما عبر الكاثوليك عن حقدهم الديني اتجاه المسلمين , حيث قال احدهم :" أن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مئة سنة على احتلالنا للجزائر و لكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام فيها ".[5] و كما عبر أحد المعتصمين الفرنسيين عن ذلك بالحقد الأعمى

1أبو القاسم سعد الله ,تاريخ الجزائر الثقافي(1930–1954) , ج6 , دار العرب الإسلامي , لبنان , 1998 ص89.

2محمد إبراهيم جندلي , مبعث الحركة الوطنية بالجزائر و امتدادها بعنابة (1919–1954) , مطبعة المعارف عنابة 2008 , ص435.

3محفوظ قداش ,المرجع السابق , ص271.

4أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية الجزائري (1930–1945) , المرجع السابق , ص16.

5عمار قليل , الجزائر الجديدة , ج1 , دار البعث, قسنطينة , 1991 , ص139.

لانتصار المسيحية على الإسلام في الجزائر:" أن عهد الهلال قد مضى, و أن عهد الصليب قد بدا و انه يستمر إلى الأبد.[1]

لقد بينت هذه الاحتفالات أنانية الفرنسيين و تجاهلهم لمشاكل المسلمين الجزائريين و معاناتهم, بحيث كان المعمرون يقولون بان الجزائر قطعة فرنسية و سيقيمون فيها إلى الأبد, و أنها أفتكت من الحضارة العربية و ستصبح مسيحية.[2] وكتعبير عن ترسخ فكرة " الجزائر فرنسية " صرح احد الفرنسيين:" و بهذا الاحتفال سنصلي صلاة الجنازة على الإسلام و العربية في الجزائر, فقد قبرناهما إلى الأبد و صارت الجزائر فرنسية في كل أشيائها.[3]

تميزت الاحتفالات بشدة البذخ و الدعاية التي سخرت لها , الشيء الذي ترك بالغ الأثر في نفوس الجزائريين , فضلا عن الطابع الاستفزازي و المهينالذي رافقها, ما جعل الشعب الجزائري يشعر في أعماقه بأنه المستهدف من كل ذلك كما أبدت مختلف تيارات الحركة الوطنية استنكارها لمثل هذه التظاهرات.[1]

ففي سنة 1930, وجه النجم رسالة طويلة إلى عصبة الأمم محتجا فيها على الاحتفالات المئوية للاحتلال و التذكير ببشاعة الفتح الاستعماري. كما لاقت الاحتفالات المئوية إدانة من طرف الشيوعيين حيث صرحوا:" أيها الجندي الجزائري... لقد أعطاك الاستعمار الفرنسي الجهل و الخمر و الفساد و الاضطهاد الاستعماري...إن المعمرين يحتفلون باستعبادكم في الذكرى المئوية...في أول مايو تآخوا مع إخوانكم العمال الفرنسيين, و تظاهروا ضد المئوية ". و رأوا فيها "تظاهرة امبريالية ", و نشروا مجموعة

1عبد الكريم بوصفصاف , المرجع السابق, ص18.

2عبد الرحمان ابن العقون, الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ,(1920–1936) , م , و . ك الجزائر, 1984, ص321.

3مقران يسلي, الحركة الدينية و الإصلاحية في منطقة القبائل (1920–1945) , دار الأمل , 2007 و ص26.

من المناشير ضد " مئة سنة من الاستعباد تحت الهيمنة الفرنسية ", و نشروا الشعارات التالية :"استقلال لجزائر " و "جلاء لإمبريالية عن البلد "و "جمعية وطنية شعبية ".[2]

و قد طالب المنتخبون بإلغاء القوانين الاستثنائية, و تطبيق سياسة الإدماج على نطاق واسع, حيث أن النخبة كانت تسعى بمناسبة الاحتفالات المئوية لتحقيق حلمها بانتسابها إلى الأمة الفرنسية.[3]

كما عبر العلماء عن معارضتهم للاحتفالات المئوية , وجاء على لسان ابن باديس :"... و أراد هؤلاء الأنانيون استغلال مرور قرن عل الاحتلال لتذكيرنا بالمنتصر و المنهزم, و المستغل و المستغل, فما علينا إلا أن نبقى في منازلنا و نغلق أبوابنا, لأننا عشنا الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر, فكانت بالنسبة لنا إذلالا و خيبة أمل.[4]

لقد أدى الاحتفال بالمئوية بالفريق الإصلاحي إلى إخراجه من تحفظه و توجيهه للاهتمام و العناية بالمسائل السياسية , ذلك أن الإصلاحات الاجتماعية و السياسية المامولة من قبل المسلمين لم تنجز , مما جعل ممثلي الرأي العام الجزائري يشعرون كأنهم خدعوا , لهذا و بداية من السنة المئوية , صار للحركة الوطنية الجزائرية دوي قوي و واسع.[5]

و بذلك فأن فترة الثلاثينات من القرن العشرين , تعتبر من أهم فترات التاريخ الجزائري الحديث و المعاصر , اشتد فيها عود الحركة الوطنية (من خلال تأسيس

1احمد محساس , المرجع السابق, صص(102, 103).

2محفوظ قداش, المرجع السابق , ص288.

3جمال بشير بولعبايز , السياسة الفرنسية بالشرق الجزائري ,(1900–1930) , رسالة ماجستير , إشراف محمد حسن صبحي , الإسكندرية , 1993 , صص(200, 201).

4احمد الخطيب ,المرجع السابق , ص58.

5علي مراد , الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر 1925–1940 , تر محمد يحياتن , دار الحكمة , الجزائر 2007 ص474.

جمعية علماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931 و الصعود اللافت للاتجاه الاستقلالي) من ناحية و من ناحية أخرى اشتدت ضغوط الاحتلال الفرنسي فيها على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الأساسية , من لغة و تاريخ و ثقافة و دين و حضارة من خلال إصدار منشور "ميشال" في 16 فيفري 1933 * و قرار"روينيه"في 30 مارس 1935 .[1]

---

3 أبو القاسم سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية ,ج3 , المرجع السابق , ص27.

1- صاحب المشروع:

ولد موريس فيوليت في أواخر القرن التاسع عشر بفرنسا.[1] كان حاكما عاما على الجزائر خلال العشرينات, حيث حكم من سنة 1925 إلى غاية 1927 و هو رجلاشتراكي(ينتميإلى الحزب الاشتراكي الفرنسي) و قد أصبح عضوا في مجلس الشيوخ.[2]ساهم في الحياة السياسية الفرنسية لاسيما فيما يتعلق بالمستعمرات و بالأخص الجزائر. و في سنة 1931 , عقب الاحتفالات بذكرى الاحتلال , ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي عهد إليها بدراسة الأوضاع الجزائرية و تقديم توصيات عن الإصلاحات التي يجب إدخالها . فقدمت اللجنة مشروع إصلاحات عرف فيما بعد ب:"مشروع فيوليت".[3]و المعروف على فيوليت تعاطفه مع الأهالي و مع قضاياهم , فكانوا يكنون له الود و العرفان بالجميل , حيث صار يعرف ب" حبيب الجزائريين " و " فيوليت العربي ". كتب الشيخ الإبراهيمي سنة 1936 ما يلي عن فيوليت : " لم يظفر سياسي بمثل ما ظفر به من حب الجزائريين و تقديرهم و امتلاك قلوبهم , كل ذلك لكلمة خير قالها فيهم سعى صالح سعاه في مصلحتهم على ما يتطرق ذلك السعي من شكوك و احتمالات و على انه لم ينجز من سعيه قليل ولا كثير".[4]

و يذكر احمد توفيق المدني انه كان فرنسيا وطنيا صادقا محبا لامته, لكن إلى جانب ذلك مشبعا بروح ديمقراطية , محب للعدل و الإنصاف كارها للظلم و الإجحاف , و قد قال لما رأى من بطش و جشع أبناء بلدته " دوام هذا الحال من المحال , فإما أن تسلك فرنسا سياسة عدل و رحمة , و تعيد للجزائري كرامته و تعترف له بحقه في الحياة , و تسوي بينه و بين الفرنسي ,

---

1 عمر صخري, موقف الحركة الوطنية من مشروع فيوليت 1927-1938, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر , جامعة قسنطينة, معهد العلوم الاجتماعية, قسم التاريخ, 1990-1991, ص17.

2عبد الكريم بوصفصاف, جمعية العلماء المسلمين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الاخرى1931-1945, بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر , جامعة قسنطينة, 1983, ص339.

3 أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945. ج3, المرجع السابق, ص18.

4المرجعنفسه, ص17.

و إلا فمال الحكم الفرنسي الانهيار , و مال الشعب الجزائري الثورة و الانتفاضة , فإلى مدى يدوم سكوته يا ترى ؟ , " و نظرا لمواقفه الجريئة أقيل من الولاية العامة للجزائر , و على أثر ذلك ألف كتابه المشهور " هل تحيا الجزائر؟؟ L'Algérie vivra-t-elle "[*]و قد فضح فيه أعمال الاستعمار الفرنسي ودافع فيه عن حق الأهلي الجزائري.[1]و ضمنه أهم نقاط المشروع , و تناول فيه موضوعات محببة إليه و إلى معاصريه كالاستعمار , و حالة الجزائريين و أدارة الجزائر الفرنسية , و علاقة المعمرين الفرنسيين بالجزائريين , و دعا في الكتاب إلىأن على فرنسا أن توسع الهيئة الانتخابية و ان تمنح الحقوق السياسية إلىالجزائريين الذين هم على استعداد للاندماج في المجتمع الفرنسي , و قد أثار الكتاب أيضا تعاليق إضافية و أصبح مصدر الهام لعدد من النخبة الجزائرية, و لكنه هيج المعمرين ضد صاحبه حتى وصفه أحدهم بأن عنوان"مثير مؤسف".[2] كما شرح موريس فيوليت في هذا الكتاب مبادئ مسعاه الإدماجي " اعتقد أن غداة الاحتفالات , حان الوقت لقول الأشياء الضرورية , لقد قطعنا وعودا و لم نفبها , و من الواضح أن ما عشناه في الاحتفالات المئوية من الحماسة و الافتتان بالجزائر لم يدفعنا إلىالنظر في المسألة الجزائرية ...و بوجه عام نستطيع التأكيد بان المتجنسين لم يطلبوا التجنس إلا من اجل مصالح مهنية , هذا لا يعني أن الذين لم يلتمسوا التجنس هم معزولون عن فرنسا.[3]

"فيوليت" هو الذي اضطهد الحركة الوطنية أثناء عهد إدارته في الجزائر و طارد ممثليها , و لكن تجربته في الجزائر و معاصرته لذكرى الاحتلال , و حرصه على أن لا تضيع الجزائر

---

*الكتاب موجود بالأرشيف الجهوي–قسنطينة–تحت رقم .AL 38

1أحمد توفيق المدني, حياة كفاح(مذكرة) , القسم الثاني في الجزائر 1925–1954, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر, 1982, ص79.

2 أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, ص20.

3MauriceViolette, l'Algérie vivra-t-elle ?, Félix alcan, paris , 1931,p47.

من يد فرنسا , جعلت منه خبير في الشؤون الأهلية , لذلك فان الجبهة الشعبية في فرنسا عينته سنة 1936 عضوا في حكومتها مختصا بالشؤون الجزائرية .[1]

2- ظهور مشروع:

في عام 1931 . وعقب احتفالات مرور مئة عام عن احتلال الجزائر , قد ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي, أوكل إليه بدراسة الأوضاع الجزائرية العامة و تقديم اقتراحات للإصلاحات التي يجب القيام بها , و إدخالها على الأهالي الجزائريين . وفعلا قدمت اللجنة مشروع إصلاحات عرف تاريخيا بمشروع فيوليت . و تقوم حجة فيوليت في هذه الوثيقة على أن فرنسا سترتكب خطأ كبيرا إذا لم تتحرك لإجراء تغييرات ملموسة في الأوضاع بالجزائر , منتقدا السياسة الفرنسية في الجزائر القائمة على الظلم و قال بأنها إذا استمرت بدون تغيير فستشكل خطرا قاضيا على مستقبل إمبراطوريتنا الإفريقية .[2]

لذا فقد وقف موقفا وسطا بين مطالب الجزائريين, و ضغط المعمرين حيث يقول:"إذا لم ننصف الجزائريين, ونشرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية, متساوين في الحقوق و الواجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري, عندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا".

أن هذا النص يتضمن عنصرين أساسيا يحققان في النهاية مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى و تأكيد سلطانها على الجزائر, فهو من جهة يريد إخراج الجزائريين من الحالة الأهلية ,و من جهة أخرى يضمن السيادة الفرنسية و الاستمرار في احتلال الجزائر.[3]

و قامت وسائل الإعلام بنشر المشروع على إسماع الجزائريين و الفرنسيين , وبدأت مناقشته في البرلمان الفرنسي و التي استمرت حتى سنة 1935 و انتهت برفض المشروع من

---

1 أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, ص18.

2المرجع نفسه, ص18.

3 عبد الكريم بوصفصاف, المرجع السابق,ص340.

طرف البرلمان و دفنه , و ذلك بتأثير من المستوطنين الذين لا يريدون مزاحمة في امتيازاتهم و وظائفهم خاصة إذا كانوا من الأهالي.[1]

و بنجاح الجبهة الشعبية , ووجود موريس عضوا فيها , أبدت تجاوبا مع بعض مطالب المؤتمر الإسلامي , و توجه وفد المؤتمر إلى باريس و قدم ميثاق المطالب الذي سمي ميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم إلى رئيس الحكومة الفرنسي "ليون بلوم " LEON BLUM"و الذي وعد بالنظر فيها و بدأ ينظر إلى مشروع فيوليت الذي سبق وأن رفضه البرلمان الفرنسي عام 1935م , بهدف إرضاء جماعة المؤتمر .[2]

فقد أدرك أقطاب الجبهة الشعبية حقيقة هذا المطلب و هو المحافظة على المميزات الشخصية, و المطالبة بجميع الحقوق السياسية و أدركوا انه لا بقاء للأمة الجزائرية مرتبطة بفرنسا يجب إعطاء الجزائريين حقوق الجنسية الفرنسية السياسية مع احتفاظهم بأحوال الشخصية بجميع مميزاتها و مقوماتها.[3]

لقد رأى فيوليت أن الوقت مناسب لتحسين الأوضاع السياسية للجزائريين و خاصة النخبة منهم , و التي قدمت خدمات لفرنسا و عبرت عن رغبتها في الانتماء إلى العائلة الفرنسية , فأراد أثناء خطابه و تقديمه للمشروع أن يدفع النخبة إلى أن تحسن الظن بفرنسا و يحقق من وراء ذلك دمجها في المجتمع الفرنسي.

---

1 أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, صص(18, 19).

2مؤمن العمري, حركة الانتصار للحريات الديمقراطية , نشأتها و تطورها 1946–1954, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر , جامعة قسنطينة 1999–2000, ص49.

3 محمد الميلي, ابن باديس و عروبة الجزائر, ط2, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع, الجزائر, 1980, ص178.

سيطر المشروع على الحياة السياسية في البلاد من 1936 إلى 1938, و كان محل تأييد و مساندة من قبل كل الاتجاهات الإسلامية التي انضمت إلى المؤتمر الإسلامي الجزائري.[1]

بلغ عدد الجزائريين المستفيدين من هذا المشروع نظريا حوالي واحد و عشرون ألفا و كان يهدف إلى تصحيح قانون فيفري 1919 , الذي يمنح المواطنة الفرنسية للجزائريين و يكون لهم الحق الانتخابي شريطة أن يتخلوا على حالتهم الشخصية الإسلاميةو لكي لا يعرضهم إلى هذه الإهانة , فقد عرض فيوليت فكرة منح الحقوق الفرنسية إلى بعض الآلاف من الجزائريين المثقفين.[2]

3- نصمشروعبلومفيوليت

الفصلالأول: المستعمرة

المادة 01: لاتسند أي حصةمنالمستعمراتالريفيةإلاإذاكانتذاتسعةاقلمن 100 هكتار , سيعادالنظرفيالمستعمراتالممنوحةداخلياوسيستقبلالممنوحونلهذهالحصصتوسيعاتتصلحتى 100 هكتار (أكثرمن 10 هكتاراتلكلطفل). ويستطيعالمعمرونإخراجهابطرقمتعددةتحتحسمالممتلكات.

سيستفيدكلالمستوطنونالحاليونلحصصالمستعمرةمنالحصصالموسعةسواءالممنوحونأوغيرالممنوحونالأصليونأوالنازلينمنالممنوحينالأصليينوحتىكذلكولوحصلواعلىالحصصعنطريقالبيع .

بالنسبةلمنحهذهالحصصالموسعة,تكونالأولويةفيكلمركزللمواطنينالفرنسيينسواءكانواأوربيينالأصلأوالأهالي,والبدايةلأولئكالذينمنحوامباشرةثمإلىأولئكالنازلينمنالممنوحينمباشرة.

بالنسبةلهذهالتوسعيات ,
أراضيكلمركزستؤخذفيأملاكالدولةدونأنيكوننزعلملكيةأراضيالأهاليسواء"ملك" أو "عرش".

1كريمة بن حسين, الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1939, رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث, جامعة قسنطينة, أكتوبر 1984, ص227.

2المرجع نفسه,صص(86-87).

الأراضيالهامةستؤخذعلىالمحيطالغابي , وهذهالاقتطاعاتتكونعلىالغاباتفيكلعمالة . مصاريفقطعالأشجارستؤخذبعينالاعتبارمنطرفالدولة .

إذالمتكفيأملاكالدولةوالأملاكالغابيةلتزويدالمساحاتالضروريةللتوسعاتسيكونمنحقالمعمرينامتلاك أراضيذاتسعةأعلىمن 5 ألافهكتاربالنسبةللأراضيالمخصصةللحبوبوأراضيذاتسعةتتجاوز 1500 هكتاربالنسبةللأراضيالمخصصةللكرومونذلكبواسطةتدابيرنزعالملكية.

المادة02: المراكز الجديدة ستكون أداة للاقتطاع من الأملاك المتاحة من نزع الملكية وذلك بموجب المادة السابقة.

المادة03: سيتم إجباريا وضع بعثتين دائمتين متحركتين متخصصتين في البحث عن الماء مع ورشة حفر و ذلك في كل عمالة جزائرية.

فيجب وضع مخطط للبحث عن ماء الشرب و الري بواسطة الحفر,و ذلك في كل مركز عن طريق الخزن لموسم واحد, و الأعمالستبدأ بعد تصريح من الوالي و إعلانمن مجلس الوقاية.

يجب اعتماد معايير بالنسبة للخزانات حتى لا تكون كالمستنقع و لا يجب خلطها مع السدود الكبرى.

سيتم المجلس العام التراتيب الأوللللأعمال بين مختلف البلديات و ذلك في كل عمالة. خلال20 عام,سيسجل في خزينة الدولة قرض ب6 ملايين بمقتضى إعانة مالية لخزينة الدولة الجزائرية و ذلك بنسبة مليون للسنة و للورشة.

المادة 04: ربط مركز المستعمرة بشبكة طرق مرصفة و التي تربط المراكز.

المادة 05: خلق مركز لأكثر من 50 كيلومتر يزود بمستشفى ويزود بمدرسة لأكثرمن20 كيلومتر شرط توفر المواصلات بين المدرسة و المركز.

المادة 06: صندوق المستعمرة في خدمة المدنيين و يسير من طرف مراقب إدارة مكون من 6 أعضاء يعين من طرف غرفة الزراعة,الرئيس يعين من قبل الحاكم العام ومراقب الضرائب ملزم بالقانون.

المادة07 : بالنسبة للقروض الأقل من 15 ألف فرنك فان الصناديق المحلية للقرض الزراعي لا يستطيع في نفس السنة إلزام معدل اعلي من معدل الصندوق الجهوية و زيادة 1% لقصير الأجل , 50سنتيم لمتوسط الأجل , 30 سنتيم لطويل الأجل.

لاتستطيع الصناديق الجهوية إلزام فائدة عليا لمقدمات الصناديق المحلية بالنسبة لتلك التي تعمل لبنك الجزائر زيادة ب1%.

من جهة لايستطيع بنك الجزائر إلزام الصناديق الجهوية فائدة من سنة و نصف على تلك التي يندد بتا بنك فرنسا للصناديق الجهوية الأصلية .

المادة 08 : يستطيع غطاء تذكرة بنك الجزائر أن يعمل منافسة حتى 20 % بواسطة أوراق تجارة حاملة ل 3 إمضاءات.

المادة 09 : سيضطر بنك الجزائر خلال 3 أشهر إلى إعلان نص قانون لإصدار قائمة الشبابيك أين يمكن تبديل تذاكره مجانا و ذلك في مدن مرسيليا وبوردو , ليون وباريس.

المادة 10: لم تحذف الضريبة على الاستيراد في فرنسا.

المادة 11: الحماية المتعلقة بالقمح اللين توسعت لتشمل القمح الصلب, و سيحدد وزير الزراعة النسبة الإجبارية لاستعمال النوعية من الحبوب بواسطة مرسوم و بطريقة معروفة.

المادة 12: لا يبررالالتزام بامتياز الماء بالنسبة لزراعة القطن إذا التحق بصندوق التعويض مصادق عليه من طرف الحاكم العام.

المادة 13: توسعت الفائدة على أقساطزراعة العنب لتشمل زراعة القطنو النفقة يستعمل نصفها البلد الأم و نصفها الأخرالمستعمرة.

المادة 14: التنظيمات المعمول بها في البلد الأم و المتعلقة بالاستقبال المعارض للتبغ من طرف إدارة جباية الضرائب الفرنسية قد توسعت حتى الجزائر .

المادة 15 : يلغي تقليص النفقات على حرية تجار الخمر بمعيار أكثر من 17 %إذاأرفقت بشهادة مسؤول مختبر العمالة توضح بان الخمر طبيعي و لا يحوي إضافات كحولية.

الفصلالثاني: مدارس و مستشفيات.

المادة01: يتم إنشاء مدرستين في كل بلدية مختلطة في الجزائر بمناسبة المئوية و على نفقة الدولة الفرنسية و دون المساس بالمنشئاتالمشيدة, تحتوي المدرستين على الأقل على 3 أقسام ذكور و قسمين للإناث, مخططات المدارس تكون من طرف وزارة المعهد العمومي .

كذلك سيشيد في كل بلدية مختلطة في الجزائر و دون مراعاة لما هو موجود, و كذا على نفقات الدولة الفرنسية مستشفى (بمناسبة المئوية)مع قسم التوليد و ذلك وفق مخططات مقدمة من طرف وزارة الصحة العمومية.

الفصل الثالث : إصلاحات الأهالي .

المادة 01 : أهالي الجزائر رعايا فرنسيين يخضعون لنفس الالتزامات و لهم نفس الحقوق , كما للفرنسيين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية و كذلك المقدسة من طرف القانون وبالمقابل

في السنة التي ستلي إصدار نص القانون يجب على الوزير أن يقدم مرسوم ينظم حالة الأهالي الجزائريين للموافقة عليه من طرف البرلمان , هؤلاء الأهالي مقبولون منذ الآن للتقدم بدون أي تحفظ إلى كل المسابقات الموجه للأعمال العموميةالمدنية أو العسكرية المعاملة و التعويضات ستكون نفسها لكل الإفراد بغض النظر لحالتهم الشخصية و كذا المساواة في شروط التجنيد و القبول في أي وظيفة .

المادة 02: كل تعاون فلاحي و كل صندوق زراعي موضوع من الدولة مفتوح أمام الأهالي شانهم شان الأوربيين, شرط القدرة على الوفاء المبرر.

المدة 03: سيعلن الأهالي المقيمون لأكثر من 20 سنة ملاكا على أراضي العرش, لكن هذه الأراضي ستبقى غير قابلة للتنازل رغم أي اتفاق معاكس, و ذلك خلال خمسين سنة ابتداء من إعلان سند الملكية.

المادة 04: يستعمل مضمون صناديق الاحتياط للأهالي خاصة فيما يتعلق بقروض البذور التي تستطيع أن تصل إلى 3000 فرنك , و تسير هذه الصناديق من طرف مجلس إدارة من 5 أعضاء –3 معينين من طرف مجلس إدارة بنك الجزائر , و مراقب النفقات الملزمة , سيعين من مجلس الإدارة , كذلك مندوب ممثلي الأهالي للمندوبات و المجلس الأعلى المنتخب كل سنتين من طرف زملائهم و ذلك بعناية الحكومة العامة للجزائر.من جهة أخرى سيكون 6 بنوك شعبية تجارية و زراعية للأهالي , اثنين لكل عمالة, تحت مراقبة بنك الجزائر , و أقصى ما تستطيع منحه هذه البنوك سيكون 2000 فرنك و لا تستطيع طلب فائدة من تلك التي يقوم بها بنك الجزائر بنسبة 1% .

تستطيع التذاكر الزراعية المسجلة أن تكون موضوع تجديد, ستوجه كل سنة 10% من عائدات بنك الجزائر إلى البنوك الشعبية الأهلية .

المادة 05: يخضع الأهالي التجار إلى محاكم التجارة ابتداء من إصدارنصالقانون.

يعين الأهالي في الانتخاب السري في كل دائرة, 20 تاجر من الأهالي مهيئونلأخذ نصيب من الانتخابات في محاكم التجارة, و هؤلاء المندوبون منتخبون لمدة سنتين.

المادة 06: كل عام و خلال 20 سنة, سيوضع أمام الجزائريين قرض ب3 ملايين مليون لكل عمالة, وذلك لدعم إنشاء قرى للأهالي مزودين بمدرسة و مركز عمل لنساء الأهالي, وتسمى هذه القرى بقرى المئوية.

المادة 07 : خلال سنة , و ابتداء من إصدار نص القانون وبعد مداولات الجزائر فقرار الوزير كفيل بتجديد كيفيات تطبيق القوانين الاجتماعية و قيمة الإعانات المحددة مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الجهات في الجزائر.

مساعدة المسنين و المصابين بأمراض عضال تقتضي بالضرورة إنشاء ملجأ للمسنين في كل بلدية مختلطة.

مكاتبالإحسانللأوربيين و الأهالي تتقاسم المصادر الشرعية من حصة الشعب الأوربي و الأهالي من دائرة الاختصاص.

المادة 08 : خلال شهر الوفاة و عند فتح تركة لورثة من الأهالي لهم على الأقل قاصر واحد , فانه يجب على القاضي وضع جرد للأموال المكونة للتركة و تقديمه لوكيل جمهورية الدائرة , لا يمكن الأخذ من هذه الأموال أي تصفية حسابات دون إعلام وكيل الجمهورية , لا توجد موانع للأشخاص الذين لهم الحق في تصفية حسابات التركةماعدا التماس لدى وكيل الجمهورية , كل المحتويات يجب أن توضع في صندوق الضرائب و الإيداع , محاولات المصالحة لنداءات الأهالي محذوفة.

المادة09: قيمة الفائدة الشرعية محددة في الجزائر من الحاكم العام, بعد إعلان الرئيس الأول و الوكيل العام, الذين أكدوا الاستشارة المقدمة لغرفة التجارة.

ترفع في كل مرة النسبة المقدمة على الدائن الملزم بفائدة أعلى من قيمة الفائدة العامة بنسبة 3% لا يستطيع المدين تقصي الاستثنائية و رفض دفع رأس المال .إذا ادعى المدين أن الدائن يزيد رأس المال بالغشحتى لايدع الفوائد المشروطة تظهر يدلل على ذلك شاهد مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية القرض المقدر للسلفة المطلوبة .

بيع الأرض تحت شرط غير معوض للضريبة الغير ملاحظة بفعل موثوق به و بشرط فائدة شرعية هو باطل لعدم صحة الأمرالعمومي.

المادة 10 : الأحكام المتعلقة بقانون الانديجينا باطلة . كذلك تلك لمتعلقة بالمحاكم القمعية . سينظم بمرسوم و في كل عمالة جزائرية , 3 محاكم جديدة مصححة , تستوجب الحضور إلى مقر النائب و قاضي التهذيب و كاتب المحكمة .

المحاكم الجنائية محذوفة , لكن هيئة المحلفين الجنائية ستحتوي إجبارياو في كل الظروف على ثلاثة أهالي متجنسين .

القضاة المكونين لمحكمة الجنايات في الجزائر, و باستثناء الرئيس, ينتخبون القضاة على الجرم أكثر منه على تطبيق العقوبة.

المادة 11: سيقتطع من كل المساحات المروية و لكل سد , 10 ملايين هكتار لتكوين مساحات لتوقيف الأغنام و ذلك في العملات التي بها السدود الكبرى طور التأسيسو هذه المساحات بها مخازن التغذية و موارد بكميات كافية و حمامات نظيفة لمنع تكاثر الأوبئة.

الآبار المحفورة من قبل الإدارة أو السلطة العسكرية في الهضاب العليا تخصص للشرب و تزود بطريق حر و تقام منطقة من 20 هكتار لمواقف القطعان .

المادة 12 : المادة 363 للقانون العقابي مطبقة على كل عقوبات السجن أو الغرامة المنطوقة من طرف قانون الغابة .

المادة 13 : حدد سجن المدين للجرائم الغابية ب 10 أيام , و إذا لم يتم الدفع يمكن تعويضه بخدمة حراسة الغابات.

المادة 14 : حقوق الاستعمال للأهالي على الغابات خاصة بالنسبة للحطب الميت تطبق دون تصريح خاص .

المادة 15 : المسؤولية الجماعية للأهالي في المادة الغابية حذفت ما عد حالة الخطأ.

المادة 16 : تفتح الغابات للأبقار طوال السنة , و تخصص للأغنام خلال أشهر : جوان و جويلية و أوت وسبتمبر.

المادة 17 : تمنع زراعة و تجارة الريف في كل الجزائر .

المادة 18: لا تفتح في البلديات المختلطة إلاالمقاهي و أماكن المشروبات الوقائية.

الفصل الرابع : جيش و بحرية .

المادة 01 : تقام في الجزائر العاصمة قاعدة بحرية مجهزة بقوة لا تقل عن 4 نسافات و نسافتين مضادتين و غواصتين.

المادة 02 : مدة الخدمة العسكرية معروفة لكل الفرنسيين , يشكل الأهالي الذين لا يتكلمون الفرنسية فوج لهم 6 أشهر من التحضير العسكري الإضافي .

يستطيع مجلس المراجعة إطلاق نداء في كل عمالة لملاحظة اتقان الفرنسية و ذلك أمام لجنة مكونة من 04 أعضاء معينين من طرف الحاكم العام و التي تتضمن مستشار عام أهلي

تم حذف 450 فرنك موجه للأهاليالمنادونبالقرعة, و لهم الحق في حصص تعبئة للعائلات.

المادة 03 : لا تشكل أمراض الزهري و الرمد حوافز للتأجيل , سيلتحق الرجال و ذلك لمدة 3 أشهر بقطاعات الإسعاف و التي ستوضع تحت تصرف إداري في كل بلدية مختلطة و ستتم المعالجة في هذه الوحدات من طرف طبيب المستعمرة و مساعد الممرضين العسكريين , وستكون النفقات على الجماعات التي ستشغل أعمالها أو من طرف المستعمرة .

المادة 04 : لا تخضع وحدات الأهالي للمشاة و الخيالة المنتمون لجيش المعمرين للتبديلات الا بواسطة وحدة مشكلة من الفرقة أو الكتيبة .

المادة 05 : ضباط الصف الأوربيون و الأهالي المتزوجون و الضباط المنتمون إلى وحدات الأهالي لشمال إفريقيا سيكون لهم الحق في منحة 480 فرنك للضباط و 240 فرنك لضباط الصف المتزوجون لعام من الخدمة في نفس الرتبة و في رتبة اعلي و في نفس الوحدة.

المادة 06 : عندما يتجنس ضباط أو ضباط الصف من الأهالي خلال التطوعفانه يعتبر كفرنسي , ولكن مجلس الإدارة له الحق بإلغاء التطوع إذاأحس أن المتجنس له كل السلوكيات الكافية لملأ وظائف رتبته كفرنسي . القرار يتخذ من ضباط الصف أمام الجنرال, و من الضباط أمام وزارة الحرب .

المادة 07 : خبرة المرتبين المتجنسين ستحذف سنوات الخدمة من طرفهم متممين كأهالي في الرتبة التي لهم يوم تجنسهم .

المادة 08: التعويضات المتنوعة الخادمة للعسكريين بكل الرتب و كل الأسلحةهي نفسها لكل العسكريين الفرنسيين الذين انهوا الخدمة كفرنسيين أو كأهالي .

المادة09: التمارين التطبيقية لأعمال الفرقة حاضرة ل 3 أسابيع في السنة, مع وضع مخطط طرق جديدة للإنشاء المقرر و أعمال جر المياه.

الفصل الخامس:تمثيل السكان الأصليين

المادة الأولى: هم أعضاء في الدائرة الانتخابية الملحقة بمجلس الشيوخ.

يشارك المستشارين الأهالي في التصويت لانتخاب المندوبين في مجلس الشيوخ، بنفس طريقة المشاركة في التصويت لانتخاب البلديات.

المادة الثانية:الحصول على الحق في الاستفادة من التجنس الفردي مع كل الفوائد. الأهالي المولودون في الجزائر أو في فرنسا الذين يقعون ضمن الفئات التالية :

1- الأهالي المنتخبين المندوبين الماليين و المستشارين العامين ، أعضاء غرف التجارة والزراعة, قادة فيلق الشرف.

2-الشباب من كلا الجنسين الذين يتخرجون من المرحلة الجامعية، شهادة التعليم الثانوي أو أعلى شهادة إنجاز، دبلوم أو المدارس.

3-المواطنين الذين خدموا في الجيش برتبة ضابط أو ضابط صف الذين لهم خمسة عشر عاما من الخدمة فأكثر.

4-أولئك الذين يتم تعيينهم سنويا في الجلسات العامة على أغلبية الأصوات من قبل غرف التجارة و غرف الزراعة في كل قسم، و بمعدل خمسين في كلا القسمين .، سيرتفع هذا الرقم في السنة الأولى إلى مائتي لكل قسم و ثلاثة مائة لعمالة الجزائر العاصمة

5- التجار و المزارعين الأهالي الذين يتم تعينهم من طرف غرف التجارة أو الزراعة و الحاكم العام,لا تزال يمنح سنويا أمر التجنيس الفردية لعشرة تجارولعشرة مزارعين في كل قسم.

المادة 03: التجنس الفردي يمنح المدينة الفرنسية الكاملة ، وينتج الزواج المدني في الحالة الفرنسية بموجب العقد بعد التجنس.

إذا لم يكن الزواج وفق الحالة الفرنسية, أن نقل الملكية يتم وفق مبادئ الحالة الشخصية للأهلي قبل تجنسه.

المادة 04: في باريس و بالقرب من الوزارة, تشكلت هيئة استشارية للمسلمين الجزائريين مكونة من 03 أعضاء لكل عمالة ،يعينون في القائمة لأربعة سنوات من طرف الهيئة الانتخابية المكونة من كل المستشارين الأهالي ،كل أفراد الجماعة،و كل الأهالي الحاصلين على شهادة الدراسات الابتدائية. الانتخاب يتم في كل بلدية تحت رئاسة رئيس البلدية أو المدير.

يقع مقر الهيئة الاستشارية للمسلمين في الوزارة في باريس يترأسهاالوزير ينتخب نائبه و سكرتيره. للهيئة دورتان إلزاميتان سنويا ولكل منها ثلاث أسابيع بداية من الاثنين الأول لشهر ماي و الاثنين الأول لشهر نوفمبر. لا تستطيع الهيئة الاجتماع خارج هاتين الدورتين إلا باستدعاء من الوزير. خلال الدورة، يتقاضى أعضاء الهيئة مبلغا يعادل ما يتقاضاه البرلمان شهريا، بالإضافة إلى مصاريف النقل. تسجل هذه الإجراءات على خزينة الوزارة.

الفصل السادس: التنظيم العام

المادة 01: تم وضع وزارة لآسيا و المحيط الهندي ووزارة لإفريقيا و الجزائر تابعة لهذه الأخيرة

الفصلالسابع: التجمعات الجزائرية

المادة 01:مسار عمل التجمعات الجزائرية مغير كما يلي:

1-المجلس الأعلى يتكون من:

12عضو معينين في كل عمالة بواسطة المستشارين العاملين الاوربيين و الأهالي , ولكل عمالة 4 مندوبين إجباريا من الأهالي.

4 أفراد كل عمالة منتخبين من قبل جمعية بكامل هيئتها لغرف التجارة و مع مندوب من الأهالي لزاما.

4 افرد كل عمالة منتخبين من قبل جمعية بكامل هيئتها لغرف الزراعة و مع مندوب من الأهالي لزاما.

يشكل الموظفون بانتظام في العمالة و لهم على الأقل 3 سنوات من الوجود .

لا ينتخب أفرادالمفوضية المالية في المجلس الأعلى, الذي يختار رئيسه بأغلبية الانتخابات المحددة.

ينتخب أفرادالمجلسالأعلى ل 6 سنوات. الانتخابات في كل عمالة كل سنتين في الدورة الأولى من الاقتراع. الممثلون لن يعملوا إلا سنتين أو 4 سنوات.

فيما يخص الميزانية, المجلس الأعلى ليس له حق الاقتراع و يستطيع حذف القروض المنتخبة من طرف المندوبين أو إعادة حمل تلك المقترحة من طرف الإدارة أمام المندوبين.

1- المندوبون الماليون مكملون للإقليم الرابع المكون من 15 عضو, 5 لكالللعمالة.

2- إقليمالمعمرين يتكون من 24 عضو, 8 لكل عمالة.

3- يتكون إقليم الأهالي من 21 عضو ا و 7 لكل عمالة ويتكونإقليم القبائل من 8 أعضاء.

يستطيع الأهالي المسجلون في القوائم الانتخابية للتجارة و الصناعةآو المهن الحرةطلب التسجيل في القائمة المنتخبة في إقليمالأهالي.

المندوبون لهم الحق بتكوين لجان خارج المندوبية و لا يستطيع المندوبون الماليون التدخل في إدارة المستعمرة.

4- تأخذ الجمعيات الجزائرية دورتين بالسنة , الأولى تكون شهر افريل و تستطيع تجاوز 5 أسابيع للمندوبين و 3 أسابيع للمجلس الأعلى . و سينهي اللجان أعمالهم في 20 نوفمبر.

تتجمع لجنة الماليات للمندوبين شهر قبل دورة افريل و 15 يوم قبل دورة نوفمبر لاستقبال و مراجعة الخزينة.

إذاالغي المندوبون أو لم يستطيعوا خلال دورتهم انتخاب الأغلبية للخزينة ستؤجل الخزينة المستحقات المخصصة .للبرلمان الحق بإلغاء جزء من الخزينة أو كلها المقترحة عليه.

المادة 02: لاينكن تغيير الدوائر الانتخابيةللأوربيين أو أهالي الجزائر إلا بواسطة قانون.

الفصلالثامن:أقاليمالجنوب.

تشكل بلديات توقرت , الاغواط , عين الصفراء , بشار بلديات كاملة النشاط.

- موارد الدولة

سيسجل كل سنة في خزينة وزارة إفريقيا تحت عنوان " إعانات مالية للجزائر " بمناسبة المئوية القروض التالية:

1- قطع الأشجار, 4 ملايين للسنة خلال 20عام.

2- البحث عن المياه, 6 ملايين للسنة خلال 20عام.

3- المنشآتالمدرسية, 6 ملايين للسنة خلال 20عام.

4- مستشفيات إضافية, 6 ملايين للسنة خلال 20عام.

5- قرى الأهالي و 3 ملايين للسنة خلال 20عام.

6- مدارس ومستشفيات لإقليمالجنوب, 3 ملايين للسنة خلال 20عام.

7- خلق مراكز المئونة للقطعان في إقليمالجنوب, 3 ملايين للسنة خلال 20عام.

4– تحليلمحتوىمشروعبلومفيوليت:

منذتوليالجبهةالشعبيةزمامالحكمفيفرنسا , كانتالأوضاعفيالجزائرتزداداضطرابايومابعديوم ' خاصةفيظلغيابحلولسياسيةملموسة , معتصاعدمطالبالحركةالوطنيةالجزائريةلتحسينالأوضاع , فلمتجدحكومةالجبهةالشعبيةبديلاآخرسوىمشروعبلومفيوليت , فأعلنتعزمها على إحيائه وتبنيه.

جاءمشروعبلوم فيوليتكمقترحلقانونمتعلقبمئويةالجزائرفيشكلنص – حسبموريسفيوليتفيكتابه– L'Algérie vivra-t-elle ?– لهإمكانيةالتطبيقبعدالحصولعلىشرعيةالبرلمانالفرنسي . يهدفإلىتطبيقبعضالمقاصدفيإطارالاحتفالبمناسبةالذكرىالمئويةلاحتلالالجزائروحسبهدائماأنالمقاصدالإصلاحيةتأتيكتضحياتللجزائرلماقدمتهمنمواردجلبتالرفاهيةلفرنسا.

لقدشكلهذاالمشروعمنذشهرجوان 1936 , نقطةتقاربينأغلبتياراتالحركةالوطنيةالجزائريةمنجهة , والمناهضينللفاشيةوالاستعمارفيالجبهةالشعبيةالفرنسيةمنجهةأخرى , وبماأنموريسفيوليتكانيشغلمنصبوزيردولةمكلفبشؤونالجزائرفيحكومةبلوم ,

فقدشرعالاثنانفيتحضيرمشروعفيوليتمحسنافيصيغةجديدة.[1]

فمنخلالدراسةالمشروعوتحليلهوجدنانهقدخصصبصفةكبيرةالفصلالأولوالثانيللمعمرينالاوربيينوا لمواطنينالفرنسيينالمقيمينبالجزائروالذينمنحتهمامتيازاتكبيرخاصةتلكالامتيازاتالاقتصاديةكمنحهمالارا ضيوالاقتطاعاتوتوسيعهاوتقديمعونفرنسا (البلدالأمحسبالنص)ووضعمخططاتللبحثعنالمياهوالسدودالكبرى , ومنحامتيازاتأخربكالقروضالبنكيةوتخفيفالضرائب.

فبحسبالمشروعخلال 20 سنةستقدمقروضبنكيةب6 ملايينفرنككإعاناتماليةكماسيتمربطمختلفالمراكزبشبكةطرقمرصوفةوتزويدهذهالمراكزبمستشفياتومدار س.

إنهذينالفصلينيشجعانبشكلكبيرعلىتثبيتالاوربيينوالفرنسيينبالجزائرمنخلالتحسينأوضاعهمالاقتصاد يةوالاجتماعيةوتحفيزهمأكثرعلىاستغلالخيراتالجزائرخاصةامتلاكعقاراتواسعمربوطةبشبكةمواصلاتوته يئتهاوتزويدهابالضرورياتاللازمةخاصةإنشاءالمدارسوالمستشفياتومدهابالمياهاللازمةوالكافيةللشربوا لخاصةبالري .

وهيإجراءاتتهدفكذلكإلىالتكثيفالزراعةالتجاريةوخصوصازراعةالكرومللتدعيمتجارةالخموروكذازراعةالقطن والقنبوحتىالحبوبللتوسيعزراعةالقمحالصلبواللين .

وبالتاليربطخيراتالجزائروإمكانياتهابالاقتصادالفرنسيوالأوربي.

أما الفصل الثالث فقد خصص لإصلاحأوضاعالأهالي الجزائريين الذين اعتبرهم المشروع رعايا فرنسيين يخضعون لنفس الالتزامات و لهم نفس الحقوق كما للفرنسيين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية الخاصة أي أن مشروع الجبهة الشعبية هذا يمنح الطبقات الأهلية حق المواطنة الفرنسية مع إبقائهامحافظة على تقاليدهاإسلامية.

كما يهدف المشروع إلىإصدار نص قانوني ينظم حالة الأهالي الجزائريين و المساواة في

1 لاحظنا أن الكثير من الكتاب لا يفرقون بين مضمون برنامج فيوليت الصادر سنة 1931, و محتوى مشروع بلوم فيوليت الذي تبنته الجبهة الشعبية سنة 1936, و هو الذي جاء في صيغة جديدة, انظر عمار عمورة , المرجع السابق ص351.

شروط التجنيد و القبول في أي وظيفة و لهم الحق في الاستفادة من التعاونيات الفلاحية و الصناديق الزراعيةالموضوعة من طرف فرنسا. يمنح المشروع للأهالي الجزائريين حق ملكية أراضي العرش ولكن يربط ذلك بشرطالإقامة التي لا تقل عن 20 سنة و بالتالي يهدف إلىاقصاء الجزائريين من ملكية الاراضي , حسب هذا الشرط و هو يعطي الفرصة للمعمرين و الفرنسيين أحقية ملكيات الاراضي العرش من خلال عقود البيع. لم يعطي النص للأهالي الجزائريين استغلال أراضيهم بشكل موسع و كبير ليحسن في أحوالهم الاجتماعية و الاقتصادية فكان لهم فقط حق استعمال بعض الصناديق و البنوك و التي لا تتعدى قروضهم 3000فرنك و الملزمة بدفعها مع الفوائد و التي تتعارض مع الدين الإسلامي دين الجزائريين الذي يحرم الربا.

خصص المشروع لمدة 20 سنة قروضا بمليون لكل عمالة (العملات الثلاث)[1]لدعمإنشاءقريللأهاليوالتيتزودبمدرسةومركزعمللنساءوهيعمليةتستهدفتثبيتالجزائريينوتسهيلمراقبتهموتسهلعلىالمعمرينممارسةنشاطاتهمبأكثرراحة.

كماتمإلغاءقانونالانديجيناوقانونالأهاليوتعويضهبمحاكمجديدةمصححة .

يقدمالمشروعإعاناتللجزائريينخاصةبالنسبةلتربيةالأغنامالتيستخصصلهامساحاتلتوقيفالأغناومخازنللتغذيةولهمحقاستخداممياهالآبارالمحفورةمعتفعيلبعضالمواردمنالقانونالعقابيكعقوبةالسجنأوالغرامةفيحالةتعدياتمنقبلالأهاليعلىالغاباتبالخصوص .

وهيكذلكإجراءاتتحدمنحركيةالأهاليالجزائريينوتثبيتهمأكثرفأكثرخاصةفيالمادة 17 التيتمنعتجارةوزراعةالريف.

وخصصالفصلالرابعللجيشوالبحرية ,

فلإحكامالسيطرةأكثرفأكثرعلىالجزائروبثالخوففيأوساطالأهاليالجزائريينيستعملالمشروععلىإقامةقاعدة

1 استعمل فيوليت تعبير (العملات الثلاث) , يفيد إلحاق الجزائر بفرنسا , و قد جعلت هذه العملات تحت أرقام : 93, 92 ,91, مضافة إلى 90 مقاطعة في فرنسا . انظر: عبد الرحمان العقون, المرجع السابق , ص445.

حريمجهزةبقوةكبيرةويشجعالنصالضابطأوضباطالصفمنالأهاليخلالأداءالخدمةالوطنيةبالتجنسبالجنسيةالفرنسيةوالتخليعلىأحوالهمالشخصيةلاكتسابحقوقمنهاإلغاءالتطوع.

أماالفصلالخامسفيتاحللأهاليالجزائريينالفرنسيينبالعملاتالثلاث– حسبماجاءفيمجلةالشهاب[1]. بالقطرالجزائريالذينتتوفرفيهمالشروطالمبينةبالفقراتالآتيةالتمتعبالحقوقالسياسيةالتيللفرنسيينبدونأنينتجعنذلكأيتغييرفيحالتهمالشخصية,أوفيحقوقهمالمدنيةوهذابصورةنهائية.

الأهاليالجزائريونالفرنسيون الذينبارحوالجيشبرتبةضابط.

الأهاليالجزائريونالفرنسيونمنصغارالضباطالذينبارحوالجيشبرتبة "باشاوش" أوبرتبةفوقها , بعدماخدمواالعسكريةمدةخمسةعشرعاما , وبعدأنخرجوامنهاوبأيديهمشهادةحسنالسيرة.

الأهاليالجزائريونالفرنسيونالذينبأيديهمإحدىالشهاداتالعلياالآتية :

شهادةالتعليمالعاليوبكالورياالتعليمالثانوي ,

وشهادةالدراساتالعلياوشهادةالدروسالثانويةوشهادةالمدارسالتطبيقية ,

وشهادةالتخرجمنمدرسةوطنيةللتعليمالصناعيأوالفلاحيأوالتجاري .

وكذلكالموظفينالذينوقعانتخابهمفيوظائفهمبمسابقة.

–

الأهاليالجزائريونالفرنسيونالمنتخبونبغرفةالتجارةأوالفلاحةأوالمعينونمنطرفمجلسإدارةجهةاقتصادية , ومنطرفالغرفةالفلاحيةبالقطرالجزائري .

–

الأهاليالجزائريونالفرنسيونالأعضاءبالمجلسالماليوبالمجالسالعامةوالمستشارونالبلديونالمباشرونلمهامهمورؤساءالجماعاتالذينباشرواوظيفتهمخلالمدةالمهمة .

الأهاليالجزائريونالفرنسيونالمحرزونعلىالصنفالثانيمنوسامالشرف(légion d'honneur) , أوالذينأحرزواعلىإحدىأصنافذلكالوسامبالطريقةالعسكرية.

1مجلة الشهاب, مج13, جز3 ,2ماي 1937, صص(161, 163).

العمالالذينأحرزواعلىوسامالشغل,

وكتابنقاباتالعمالالمعينونبصورةنظاميةبعدمباشرةووظائفهممدةعشرةأعوام.

إنمجلسإدارةالجهةالاقتصاديةبالقطرالجزائري , سيعينبإحدىدوراتهالتيستعقبتطبيقهذاالقانون , مائتيتاجرأوصانعأوعاملمنكلعمالةجزائرية ,عندهاتعطيلهمالحقوقالسياسية , بقرار منالواليالعام ,وستعينالغرفالفلاحيةالثلاثبالقطرالجزائري , كلواحدعلىنفسالشروطولنفسالغاية , مائتيفلاحبالدورةالأولىمنكلسنةمنالسنواتالتيستعقبتطبيقهذاالقانون

,وإنمجلسإدارةالجهةالاقتصاديةبالقطرالجزائري , سيعينعلىنفسالشروطآنفا , خمسينتاجراأوصانعاأوعاملامنكلعمالةوأنالغرفالفلاحيةالثلاث,

ستعينكلواحدةعلىنفسالشروطخمسينفلاحا .

وحسبمحفوظقداشوفانالهيئةالانتخابيةبموجبهذاالقانونستصلسنة 1940 فيحالةاعتمادهاإلى 30546 ناضجاعلىأقصىتقديركمايبينهالجدولرقم 1

أييمعدلعشرآلافعنكلعمالةمنالعمالاتالثلاث , الجزائر , قسنطينة , وهران .

ثمتقسيمكلعشرةآلافعلىثلاثأوأربعةأقساماأودوائرانتخابية ,

وبذلكيكونعددالأهاليالناخبينأقليةلايمكنهمأنيبعثوابنائبعنهمعنالمجلسالوطنيالفرنسيويصبحونبالتاليمضطرينإلىانتخابأحدالمرشحينالفرنسيينالذينيتوسمونفيهالخيرلمساعدتهموالدفاععنمصالحهم.[1]

إنهذاالانتقاءالدقيقووفقشروطمحددةللعناصرالتيتلحقبالهيئةالانتخابيةمنعسكريينوموظفينوعمالونخبسياسية, يجعلعددهممحدوداجدامقارنةمعمجموعالشعبالجزائري.منجهة ثانية فانهذاالعددمنالناخبينالجدديكادلايقارنبالهيئةالناخبةالفرنسيةفيالجزائر .

الفصلالسادسيحويمادةواحدةتجعلالجزائرمرتبطةبوزارةإفريقيا.

والفصلالسابعينظمالتجمعاتالجزائريةويحددالأعضاءالمعينونفيمختلفالعمالاتومختلفالمجالسوالأهاليالمسجلونفيالقوائمالانتخابية,

1 عبد الكريم بوصفصاف, المرجع السابق, ص261.

يحددحقوقهموطريقةتسجيلهمفيالقوائمحسبا لإقليمويحددكذلكدوراتالجمعياتالجزائريةواجتماعاتلجانالمال يةللمندوبينولجنةالمالياتللمجلسالأعلىوالانتخابات.

يحددكذلكالمشروعالإعاناتالماليةللجزائربمناسبةالذكرىالمئويةالتيتسجلفيخزينةوزارةإفريقياوالتيخ صصتأموالهالإعانةالمعمرينالاوربيينوالفرنسيينعلىحسابإعانةالجزائريينوبالتاليفهومشروعلنيلقىالدعمالك بيرمنالحركةالوطنيةالجزائريةعلىاعتبارانهقدخصص 4 ملايينفرنكللسنةوخلال 20 عاملقطعالأشجارالتيتعودفوائدهاعلىفرنساوتمنحالاراضيالناتجةعلىعملياتالقطعللمعمرين,

كماخصصت 6 ملايينفرنكللسنةوخلال 20 عامللبحثعنالمياهالتيتسهمبشكلكبيرفيتطويرالزراعاتالتجاريةوتثبيتالمعمرينللسيطرةوإحكامالقبضةأكثرفأ كثرعلىالجزائريين .

ونفسالمبلغخصصلإقامةالمدارسوالمستشفياتوهيمبالغكبيرةتتعدىماخصصللأهاليعلىالرغممنانالن صيجعلالأهاليرعايافرنسيينفكانتالإعاناتبناءقربالأهاليب 3 ملايينوالمدارسوالمستشفياتبالجنوببنفسالمبلغوالمبلغذاتهلمراكزالمؤونةللقطعان .

نصلفيالاخيرمنخلالتحليلالنصإلىانهموجهبشكلكبيرإلىتحسينأوضاعالمعمرينالفرنسيينوربطاقتصا دالجزائربفرنساوالعملعلىتثبيتالجزائريينفينقاطمحددةللسيطرةعليهموإحكامقبضتهم.

ويرىاغلبالباحثينأنمشروعبلومفيوليت , ذوأغراضخبيثةوخطيرةعلىالمجتمعالجزائري , فهويهدفإلىزوالمفهومالوطنيةالجزائريةوعزلالنخبةالمسلمةنهائياعنعامةالشعب , وربطهابالحضارةالفرنسيةمباشرة , وجعلهذهالفئةالمجنسةفيخدمةفرنسا , هذاماكانيريدهموريسفيوليتمنمشروعه,

إيقافنموالوطنيةالجزائريةالتيبدأتملامحهاتنتشرعبركاملالجزائرخاصةبعدالحربالعالميةالأولى , عنذلكيقولموريسفيوليت:

«إذاكانمحتلوالجزائرلايفهمونإنمنواجبهمالانحيازإلىسياسةالاندماجبتبصروبحكمةوصدق , فماعليهمإلاأنيعلموابأنهمبذلكالرفضيعملونعلىخلقوطنيةجزائرية ,

تتخذبالضرورةشكلاثورياككلالحركاتالوطنية ".[1]

إذنورغمماقيلوكتبعنمشروعبلومفيوليت , فهوفيالواقعلايخرجعنتنفيذخطة "دمجالجزائرفيفرنسا"

بصورةتدريجية ,

ففيوليتأرادأنيقعالدمجفعلاعنطريقالنخبةالجزائريةالمتخرجةمنالمدارسالفرنسيةوالمواليةلفرنساموالاةمطلق

ة.[2]أن

فكرةالإدماجعنطريقالتجنيسكانتمحلجدلفيالأوساطالسياسيةالجزائريةوالفرنسيةعلىحدسواءوبالتالينستخل

صأنهذاالمشروعكانإدماجيابامتياز .

1khaddache Mahfoud, op, cit, p:408.

2أبوالقاسمسعدالله,الحركةالوطنية,ج3,المرجعالسابق, ص30.

1-موقف الحركة الوطنية من مشروع بلوم فيوليت :

لقد لاقى مشروع بلوم فيوليت صدى كبير لدى مختلف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية و سيطر على الحياة السياسية في البلاد خلال فترة حكم الجبهة الشعبية فتباينت الأدوار و المواقف منه , تنوعت بين المؤيد و المتحفظ و الرافض له.

موقف فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

أعضاء هذه الفدرالية متشبعون بالثقافة الفرنسية إلى حد أنهم يجهلون أحيانا العربية . لقد طالبوا بتمثيل في البرلمان و قبول النخب ضمن نفس الهيكل الفرنسي مع المحافظة على نظامهم الخاص. و من الجهة العسكرية طالبوا بالمساواة في الخدمة و الترقية و الرواتب.[1] لذا فقد رحب دعاة الإدماج هؤلاء بالمشروع و اعتبروه خطوة ايجابية لتحقيق طموحاتهم السياسية .[2]

والتي كانت من البداية الحصول على المواطنة الفرنسية للنخبة المثقفة ثقافة فرنسية."أتكلم الفرنسية و أظن أني احلم بالفرنسية, فلماذا لا يقبلوننا إذن في العائلة الفرنسية ؟ نحن نطالب إدماجنا الكلي بفرنسا ".[3]

والإدماج يعني اعتبار الجزائريين (سياسيا و اقتصاديا , و اجتماعيا) فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم و خارجها و أن تكون إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات و إلغاء كل ما يفصل

1اندري جوليان شارل, إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية), تر: المنجي سليم وآخرون الدار التونسية للنشر, تونس, شوال1396هـ/أكتوبر 1976مو ص43.

2شايب غزواني قدادرة, الحركة الوطنية الجزائرية أثناء ح ع 2 (1939-1945) رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر, جامعة الإسكندرية, 1991, صص81-82.

3عبد الحميد زوزو, الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين1919-1939, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1985, صص142-143.

باريسعن المقاطعات الجزائرية أو ما يميز بينها.[1]لذا فقد تحمست للمشروع و أيدته و بعثت لائحة إلى ليون بلوم فيوليت و إلى وزير الداخليةو إلى الحاكم العام ,أعلنت فيها تأييدها المطلق للمشروع.[2]

وقررت فيدرالية النواب لعمالة قسنطينة أن تضغط على الحكومة الفرنسية لتطبيقه و أسهمت بقسط كبير في الدعاية له كما اعتبرته المبادرة الوحيدة القادرة على منح تمثيل حقيقي للمسلمين.[3]

و نتيجة لسحب الحكومة الفرنسية المشروع نهائيا من البرلمان , فقد كان موقفها أن استقال النواب المسلمون من مناصبهم , و أدى تعطيل تطبيق الإصلاحات ب"فرحات عباس" إلى الخروج عن تحفظه , ونشر مقالين في جريدة "الوفاق الفرنسي الإسلامي " يوم 23 ديسمبر 1939م احدهما تحت عنوان "نحو الحزب السياسي ", وثانيهما "الوحدة الشعبية الجزائرية من النصرة حقوق الإنسان و المواطن ", دعا فيها إلى ضرورة تأسيس منظمة سياسية قوية لمجابهة المستعمرين الذين يعارضون كل الإصلاحات و خاصة منها مشروع بلوم فيوليت[4].

موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

تلقى الاشتراكيون المشروع بارتياح كبير , و الذي يسجل تقدما كبيرا للنظام الانتخابي مبينين انه يمثل في الواقع خطوة إلى الأمام يقدرها جميع الديمقراطيين الجزائريين و ليس التقدم "في منهج بطاقة انتخابية بقدر ما هو أن يملك المسلمون

1احمد محمد بن نعمان, تحليل سوسيولوجي لعملية التعريب في الجزائر مع دراسة تطبيقية في بعض المؤسسات الرسمية, بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع, جامعة القاهرة , 1977, ص83.

2أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية, ج3, المرجع السابق, ص73.

3كريمة بن حسين , الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930الى سنة 1939, ص288.

4شايب غزواتي قدادرة, المرجع السابق, ص83.

في المستقبل نفس الحقوق ,و نفس الحريات التي يتمتع بها الفرنسيون و يخضعون إلى نفس الواجبات "[1]. Lalutte -socialeتحت عنوان :" الشعب الجزائري متفق مع مشروع فيوليت ", و هنا كيف أمكن الاشتراكيون في كتابة المقال استعمال الجمع في أن الشعب الجزائري يؤيد المشروع, في حين نجد انه حتى الحركة الوطنية لم تتفق حوله.و قد كتبت في المقال:" كل منيريدأن يتنفس نسيم الحرية و الديمقراطية و أن يسير نحو الترقي و التقدم عليه أن يصفق بفرح عظيم لهذا الظفر الأولبالإصلاحات التي كنا ننتظرها ...حزبنا الشيوعي يؤيد بكل قواه هذا المشروع و ينشره بين الجماهير الواسعة".[2]

وقد حاول أن يبين مزايا هذا المشروع في انه خطوة في سبيل تحرر الشعب الجزائري, و هوكذلك أول خطوة للتقارب الأخوي بين الشعب الفرنسي و الشعب الجزائري , و قد لاحظ أن هذا المشروع لا يعطي الجزائريونكل ما يريدونه من حقوق , إلا انه أفضل من حقوق كاذبة تمنح إلى مليون مسلم و لا تحدث أينتيجة في حياتهم السياسية و الاجتماعية أوأي تغيير حسن.[3]

موقف جمعية العلماء المسلمين:

عند وضع المشروع في سنة 1931, تم رفضه من طرف البرلمان الفرنسي في 1935م , حيث نظرت إليه الجمعية بعين الريبة , ذلك إن المشروع يعتمد مبدأ التجنيس كشرط لمنح بعض الجزائريين الحقوق السياسية و ذلك بعد تخليهم على أحوالهم الشخصية , كما لمست فيه نوع من عدم المساواة في الحقوق سواء بين الجزائريين و الفرنسيين أو بين الجزائريفي حد ذاتهم, و ما فيه من تهيئة الطبقة

1شارل ندري جوليان, المرجع السابق, ص328.

2كريمة بن حسين, المرجع السابق, ص231.

3كريمة بن حسين, المرجع السابق, ص232.

المثقفة للاندماج مع السكوت التام عن الدين و اللغة.[1]

و قد تم إحياء المشروع و ذلكبعد نجاح الجبهة الشعبية و وصولها إلى الحكم في فرنسا سنة 1936م, و وبذلك تطورت مواقف الجمعية حتى أصبحت غامضة[2] فهي تتبنى سياسة الإدماج و تتحدث في نفس الوقت عن وجود امة جزائرية و عن الاستقلال[3]فان ابن باديس يتصور الاستقلال كنهاية بعيدة لتطور متدرج و من دون عنف فخطة العلماء تقوم على الدفاع عن الجنسية القومية ", و إعطاء البراهين على الولاء للسلطة التي تتحكم في " الجنسية السياسية ".[4]

و مع طرح مشروع بلوم فيوليت في بداية 1937, ظهر واضحا موقف العلماء.فقد بعثوا ببرقية إلى بلوم و فيوليت عبروا فيها عن شكرهم, لكنهم يتأسفون لكونه ناقصأو لا يمنح الحقوقإلالأقلية من السكان , لكنهم قبلوه كخطوة أولى فقد في انتظارأن يتم الإسراع ببقية الخطوات إلى تحقيق المساواة التامة لذا اظهروا بعض التحفظ كون المشروعلا يحقق كل المطالب التي أعلنها المؤتمر الإسلامي الجزائري , غيرأنهمأيدوهلأنه يمنح الحقوق لبعض الجزائريين و يعترف بحق الشخصية الإسلامية , و هذا في نظر جمعية العلماء هو الهدف الأساسي الذي يعملون من اجل تحقيقه .[5]

و قدجاء في جريدة الشهاب :" إنأغلبيتنا توافق على مشروع بلوم فيوليت و

1احمد الخطيب, المرجع السابق, ص244.

2عمر صخري, المرجع السابق, ص33.

3احمد محساس, المرجع السابق, ص124.

4سليمانالشيخ, الجزائر تحمل السلاح, دراسة في تاريخ الحركة الوطني و الثورة المسلحة, تر: محمد حافظ الجمالي, وزارة المجاهدين, الجزائر, ص31.

5كريمة بن حسين, المرجع السابق, ص231.

تعتبره دستورا للجزائر , و تبني آمالا كبيرة على تنفيذه ", ثم يستدرك احمد الخطيب و يقول:" إن العلماء وضعوا استثناءات في موافقتهم , فهو في نظرها يستجيب بصورة جزئية لبعض آمال المسلمين .[1]

فالعلماء كانوا يرونفي المشروع خطوة في طريق التطور الاجتماعي الذي سيشمل كافة الشعب الجزائري بالتدريج. وليس هناك أي خطر طالما بقي الشعب الجزائري متمتعابأحوالهالشخصية.[2]

في حين هناك من يرى أنها رفضته, فقد أعلن ابن باديس رأياأكثر وضوحا حيث قال بعد انعقاد المؤتمر في 1936م:" على فرنسا أن تعطي للجزائريين جميع حقوقهم كاملة غير منقوصة بما فرضته عليهم من الواجباتوهم على قوميتهم ودينهم و لغتهم , فلتعطيهم جميع الحقوق وهمعلى قوميتهم ودينهم و لغتهم...ثبتنا على تلك المقاومة لأننابمبدئنانعبر عن عقيدة جمهور الأمةونعرب عن إحساسها..."و أضاف: " و جاء المؤتمر و طلبت مني لجنة قسنطينة أن أضع لها ما أراه من المطالب, ووضعت مطالب اقرها المؤتمر بالإجماع و بذلك سقطت كل البروجيات.[3]

و من هنا سنكشف أن العلماء لم يتخذوا موقفا واضحا , بل وقفوا موقف المتحفظ منه , و قد قال الإبراهيمي أن فيوليت صاغ شروعه على اعتبارات سياسية دقيقة , ووضعه في ألفاظ استهوت خاصة الجزائريين (النخبة) و شبابهم و لكنه انطوى على معاني غامضة , ويحتل وجودها الكثير من الاحتمالات و

1احمد الخطيب, المرجع السابق, ص244.

2عبد الحميد زوزو, المرجع السابق, ص134.

3عبد الكريم بوصفصاف, جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945, ص345.

التفسيرات.[1]

و علقت الشهاب أن الآراء حوله انقسمت ما بين محبذ و منكر له فمن المسلمين من كان يرى فيه عدم الكفاية لأنهإدماج كمية ضئيلة من المسلمين ضمن كتلة الناخبين الفرنسيين لا تغير نتيجة الانتخاب و لا تجر أي مغنمو منهم من يرى انه غير ديمقراطي فهو يمنح حق الانتخاب لطائفة معينة أكثرها من رجال الإدارة و الحكومة, و يترك بقية الشعب محروما من الانتخاب ومنهم من يرى انه يزيد الانقسام و يكثر الشقاق فتصبح البلاد مكونة من فرنسيين و متجنسين مرتدين , و من متجنسين محافظين على الشخصية الإسلامية ومن أهالي غير متجنسين ليس لهم أي حق في الانتخاب.[2]

و عند المقارنة بين ما جاء به برنامج العلماء المقدم إلى المؤتمر الإسلامي وما قدمه فيوليت للبرلمان الفرنسي, يتضح لنا مدى الفروق الموجودة بينهما .
فبرنامج العلماء كان يستهدف منح الحقوق السياسية و المدنية لكل الجزائريينمع المحافظة على الذاتية الإسلامية , بينما يقضي مشروع بلوم فيوليت بعدم المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين و لا بين طبقات الجزائريين أنفسهم , كما يهدف إلى ذوبان العنصر العربي الإسلامي في المجتمع الفرنسي.[3]

موقف حزب الشعب الجزائري

كان النجم الحزب الوطني الوحيد الذي عارض بشدة المشروع, ورأى انه يهدف إلى تمزيق المجتمع الإسلامي بخلقأقلية متميزة عن الآخرين, و قد هاجمته جريدة الأمة

1أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية, ج3, المرجع السابق, ص18.

2عبد الكريم بوصفصاف, جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945, ص343.

3المرجع نفسه, ص260.

الناطق الرسمي بلسان النجم و هو فكرة قبل إعلانه في 1931 م.

فجاء في إحدى مقالاتها :(نقول للشعب بان سياسة الإدماج و التخلي عن قانون الأحوال الشخصية يشكلان خطرا كبيرا , إذ في حالة وقوعها نضيع جنسيتنا و كرامتنا و كل أمل في استعادة حريتنا , وتكون النتيجة حينذاك الانتحار, أننا ضد هذه السياسة ونقف بكل قوانا ضدها".[1]

لذافقدعارضهمعارضةمطلقةلأنهيتناقضمعمبادئهالثوريةوالاستقلالية ,

وبهذاالصددصرحمصاليالحاجقائلا :"لايمكنلسياسةالإدماجأنتتحقق ,

فهيمرفوضةعقلاوعدالةوتاريخا , والحلالوحيدهوتحريرشمالإفريقياتحريراكاملا ...

إننانعلنهاصراحةبأننانرغبونأملفيرؤيةهذاالتحريريتحققبالمساعدةالفعليةلفرنسامعالآخذبعينالاعتبارالمصالحالمشتركة".[2]

وبسطمصاليالتعدادالطويللإصلاحاتهالتيتمنىانجازها ,

وصرحبانالنجمليكنأبداضدفرنسابلبالعكسكانضدسياسةمعينة.[3]

وقدوصفهعمارأماشة(عضوبارزفيالحزبكانفيوقتمعينمسؤولاأولاعنجريدةالأمة)بقوله :

"انهعمليةمسخغربيةمننوعها , تشبهعمليةتحويلالصنوبرالىصفصافومسخبطفيشكلديكوحشي",

ثميتساءل : "أفلايكفيعنوانجزائريلنيلالحقوقالتييتمتعبتاكلالناس ,

أوليسفيمقدورفرنسامنحناتلكالحقوقبدونأنتشترطمناالمواطنةالفرنسية؟...بالتاليكيفيمكنتحريرالجزائ

1احمد الخطيب, المرجع السابق, ص192.

2شايب غزواتي قدادرة, المرجع السابق, صص(81, 82).

3شارل جوليانادري, المرجع السابق, ص43.

ربربطهابفرنساوكيفالحفاظعلىالمواطنةوالشخصيةوالجنسيةالجزائريةبقبولالاندماجفيالمواطنةالفرنسيةكمرحلةأولى؟.[1]

مصالييعتبرأنمشروعبلومفيوليتدرسبعمقودقةمنقبلالأخصائيينفيالشؤونالإسلامية ,
فالذيناختيرواليصبحوامواطنينفرنسييناختيروابدقةفهمينتمونبأغلبيتهمتقريباإلىالفئةالبرجوازيةالتجاريةوكبارملاكالأراضيالزراعيةوالمثقفينوالمرابطين ,
فالمشروعينفقطالمعلموالأستاذوالطبيبوالعسكريينالمتقاعدينوالمتطوعينفيالجيشوحراسالأراضيوالقيادوالأغاوالباشاأغا...الخ.

أنعمليةإلباسهؤلاءلباسالمواطنةالفرنسيةتستهدفمناورةحاذقةوخطيرةفطريقةالاستغلالالجديدةالتيأحدثهامشروعبلومفيوليتيمكنأنتحملالمميزينعلىالوقوففيوجهالستةملايينأهليجزائري ,
وبرأيضامصاليأنالمشروعيهدفإلىالتحويلالجزائرإلىارضفرنسيةبمقدارعددمحددومعين ,
كمايهدفكذلكإلىفصلبلادناعنشمالإفريقياوالعالمالعربيالإسلامي .[2]

كانمنالممكنأنيزدادعددالمستفيدينمنبنودهذاالقانونكلعاموكانهذاالانضماممنشانهأنيشكلاثبتحاجزفيطريقالوطنيةووأكثرمنذلكفيطريقالوحدةالعربيةبإقامةستارمنالفرنسةبينتونسوالجزائر .[3]

إذننجدأنموقفالنجمكانمنالبدايةواضحاوهوالرفضالتام ,
لأنهيعرضالأمةالجزائريةإلىالانقساموالتشتتوبالتاليتتبددأحلامالأهليالجزائريفيرؤيةوطنهوشعبهحراستقلاسيدا , وقدجاءفياحد أعدادجريدةالآمةفي1938تحتعنوان :

1عبد الحميد زوزو, المرجع السابق, صص(142, 143).

2احمد الخطيب, المرجع السابق, صص(194, 195).

3شارل جوليان اندري, المرجع السابق, ص149.

"لماذانحنضدمشروعفيوليت؟"حيثتقول : " ...امانحنفلمنتوقفعنالتصنقطعانتمائناذاالمشروع , نتصورانهمنالمستحيلتغييرالجنسيةمثلمانغيرربطةالعنقفجنسيتناقبلكلشيءهيماضيناوتاريخناوعرفناوتقاليدناوذكرياتشبابناوعدالتناالعقليةوالروحية
..."بمعنىأخرلانستطيعأننقطعانتمائناواتصالنابالعربوالقبائللكينصبحفرنسيينبينليلةوضحاها[1]...

وفي26 مارس 1937 , اصدرليونبلومأمرهبحلنجمشمالإفريقيا , فانتهىأمرهكجمعيةفقط , لكناستمرفكرهوجهادهفمالبثأنأعلن عننفسهتحتاسم"حزبالشعبالجزائري"واتسمهذاالحزببأكثرقوةوفعاليةمنالسابق.[2]

2-ردودالفعلالفرنسيةمنمشروعبلومفيوليت :

أمامالتأييدالذيحظيبهمشروعبلومفيوليت , فانردودالفعلالفرنسيةكانتمناقضةلهتماما , حيثوقفكبارالمعمرينمعارضينله ,
فقدأثارهذاالمشروعغضبالمعمرينواستنكاررؤساءالبلدياتوالمنتخبين , لمايمثلهمنخطرعليهم .

وبمجردأنأبدتالحكومةالفرنسيةاستعدادهالدراسةالمشروع , وأرسلتوفدابرلمانياإلىالجزائرترأسهالنائبالمارتنيكيلقروزيير agrosilliereالذيمالفيتحقيقهإلىتأييدمشروعبلومفيوليت , لتحقيقإصلاحاتفيالجزائر .

1عمر صخري, المرجع السابق, ص28.

2احمد توفيق المدني, المرجع السابق, صص(136, 137).

حتىثارالمعمرونوعارضواذلكوأصرواعلىأنالمسلمينالجزائريين
كلهموطنيونوإذامنحتفرنسالأعدائهاالمساواةفيالحقوق, فسيطردونهملامحالةمنالجزائر .[1]

وقدسارعرؤساءالبلدياتونوابهمبعمالةقسنطينةإلىعقداجتماعيوم 06 جانفي 1937 وجهواعلىإثرهنداءعاجلاإلىالحكومةوالبرلمانيينيدعونهمفيهإلىرفضالمشروع ,[2]كماعقدرؤساءبلدياتالجزائريوم 14 جانفي 1937 مؤتمرلهمتحترئاسةغابريالأبو Gabriel Aboوهوالمندوبالماليلتيزيوزوورئيسبلدية ,
وحضرهذاالمؤتمرثلاثمائةرئيسبلديةوذلكمنالوصولإلىالاتفاقفيمابينهمللضغطعلىالحكومةالفرنسية لإلغاءالمشروعبلومفيوليت, وقدأيدهذاالمؤتمرجميعأميارالقطرالجزائريتقريبا , معتبرينأنهذاالمشروعسيتسببأكيدفيالقضاءعلىنيابةوتمثيلالوطنيينالفرنسيبالمجالسالاستشاريةوس يؤديإلىأحداثاضطراباتخطيرة ,
فخوفهميكمنفيوصولالجزائريينالمسلمينإلىالمجالسالنيابيةووقوفهمضدالقوانينالاستثنائيةالتيتخدمفئ ةدونأخرى .

وحسبأبوالقاسمسعداللهفانجميعرؤساءبلدياتالجزائروقفواضدهذاالمشروع,ماعداصوتين وه ددوابتقديم استقالاتهم في حالمصادقةالمجلسعليه.[3]

وفي 08 فيفري 1938عقداجتماعلمناقشةالمشروع,فقامعددمنالخطباءيهاجمونويندددونبه,وقدموامذكرةإلىالحكوم ةالفرنسيةيعلنونفيهاانهإذانجحالمشروعبالتصويت,فانرؤساءالبلدياتسيضطرونإلىالتخليعنمناصبه م.

1يحي بوعزيز, الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1945, المرجع السابق, ص54.

2كريمة بن حسين, المرجع السابق, ص189

3أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, ص31.

وقدتكلمورينونائبقسنطينةبمجلسالأمةحيثأوضحسببرفضهللمشروع:

"الأهاليسبعةمقابلفرنسيواحد , وبمقتضىتقدمالنسلولولادةسيحصلونعلىالأغلبيةفيالقوائمالانتخابية ,وبالتاليستصبحاغلبالقرىتحتتصرفهم , ممايجبرالفرنسيينعلىمغادرتها , وسيؤديذلكإلىنهايةالاستعمارالذييتوقفعليهمصيرمليونمنالأهالي.[1]

لذافقدرأىالمعمرونأنالهيئةالانتخابيةالأهليةقدتغيربسرعةالهيئةالانتخابيةالفرنسية,وانهقديظهرهذاالخطرحالافيبعضالبلدياتالريفية,حيثتوشكأغلبيةالمجلسالبلديأنتكونمسلمة.وكذلكإذاأنجزهذاالإصلاحفانهيكونقاضياعلىالسيادةالفرنسيةبشمالإفريقيا ,

وقدخصصالقسفبريالالامبار ""_"Gabriellamber"شيخمدينةوهرانمجلدلهذهالحربالصليبيةالمقدسةوقدوضعهذاالعنوان"جميعأعداءفرنسايؤيدونمشروعفيوليت".[2]

وكاناتحادشيوخالبلديات فيوهرانقدأصدرتلائحة تضمنتمايلي:

1- معارضةلجنةالمؤتمرالإسلامي,لأنهاتصورشيوخالبلدياتكأعداءللجزائر.

2- معارضةمشروعبلومفيوليتلانعواقبهوخيمةعلىمستقبلالوطنالفرنسي.

3–تحذيرجميعالنوابالفرنسيينمنالعواقبالخطيرة التيقدتنتجمفيحالةالموافقةعليه.

وقدقامفرحاتعباسبزيارةإلىفرنسا , وخلالللقاءلهمع"البيرسارو"" (Albert Sarraut)وزيرالداخلية , دافععنشرعيةمطالبالمسلمينفكانردوزيرالداخليةبقوله: استقبلتهذهالأيام , بعضالنوابالجزائريينوتحاورتمعهمفيموضوعمشروعبلومفيوليتلأكثرمنساعة , وحاولتإقناعهمبه ,

1كريمة بن حسين, المرجع السابق, صص(239, 240).

2شارل جوليانادري, المرجع السابق, ص149.

وناشدتهمباسموطنيتهمأنيتفهموهوباسمالعقلوالقلبولكننيتيقنتبانهؤلاءالسادةلاعقلولاقلبولاوطنية لهم , وكلماعندهمهوالجهازالهضمي". [1]

ولإفشالمشروعبلومفيوليتتمتخصيصماقيمته 200مليونفرنكفرنسيمنطرفرؤساءبلدياتالجزائر للصحافةمناجلالدعايةلذلك.

كماجندواصحافتهمالتيأثارتالعديدمنردودالأفعال , منخلالكتاباتهافإذااستثنيناالصحفاليساريةالتيرحبتبالمشروعواعتبرتهنقلةنوعيةفيالتطورالايجابيلسياسةالفرنسيةتجاهالأهالي , راحتالصحفالكبرىالتيأعلنتمعارضتهاالمطلقةلهذاالمشروعتشنحملاتواسعةالنطاقعلىالحكومةو مشروعها , وبالأخصجريدتي"لادييباشولاروبيليكانديكونسطنتين"التيأكدت"تمسكالمستوطنينالدائمبسيادتهمعلىالبلاد"منخلالمقالاتمتواصلةورفعتشعاراتمنها"العشرونألفناخبسنة 1936 سيتضاعفونبسرعة". [2]

وكانتقدأصدرتجريدةالوقت (le temps)المعاديةلليسارالفرنسيمقالاأوضحتفيهمخاوففرنسامنقيامحكومةالجبهةالشعبيةالتيوجدتنفسهامضطرةإلىإصداربيانأنكرتفيهوجودأيةنيةلإصدارمراسيم ,

1 Ferhat ABBAS , La nuit colonial ; ed, ANEP, 2006, p101.

1عزوز ديلمي , الصحافة الاستعمارية في عمالة قسنطينة خلال فترة ما بين الحربين 1919–1939 , رسالة الماجستير, جامعة قسنطينة, 2002.

ص194.

وأعلنتأنهاستتقدمبمشاريعسياسيةتتعلقبإعطاءبعضالحقوقالسياسيةلأبناءالجزائرالأصليينإلىالب
رلمانالفرنسيلكيايناقشها.[1]

وقدصرحالبيرسارو (albertsarraut) :

"إننيلاانصرمشروعبلومفيوليتمنصاعافيذلكإلىفكرةحزبية ,
كلابلااعترفإننيكنتقبلااليوممعارضالهذاالبرنامج , ولكننيأعدتالنظرمليافيه ,
وتأملتهمنناحيةالمصلحةالوطنيةالعليا ,
فلمأجدفيهشيئايبررهذهالحملةالتيأثيرتضده".[2] كيفأنبرنامجابسيطايعطيحقالانتخابلعشرينألفمن
المسلمينالمثقفينوالنوابوالتجاروالفلاحينوممارسيالجنديةوالموظفينوإدماجهمعلىفرضأنهمخم
سةوعشرونألف , ضمنمجموعالناخبينالفرنسيينوهميزيدونعنألمائتيألفناخب ,
كيفيغدوجريمةضدالكرامةالجزائرية؟".[3]

ولكنلميهداباالالمعمرينالأوربيين ,
واتهموابلومبتحريضالمسلمينعلىالثورةضدالفرنسيينوأرسلوامنهموفداقابلرئيسالحكومةلإبلاغهع
دمقبولهمأبداأنيكونأيمسلمجزائريرئيساحتىلبلديةصغيرة ,
وحذروهكذلكمنمغبةالمساواةبينالأوربيينوالمسلمين ,
فيالتصويتلأنذلكيعنيفقدانهمالسيطرةعلىالبلادوانتقالالسلطةإلىالأغلبيةالساحقةمنالمسلمين
.[4]

1صالح فركوس, المختصر في تاريخ الجزائر, دار العلوم, باتنة, الجزائر, ص232.

2مجلة الشهاب, ج12, فيفري 1938, ص550.

3مجلة الشهاب, ج11, جانفي 1938, ص496.

4صالح فركوس, المرجع السابق, ص255.

وأمامهذاالضغطعلىالجبهةالشعبيةفقدقررعدمتحملمسؤوليةنهايةالإمبراطوريةالفرنسية علىيديها,

فقدكانتمستعدةلتقديمبعضالتسهيلاتإلىمختلفالاتجاهاتالوطنيةوللنظربعطفعلىآمالالشعوبالتيتتشدالحرية , ولكنهاكانتغيرمستعدةللتخلصمنروحالهيمنةالاستعمارية .[1]

ونتيجةللضجةالتيأثارهاوتعمدهاالمستوطنونفيالجزائرضدمشروعبلومفيوليت ,تمكنوامنإقناعمجلسالشيوخبإقامةحكومةالجبهةالشعبية*وإقناعمجلسالبرلمانبرفضالمشروع وذلكعام 1938 , وهددد لاديبيهرئيسالوزراءالجديد, الذيخلفليونبلوم , الوفدالجزائريالذيذهبليناقشهفيذلكالمشروع , وأعلنلهبانالبرلمانالفرنسيرفضالمشروعلأنهلايتماشىمعالشريعةالإسلامية , ولايتلاءممعالأحوالالشخصيةالإسلامية.[2]

مجيبا إياهم:"انهفيحالةعدماحترامالنظام فانفرنساستضطرلاستعمالالقوةالتيتملكها.[3]

3–المؤتمرالإسلامي

منذفترةالنهضةوالجزائرتشرئبإلىحركةجماهيرية , فكانتحركةردالفعللتجنيدالإجباري(1906–1914)ولكنهالمتبلغمرحلةالنضجالمتمثلفيالتنظيموتحديدالرؤيةوتنسيقالجهود , ثمكانتحركةالأميرخالدالتيتولدتعنوضعجديدسمحبهقانون 1919 ,

---

1أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, ص31.

* سقطت حكومة الجبهة الشعبية يوم 22 جوان 1937 و فخلفتها حكومة chautemps التي سقطت بدورها

في 10 مارس 1938, فعادت الجبهة الشعبية إلى الحكم من جديد إلى غاية 8 افريل 1938 لتخلفها حكومة دلادييه انظر: كريمة بن حسين, المرجع السابق, ص197.

2يحي بوعزيز, المرجع السابق, ص111.

3 Ferhat ABBAS, op-cit, p 102.

ولكنالسلطاتالاستعماريةسرعانماقضتعليها ,

بالإضافةإلىأنهاكانتحركةمحدودةفيالزمانوالمكانومرتبطةبشخصالأمير ,

وكانتردودالفعلعلىالاحتفالاتالمئويةسنة 1930 متنوعةولكنهالمتؤديإلىتجمعشعبيواسعالنطاق ,

وظلتمقصورةعلىمقالاتالصحفوأحاديثالمجالسالخاصة ,

ولعلأولتجمعبالصفةالتينقصدهاكانتأسيسجمعيةالعلماءسنة 1931

فقدكانذلكمناسبةاجتمعفيهاعددكبيرمنالأشخاصمنمختلفالتياراتالدينية ,

ولكنتأسيسالجمعيةكانحدثادينياثقافيالاسياسيا

وكانبالإضافةإلىذلكمحدودالهدفكماكانلايمثلجميعالتياراتالاجتماعيةوالسياسيةفيالبلاد.إماالمؤتمر الإسلاميفقدكانيختلفعنجميعتلكالمحاولات.

أنفكرةالدعوةإلىعقدمؤتمرإسلاميجزائريتنسبإلىالشيخعبدالحميدبنباديسالذيدعاإلىاجتماعجميعالأحزابالجزائريةفيمؤتمرإسلامي(أوجبهةوطنية)لوضعقائمةمنالمطالبوكانتاريخالدعوةهوجانفي 1936.[1]

انطلقتالدعوةلعقدالمؤتمر منقسنطينة , وبداابنباديسفياتصالاتهمعالهيئاتالمعنية , وتمكنمنإقناعابنجلولبالفكرة , فاصدرالزعيمانبتاريخ 16 ماي 1936 نداءإلىالمسلمينالجزائريينلكييشكلوالجانامناجلتحضيرالمؤتمرالإسلاميالجزائري[2]ورغمأنالتحضيراتكانتقصيرةولمتستغرقأكثرمنثلاثأسابيع , فانذلككانكافيالعقدالمؤتمر , لانمختلفالمجموعاتالسياسيةوالرأيالعامالجزائريكانوامستعدينوراضينبالفكرة.[3]

1أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, صص(147, 148).

2احمد مريوش, المرجع السابق, ص173.

3عبد الكريم بوصفصاف, المرجع السابق, ص255.

انعقدالمؤتمرالإسلامييومالأحد 17 ربيعالأولسنة 1355هالموافقل: 7 جوان 1936

بقاعةسينماماجيستيك(الأطلسحاليا)بالجزائرالعاصمة .

معممثلينيمثلونالمنتخبينوالأعيانوالعلماءوالشيوعيين.[1]

واتخذالمؤتمرقراراتتعتبرفيمجملهامطالبإصلاحيةتتلخصفيمايلي:

1. إلغاءقوانينالانديجيناوالقوانينالاستثنائية .[2]
2. إلحاقالجزائربفرنسارأساوإلغاءالولايةالعامةالجزائريةو مجلسالنيابياتالمالية ,ونظامالبلدياتالمختلطة .
3. المحافظةعلىالحالةالشخصيةالإسلامية

,معإصلاحهيئاتالمحاكمالشرعيةبصفةحقيقيةلروحالقانونالإسلامي ,

وتحريرهذاالقانون. –فصلالدينعنالدولةبصفةتامة ,

وتنفيذهذاالقانونحسبمفهومهومنطوقه.

–إرجاعسائرالمعاهدالدينيةإلى

الجماعاتالإسلاميةلتتصرففيهبواسطةجمعياتدينيةمؤسسةتأسيساصحيحا .

–

إرجاعأموالالأوقافلجماعةالمسلمينليمكنبواسطتهاالقيامبأمورالمساجدوالمعاهدالدينيةوالذينيقومبها.

–إلغاءكلمااتخذضداللغةالعربيةمنوسائلاستثنائيةوإلغاءاعتبارهالغةأجنبية .

–الحريةالتامةفيتعلماللغةالعربية ,وحريةالقوللصحافةالعربية .

4. الإصلاحاتالاجتماعية :

1محفوظ قداش, جزائر الجزائريين, المرجع السابق, ص314.

2صالح فركوس, المرجع السابق, ص241.

– التعليما لإجباريللبنينوالبنات

– الشروعبسرعةفيبناءالمدارسالكافيلتعميمالتعليما لإجباري .

– جعلالتعليممشتركابينالمسلمينوالأوربيين.

–الزيادةفيمعهدالصحةمنمستشفياتومستوصفات, وفيمعاهدالإغاثة , كالمطاعمالشعبية.

–إنشاءخزينةخاصةللعاملينمنالعمال .

5. الإصلاحاتالاقتصادية:

–تساويالأجرإذاتساوىالعمل .

–تساويالرتبةإذاتساوتالكفاءة.

–

توزيعإعاناتالميزانيةالجزائريةللفلاحةوالصناعةوالتجارةوالاحترافعلىالجميعوعلىمقتضىالا حتياجدونتمييزبينالأجناس.

–تكوينجمعياتتعاونيةفلاحيه , ومراكزلتعليمالفلاحين.

–الإقلاععنانتزاعملكيةالأرض.

–توزيعالاراضيالشاسعةالبورعلىصغارالفلاحينوالعمال.

–إلغاءقانونالغاب.

6. مطالبسياسية:إعلانالعفوالسياسيالعمومي–

توحيدهيئةالناخبينفيسائرالانتخابات–إعطاءالحقلكلناخب فيترشيحنفسه–النيابةفيمجلسالأمة.[1]

بتاريخ 20 جوان 1936 , سافروفدعنالمؤتمرإلىفرنسالتقديملائحةالمطالبالمتفقعليهاإلىالحكومةالفرنسيةبرئاسةابنجل

1أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, صص(255, 256).

ول , حيثاستقبلهميوم 30 جوانليونبلومرئيسالوزراء , موريسفيول , وجولموش...
وغيرهموفينهايةالمقابلةاصدرليونبلومبياناأوضحفيهبأنهسعيدباستقبالالوفدالذيجاءمنالجزا
ئر , وانهغمرتهالفرحةعندمااستقبلفرنسيونفرنسيينآخرين ,
وديمقراطيونديمقراطيينآخرينوأنالحكومةقداتخذتإجراءاتلصالحالجزائر ,
وسوفتتخذإجراءاتأخرىمستقبلا .

وفينفسالوقتالذيسافرفيهالوفدإلىباريس , أرسلالمفتيالعامللجزائرابندااليالمدعو :
ابنكحول , والمفتيابنزكري.وكثيرمنالشخصياتالدينيةالرسمية,رسالةإلىالرئيسالحكومة
يعارضونبهاشرعيةالمؤتمرالإسلامي,وأنأعضاءالوفدغيرمؤهلينولايحقلهمالحديثباسمالمس
لمينالجزائريين.[1]

وفيشهرأوتلقيالمفتيالعامللجزائرحتفه , حيثاغتيلمنطرفشخصمجهول ,
ولكنالسلطاتالفرنسيةسارعت إلىاتهامالشيخالطيبالعقبيوبادرتبإلقاءالقبضعليه
,مدعيةأنالعلماءهمالذيندبرواا غتيالهلأنهكانمعارضللمؤتمر ,
وللوفدالذيأرسلإلىباريسولعلاتهامالعقبيبالذاتكانمقصودا ,فاتهامهبالقتلفيقمةنجاحالمؤتمر
الإسلامي ضربعصفورينبحجرواحدفمنجهةيضعفأنلميحطمالمؤتمرومنجهةأخرى
يسيء إلى الجمعيةأنلميزعزعمنسمعتها ,
وعلىاثرذلكوافقابنجلولعلىاتهامالعلماءبالاغتيالواستقالمنرئاسةالمؤتمر .[2]

ويبدوأنهذاالاغتيالكانمدبرافعلامنالإدارةالفرنسيةوالذيأعطىلهاالفرصةللقيامبعمليةق
ضائية

1عمار بوحوش, المرجع السابق, صص(260, 231).

2أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, صص(100–101).

ضدالمؤتمر ,استطاعتالإدارةأنتجعلمفتييمدينةالجزائريوقعونبرقيةتنفيلأعضاءوفدالمؤتمرا لذينسافرواإلىباريس,أنيتكلمواباسمالمسلمين.[1]

وعلىالعمومفاناالاضطراباتالاجتماعيةواضطراباتصائفة 1936

وحوادثكثيرةكاغتيالالمفتي , ثماستقالةابنجلول ,

كشفتعنجوسياسيمتوتروأظهرتبعضالشقوق.[2]

فرغمجهودالمنظمينللمؤتمرالإسلاميفانوحدتهسرعانماتزعزعتوكانهناكعواملخارجية

وعواملداخليةأدتإلىذلك ,

فمنالناحيةالخارجيةسعتالإدارةالفرنسيةفيالجزائرإلىإحداثثغرةداخلصفوفهومنثمةتشويهسم عةالعلماء. أمامنالناحيةالداخليةفأنتمسكالنخبةوالنوابيمشروعفيوليتوتحفظالعلماءمنه , وغموضوذبذبةشخصيةابنجلول,

وحلنجمشمالإفريقياودخولهفيخصاممعالحزبالشيوعيويمكنأننضيفإلىذلكسقوطحكومةالجب هةالشعبيةوعدمتمكنالوفدالجزائريمنالحصولعلىشيءايجابيمنالحكومةالفرنسيةبشانمطالبا لمؤتمر.

ومعذلكفانحركةالمؤتمرلمتمتنهائياإلاعشيةالحربالثانيةفقداجتمعتلجنتهالتنفيذيةخلا لجانفي1937 وأعلنعنتأييدهامنجديدلمشروعفيوليت, فبينالتاسعوالحاديعشرمنيوليوسنة 1937

انعقدالمؤتمرالإسلاميالثانيفيمدينةالجزائر.[3]حيثأعلنالمؤتمرونفيهتمسكهمبمطالبالمؤتمرا

1محفوظ قداش, جزائر الجزائريين, المرجع السابق, ص316.

2احمد الخطيب, المرجع السابق, ص249.

3أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق,ص164.

لأولباعتبارهاحدأدنى , وطالبوامنالشعبالجزائريأنيظليقظا ,
ومنالنوابالجزائريينأنيستقيلواجماعياإذالميوافقالبرلمانالفرنسيعلىمشروعبلومفيوليت .[1]

كماأسسالأمينالعموديتحتإشرافالشيخابنباديس "شبيبةالمؤتمرالإسلاميالجزائري "التيتبنتمجموعةمنالمطالبتمثلفيجوهرهامطالبالمؤتمرالأول .[2]

علىأيحالفانالمؤتمرالإسلاميالثانيفقدحرارةالأولوشعبيتهوكانتهديدالمعمرينوفشلمشروعبلومفيوليت, وتزعزعالجبهةالداخليةقدجعلالمؤتمرالثانينسخةمشوهةلماكانقدحدثفيصيف 1936.[3]

وبذلكسادالاعتقادأنليسللمؤتمرأيفعاليةتذكر ,وأنالمنتصرهوالإدارةالاستعمارية،ونجمشمالإفريقيا(كاتجاهوطنيثوري)الذياستطاعكسبالجماهير ,
فكانإخفاقالمؤتمرالإسلاميممهداللوطنيةالثوريةوانتصارمصاليالحاجوفشلالنخب .[4]

ففشلالمؤتمرينالناتجعنضعفتحاليلالمشكلالجزائريمنطرفالجبهةالشعبية ,
قدجعلتطورالوطنيةالجزائريةأمرالامناصمنه,
وظهرأنموقفحزبالشعبالجزائريمتينوانهسيترسخبكلجدية.[5]

4-أسبابفشلمشروعبلومفيوليت :

فيظلالدعمالمطلقلمشروعبلومفيوليتمنقبلغالبيةالسياسيينالجزائريين ,
وأمامتأثيررفضالمعمرينومنسارمعهمواستماتتهمفيذلكبدأتالآمالتتضاءلشيئافشيئافيتجسيدهذاا

1احمد الخطيب, المرجع السابق, ص249.

2جيلالي صاري, محفوظ قداش, , المرجع السابق, ص34.

3أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق,ص169.

4حميد عبد القادر, فرحات عباس, رجل الجمهورية, دار المعرفة, الجزائر, 2007, ص78.

5محفوظ قداش, جزائر الجزائريين, المرجع السابق, ص320.

لمشروعوالذيمثل آخرفرصةللإصلاحفيالجزائر .لقدظلالمشروعحبراعلىورق ,
وأهملتمامامنطرفالجمعيةالفرنسيةوأمامتهديدرؤساءالبلدياتبالاستقالةالجماعيةفيحالةمناقشته
استجابتحكومةبلوملضغطهم ,
وقامتبسحبالمشروع.فقدوقفالمعمرونبكلحزملمنعأيتغييرفيالوضعالسائد , والغوااستقالتهمفي
22 افريل 1938 عندماعبرتحكومةدلادييهDaladierعنرفضهاالصريحمناقشةالمشروع,
وكشفتعنسياستهاالعدائيةتجاهالشعبالجزائري .[1]

وهنانجدأنالمشروعلميتمتمريرهعلىالرئيسوبالتاليعدماخذالموافقةعليهمنطرفه ,
مماأدىإلىعرضهعلىالبرلمانالفرنسي .

ظلالمشروعبينجزرومدإلىسنة 1938 أينهزم.لكنقبلهذاألقىفيوليتخطبةفيالبرلمان 21
مارس"حذرفيهازملاءهمنمغبةبقاءالحالةالراهنةفيالجزائر , وقدوضعأمامهماختيارين :

الأول:منححقالانتخابلكلالجزائريينمعبقائهمفيهيئةانتخابيةخاصةحتىلايتنافسوامعالمع
مرين.

الثاني : منححقالانتخابلعددقليلمنهم ,
وهمجماعةالنخبةوجعلهمضمنالهيئةالانتخابيةكمالوكانوامتجنسينبالجنسيةالفرنسية ,
معإبقائهمعلىأحوالهمالشخصيةكمسلمين,وقدأوضحفيوليتانهيفضلالاقتراحالثانيذلكسيمنحح
قالانتخابلأشخاصجددضمننظامموجودمنقبلولانخلقهيئةجديدةفهذايشجعالوطنيةوالانفصالي
ة,فيحينأنالاقتراحالثاني , يساعدعلىتحقيقسياسةإدماجالجزائريين ,

---

1كريمة بن حسين, المرجع السابق, ص197.

وهوالأمرالذيتقومعليهالسياسةالفرنسية , ورغمماستعملهفيوليتمنلهجةالإقناع ,
إلاأنالبرلمانرفضالمشروع.[1]

فيشهرسبتمبر 1938 ,عندماتمرفضالمشروعمنقبلمجلسالشيوخالفرنسي,واضطرتالحكومةلسحبهنهائيا,انتهتأحلامالإصلاحيينوالنخبةبانحكومةاليسارستنصفالجزائريين,وتجعلهمم تساوينفيالحقوق معالأوربيينفيالجزائر.[2]

لقداحدثموقفالحكومةالفرنسيةخيبةأملكبيرةلدىأنصارالمشروعالذينأصبحوايشعرونبمرارة الفشلبعدكلالجهودالتيبذلوهالصالحهكماانعكسهذاالفشلعلىالمؤتمرالإسلاميالجزائريالذياخفقفيت حقيقأيإصلاحاتوفقدكلفعاليته ,
وسرعانماتخلىعنهقادتهبعدأنخابتأمالهمفيعدالةالديمقراطيةالفرنسية .[3]

إنمشروعبلومفيوليتلميكنالمشروعالوحيدالذيطرحلحلمشاكلالجزائرخلالالثلاثيناتبلهناك علىالأقلثلاثمشاريعأخرىمنها : مشروعفيرنوتالذينوقشأيضافيمجلسالشيوخ ,
مشروعكيطولينائبولايةقسنطينةفيبرلمانفرنسا,ومشروعدوروكسنائبولايةالعاصمةلكنهذهالمش اريعلمينللأيمنهاشهرةماقدمهفيوليت,لكنفيالنهايةفشلتكلالمشاريعلأنهالمتجدحكومةقويةتستطي عفرضأحدهاعلىالمعمرينفيالجزائر ,
ولعلمعارضةالتياراتالوطنيةالأخرىكنجمشمالإفريقياوتحفظاتجمعيةالعلماءأدتإلىسحبها .[4]

1أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق,صص(18, 19).

2صالح فركوس, المرجع السابق, ص263.

3كريمة بن حسين, المرجع السابق, ص197.

4أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق,ص(19, 20).

كانمشروعبلومفيوليتيهدفإلىحرمانالشعبالجزائريمنممارسةحقوقهالسياسية,
وامتصاصأغلبيةالمتعلمينوالمثقفينوالمفكرين،وإنكانأوربيوالجزائريظنونأندفنالمشروعيعدنصر
الهموأنإرغامصاحبهعلىالتراجعمفيدلإبقاءالجزائرفرنسيةللأبد ,
فانالواقعكانعكسذلك،إذسمحللوطنيينالجزائريينالتأكدمنأنحكومةالجبهةلاتسيطرعلىالأوضاعف
راحوايفكرونفيالانفصالعنفرنسا .[1]

حيثأنهناكمنالمؤرخينمنيرونأنالشعورالوطنيقدتولدعندفشلمشروعفيوليت ,
حيثرفضالكولونكلإصلاح,ولوقدرلهذاالمشروعالنجاحلماظهرتالوطنيةفيالجزائرولانتصرتتبع
يةهذهالبلادإلىفرنسا .[2]

فشلهذاالمشروعهوفشللسياسةالإدماج , مماشجعأنصارهاعلىالتخليعنها ,
وعلىضرورةالتمسكبالحقوقالشرعيةللجزائريينوالمطالبةبالتضحيةمنأجلهاخاصةوأنفترةالثلاثين
اتمنالقرنالعشرينكانتقدأسهمتبتطويرونضجالفكرالسياسيالجزائريإلىدرجةكبيرة ,
وقدكانتجمعيةالعلماءالمسلمينالجزائريينتردعلىأنصارالإدماجبأنالشعبالجزائريشعبعربيومسلمي
رفضأنيكونفرنسيا , لأنهبعيدعنهذهالأمةتاريخياوجغرافياولغويا ,
وليستبينهماروابطثقافيةأودينية .

وقدكتبالشيخعبدالحميدبنباديسمقالافيجريدةالنجاحأكدفيهوجود

الأمةالجزائريةمنذأقدمالعصور...

ثمأنهذهالأمةالمسلمةالجزائريةليستفرنسا,ولاتريدأنتصيرفرنسا
حتىولوأرادت,بلهيبعيدةكلالبعدعنفرنسا لاتريدأنتندمجمعها,لأنلهاإقليممحددوهوالجزائر .[1]

1محمد الغربي الزبيري, الثورة الجزائرية في عامها الأول, ط$_1$, دار البعث, الجزائر , 1404هـ/1984, ص25.

2جمال قنان, قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر, منشورات المتحف الوطني للمجاهد, الجزائر, 1994, ص183.

فانجاءالمشروعلتقريبوجهاتالنظربينمختلفالقوىالسياسيةالرئيسةفيالجزائرخلالتلكالفترة ,

فانذلكينطويعلىأهدافبعيدةالمدى , غايتهاالحفاظعلى"الجزائرفرنسية" ,

بعزلالنخبةالمثقفةبالثقافةالفرنكوفونيةعنبقيةفئاتالشعبالجزائري ,

فانهاصطدمبممثليالفرنسيينفيالجزائروالذينيضمرونعداوةقصوىلمبدأالمساواة ,

واستفادالأهاليمنصفةالمواطنةمعتبرينمشروعبلومفيوليتخطيرالعواقب ,

فمنحالمواطنةباسمالقانونالفرنسيسابقةغيرمعقولة –حسبرأيهم–

فهيالنهايةالأكيدةلسياسةالإدماجفعارضالنوابالأوربيونبشدةمبدأالمواطنةفيإطارقانونالأحوالال

شخصيةفالأهاليفينظرهمغيرجديرينبها ,

فأثبتممثليالمستوطنينمنخلالهذاأنهملنيقبلواداخلالأمةالفرنسيةإلاالمتجنسينالذينتخلواعنجنسيت

همالأصليةلأنهلايمكنلهمأنيكونوافرنسيينومسلمينفي آنواحد .[2]

فالسياسةالفرنسيةاتجاهالأهاليمتناقضةتماما ,تجلىذلكفيطرحهالمبدأإدماجهمفيالأمةالفر

نسيةورفضها – فيالوقتنفسه – منحهمالجنسيةإلابتخليهمعنأحوالهمالشخصية.

لقدتركإخفاقمشروعبلومفيوليتآثارسيئةفينفوسالكثيرمنالجزائريين,وأصبحذلكنقطةتحولفي

تفكيرهمفبعدأنكانوايترددونبالارتباطمعفرنساوالاندماجوالذوبانفيالمجتمعالفرنسي ,

أخذوايتجهونإلىالفكرةالاستقلالية, هذابالنسبةلتيارالنخبةالإدماجي

1شايب غزواتي قدادرة, المرجع السابق, ص84.

2كريمة بن حسين, المرجع السابق, صص(133, 134).

أماالاصطلاحيونعملواعلىتقويةإرادتهمفيالكفاحمناجلغاياتكبرىلحركتهموذلكلماتجاهلههذاال مشروعمنأموركانتتؤرقهمكاللغةالعربيةوالدينوغيرها.[2] .[1]

أماالشيوعيونالجزائريونفغيروامنسياستهموأصبحوايدافعونعنسياسةإلحاقالجزائربفرنساو حتىأصبحوافينظرالعلماءوحزبالشعبالجزائري"استعماريين"وهذاالميشفعلهمأماماالإدارةالفرنسية التيقامتبحلالمنظمةالشيوعيةفيالجزائرسنة 1939.[3]

أماالتيارالثوريفقدعبرعنالتطلعاتالعميقةللشعبالجزائري,واختيارالطريقالأصعبلكنهكانالط ريقالوحيدالقادرعلىتمكينالشعبمناستردادحقوقهالمشروعةوسيادته.[4]

1يحي بوعزيز, المرجع السابق, ص56.

2مراد علي, الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر 1925-1940 , تر محمد يحياتن , دار الحكمة , الجزائر 2007 . ص122.

3عبد الكريم بوصفصاف, المرجع السابق, ص227.

4احمد محساس, المرجع السابق, صص(165-166).

ملحق رقم: 02

عدد الناخبين الجزائريين بالتقريب لسنة 1940 (في الهيئة الأولى، في حالة قبول مشروع بلوم –فيوليت)

الفئة	العدد	ملاحظات
–ضباط متقاعدون..	300	– رقيب أول والرتب السامية باستثناء صف الضباط ومن بينهم حاملي البكالوريا بمعدل 40 في السنة مشروطة بشهادة الدروس المتوسطة بمعدل 50 في السنة، وكذلك العدد الضخم في حالة النجاح في البكالوريا حيث يصل المعدل إلى 30 في السنة، يضاف إليهم حاملي الشهادة المتوسطة حيث يصل المجموع إلى 2516.
– صف ضباط بعد خمس عشرة سنة.........................	3000	
–ميداليات عسكرية وصليب الحرب.........................	10000	
–دبلوم التعليم العالي، بكالوريا.............................	1600	
–شهادة الدروس العليا وشهادة الدروس المتوسطة........	2000	
–شهادة الابتدائية والشهادة الابتدائية للمدرسة، وشهادة المدارس الكبرى الوطنية..................................	1200	
–موظفون مسجلون بمسابقة في الغرفة التجارية..........	1500	–التجارة:19، الفلاحة:17 ،200 في بداية السنة الأولى، و 50 لكل سنة.
–الفلاحية...	36	
–معينون من قبل المجلس الإداري للنواحي الاقتصادية...	1050	
–معينون من قبل الغرف التجارية..........................	1050	
–مندوبون ماليون...	21	
–قدماء المندوبين الماليين.................................	10	
–مستشارون عامون...	32	
–قدماء مستشارين عامين..................................	40	
–مستشارون في البلديات(الكاملة السلطات)................	1235	–233 جماعة (بلديات كاملة السلطات) و1035 جماعة(بلديات مختلطة).
–قدماء المستشارين في البلديات...........................	2400	
–رؤساء الجماعات...	1268	– قياد متقاعدون:779، من بينهم الضباط القدماء، وصف الضباط، بمعدل 100 في السنة(من 50 سنة إلى 60 سنة).
–قدماء رؤساء الجماعات....................................	1000	
–باشا آغا..	20	
–آغا...	40	– عدد قليل من أمناء النقابات من الأهالي الذين مارسوا هذه المهنة خلال 10 سنوات.
–قياد، وقدماء القياد...	1714	
–قائد فارس في الفرق الشرفية.............................	60	
–ميداليات العمل..	1000	
–امناء النقابات..	20	
المجموع	30546	

ملحق رقم: (01) :برنامج مشروع فيوليت

نقلا عن كتاب : maurice, viollette ;L’algérie vivre-t-elle ?,félix alcan ,pais 1931.

Proposition de loi relative au Centenaire de l'Algérie

II a -paru nécessaire, -pour résumer les intentions de ce travail d'en traduire les principales conclusions en texte législatif.

Ce n'est en effet, que dans la mesure où une conception peut -prendre la forme d'un texte susceptible d'être délibéré et ensuite promulgué qu'elle acquière valeur pratique et juridique.

On remarquera que je demande à l'occasion du Centenaire, que la métropole fasse à l'Algérie un nouveau et dernier sacrifice de 500 *millions en* 20 *ans.*

D'après les calculs de Berthelot, l'Algérie a coûté à la métropole 5 *milliards- Le sacrifice total sera donc de* 5 *milliards et demi, il ne semble pas que ce soit excessif en comparaison des* 70 *millions que V Algérie verse désormais tous les ans pour sa contribution aux charges militaires et en comparaison aussi de l'élément de prospérité incomparable quelle apporte à la France.*

Proposition de loi CHAPITRE PREMIER

LA COLONISATION

ARTICLE PREMIER. — Aucun lot de colonisation rurale ne peut être attribué s'il est d'une contenance inférieure à cent hectares.

Les lots de colonisation antérieurement attribués seront révisés.les attributaires de ces lots recevront des agrandissements jusqu'à concurrence de cent hectares plus dix hectares par enfant, sous déduction des acquisitions que ces colons auraient pu réaliser à des titres divers.

Seront bénéficiaires de ces lots d'agrandissement tous les détenteurs actuels de lots de colonisation qu'ils soient ou non attributaires d'origine ou descendants d'attributaires d'origine et même s'ils ont acquis le lot à la suite d'une mise en vente de la concession. Pour l'attribution de ces lots d'agrandissement, la priorité dans chaque centre est accordée aux citoyens» français, quelle que soit leur origine européenne ou indigène, et d'abord à ceux, qui sont attributaires directs, puis à ceux qui sont descendants d'attributaires directs.

Les terrains qui seront dans chaque entre nécessaires à ces agrandissements seront pris sur le domaine de l'État sans qu'il y ait lieu à expropriation des terres appartenant aux indigènes au titre Melk ou au titre Àrch.

En cas d'insuffisance du domaine de l'État, les terrains nécessaires seront pris sur le périmètre fores tier s'il y en a dans la commune, sans toutefois que-ces prélèvements puissent s'opérer sur les futaies. Mais la colonie devra rendre au service forestier, dans chaque département, des superficies deux fois supérieures aux terrains ainsi cédés à la colonisation. Les frais de ce reboisement seront pris en charge par la métropole.

Lorsque le domaine de l'État ou le domaine forestier seront insuffisants pour fournir les superficies nécessaires aux agrandissements, il sera fait droit aux colons par des recasements sur des terrains prélevés par l'expropriation pour cause de colonisation des domaines d'une contenance supérieure à cinq mille hectares, pour les terres à céréales, pour ce qui excède cinq mille hectares et d'une contenance supérieure à quinze cents hectares, pour ce qui excède quinze cents hectares pour les terrains plantés en vignes.

Art. -2 — Les centres nouveaux à créer ne pourront plus l'être qu'au moyen de prélèvement sur les domaines susceptibles d'expropriation en vertu de l’article précédent.

Art. 3 — Dans chaque département algérien, il sera obligatoirement constitué deux missions permanentes mobiles destinées à des recherches d'eau avec atelier de forage.

Les missions devront dans chaque commune établir et réaliser un plan de recherches d'eau aussi bien pour le centre que pour les villages et les douars, et pour l'eau potable comme pour l'eau d'irrigation, soit par forage, soit par ouvrages du genre de réservoir valant pour une saison. Dans ce dernier cas, les travaux ne pourront être commencés qu'après autorisation du préfet qui, après avis du Conseil départemental d'hygiène devra ordonner les mesures nécessaires pour que ces réservoirs qui ne doivent pas se confondre avec les grands barrages, ne deviennent pas des foyers de paludisme.

Le Conseil général de chaque département déterminera l'ordre de priorité des travaux entre les diverses communes.

Il sera inscrit au budget de l'État, pendant vingt ans, un crédit de six millions à titre de subvention au budget de l'état algérien avec affectation spéciale à ces ateliers à raison d'un million par an et par atelier.

Art. 4. — Aucun centre de colonisation ne pourra être créé sans qu'il soit relié au réseau vicinal par un chemin empierré et cylindré.

Des chemins ruraux devront être prévus pour relier chaque concession au centre.

Art. 5. — Aucun centre de colonisation ne pourra être créé à plus de cinquante kilomètres d'un hôpital auxiliaire. La distance sera, appréciée d'après le parcours sur route empierrée qu'il faudra faire pour s'y rendre.

De. Même aucun centre ne pourra être créé s'il est éloigné de plus de vingt kilomètres d'une école, et à la condition qu'une liaison automobile soit prévue entre le centre et l'école.

Art. 6. — La caisse de colonisation est pourvue de la personnalité civile, elle est gérée par un conseil d'administration de six membres nommés par la chambres d'agriculture. Le président est nommé par le gouverneur général. Le contrôleur des dépens engagées en est membre de droit.

Art. 7. — Les caisses locales de crédit agricole ne peuvent, pour les prêts inférieurs à 15.000 franc pris en une ou plusieurs fois au cours d'une même année, exiger un taux supérieur à celui de la caisse régionale, majoré de 1 % pour le court terme, 50 centimes pour le moyen terme, 30 centimes pour le Iong terme.

Les caisses régionales ne peuvent exiger un intérêt supérieur pour les avances qu'elles font à la caisse locale, à celui que leur fait la Banque de l'Algérie majoré de 1%.

La Banque de l'Algérie ne peut, de son côté exiger des caisses régionales un intérêt supérieur de plus de un et demi pour cent à celui que ta Banque de France réclame aux caisses régional, métropolitaines.

Art. 8. — La couverture du billet de la Banque de l'Algérie pourra être faite jusqu'à concurrence de 20 % par du papier de commerce revêtu de trois signatures.

Art. 9. — La Banque de l'Algérie sera obligée dans les trois mois de la promulgation de la présente loi, de publier la liste des guichets auxquels pourra se faire gratuitement le change de ses billets dans les villes de Marseille, Bordeaux, Lyon et Paris.

Art. 10, — La taxe à l'importation en France est supprimée.

Art. 11. — Les protections accordées pour le blé tendre, sont étendues au blé dur ; le ministre de l'Agriculture fixera par le même décret et de façon identique, le pourcentage obligatoire d'utilisation des deux céréales.

Art. 12. — Aucune concession d'eau en vue de la culture du coton, ne pourra, être accordée, si celui qui la sollicite ne justifie pas avoir préalablement adhéré à une caisse de compensation approuvée par le gouverneur général.

Art. 13. -— Le bénéfice des primes à la culture du chanvre est étendu à la culture du coton. La dépense sera supportée moitié par la Métropole, moitié par la Colonie.

Art, 14. — Les dispositions en vigueur dans la Métropole pour la réception contradictoire des tabacs par la Régie française sont étendues à l'Algérie.

Art. 15. — Sont abrogées toutes les restrictions à la liberté du commerce des vins titrant plus de 17° s'ils sont accompagnés d'un certificat du chef du laboratoire départemental constatant qu'ils sont naturels et n'ont été l'objet d'aucune addition d'alcool.

CHAPITRE II

ÉCOLES ET HOPITAUX

Article premier. — Dans chaque commune mixte d'Algérie, il sera, sans préjudice des constructions en cours, édifié aux frais de l'Etat Français, deux écoles du Centenaire comprenant au moins trois classes de garçons et deux classes de filles. Les plans de ces écoles seront approuvés par le ministère de l'Instruction Publique.

De même, dans chaque commune mixte d'Algérie il sera édifié, sans préjudice de ceux qui existent déjà et aux frais de l'État Français, un hôpital auxiliaire du Centenaire, avec Maternité, sur des plans approuvés par le ministère-de la Santé Publique.

CHAPITRE III

RÉFORMES INDIGÈNES

Article premier. — Les indigènes d'Algérie sujets français sont soumis aux mêmes obligations et oui les mêmes droits que tous les Français, sous la seule réserve des dispositions résultant de leur statut personnel particulier ou de celles consacrées par la loi.

En conséquence, dans l'année qui suivra la promulgation de la présente loi, le ministre devra présenter à la ratification du parlement un décret organisant le statut des indigènes algériens.

Ces indigènes sont admis dès maintenant à se présenter sans aucune réserve à tous les concours destiné à pourvoir les emplois publics, civils ou militaires.

A égalité de conditions de recrutement dans une fonction quelconque, le traitement et les indemnités seront les mêmes pour tous les agents, quel que soit leur statut personnel.

Art. 2. — Toute coopérative agricole et toute Caisse agricole subventionnée par l'État est ouverte aux indigènes comme aux européens, sous la seule condition d'une solvabilité justifiée.

Art. 3. — Les indigènes installés depuis plus de vingt ans sur une terre Arch en seront déclarés propriétaires, mais cette terre restera incessible et insaisissable, nonobstant toute convention contraire, pendant cinquante ans à dater de la délivrance du titre de propriété.

Art. 4. — Les fonds des Caisses de prévoyance ne peuvent être employés à un autre objet que celui des avances aux indigènes notamment pour prêts de semence. Elles peuvent prêter jusqu'à 3.000 francs.

Ces Caisses de prévoyance seront fédérées et gérées par un Conseil d'administration de cinq membres ; trois nommés par le Conseil d'administration de la Banque de l'Algérie, le contrôleur des dépenses engagées, sera membre de droit du conseil d'administration, ainsi qu'un délégué des représentants indigènes aux Délégations et au Conseil supérieur, élu tous les deux ans par leurs collègues.

Il sera en outre créé par les soins du gouvernement général de l'Algérie, six banques populaires commerciales et agricoles indigènes à raison de deux par département ; elles resteront soumises au contrôle de la Banque de l'Algérie. Le maximum des prêts que pourront consentir ces banques sera de deux mille francs ; elles ne pourront réclamer un intérêt supérieur à celui que leur fera la Banque de l'Algérie major de I %. Les billets agricoles souscrits par ces banques pourront être l'objet de deux renouvellements.

Chaque année, 10 % du montant des redevances de la Banque de l'Algérie à la colonie seront également affectés à ces banques populaires indigènes.

Art. 5. — A dater de la promulgation de la présente loi, les indigènes commerçants sont justiciables des tribunaux de commerce.

En conséquence, les patentés indigènes désignent dans chaque arrondissement, au scrutin secret, vingt commerçants indigènes chargés de prendre part ans élections aux tribunaux de commerce. Ces délégués sont élus pour deux ans.

Art. 6. — Chaque année, pendant 20 ans, il sera mis à la disposition de l'Algérie un crédit de trois millions, soit un million par département, pour subventionner la construction de villages indigènes. Ils seront tous construits avec une école et un centre de travail pour les femmes indigènes. Ces villages ainsi créés seront dits villages du Centenaire.

Art. 7. — Dans un délai d'un an, à dater de la promulgation de la présente loi, un décret du ministre-compétent devra, après délibération des assemblées algériennes déterminer les modalités de l'application des lois sociales à l'Algérie et les taux des allocations qu'il conviendra de fixer en tenant compte de la diversité des régions de l'Algérie.

L'assistance aux vieillards et aux incurables comportera nécessairement la construction d'un asile pour les deux sexes dans chaque commune mixte. Les

bureaux de bienfaisance européens et indigènes se partagent les ressources légales, au prorata de la population européenne et indigène de leur ressort.

Art. 8. — Lorsqu'une succession s'ouvrira au profit d'héritiers indigènes dont un au moins sera mineur, le cadi devra, dans le mois du décès, remettre, en le vérifiant conforme, un inventaire des biens composant la succession, au procureur de la République de l'arrondissement. Il ne pourra prendre à l'égard de ces biens aucune mesure de liquidation sans l'avis du procureur de la République.

En ce qui concerne les personnes ayant droit éventuel à la liquidation d'une succession, aucune mesure d'interdictions ne peut être entreprise qu'à la requête du procureur de la République.

Tous les fonds doivent être déposés à la caisse des Dépôts et Consignations.

Les tentatives de conciliation pour les appels indigènes sont supprimées.

Art. 9. — Le taux de l'intérêt légal est fixé en Algérie par arrêté du gouverneur général, pris après avis du premier président et du procureur général qui, eux-mêmes, assurent la consultation préalable des Chambres de commerce.

Toutes les fois que la preuve pourra être rapportée que le créancier a exigé un intérêt supérieur au taux de l'intérêt légal augmenté de 3 %, le débiteur pourra lui opposer l'exception de jeu et refuser de payer même le principal.

Lorsque le débiteur alléguera que le créancier a frauduleusement majoré le principal pour ne pas laisser apparaître les intérêts qu'il stipulait, la preuve pourra être faite par témoins et même par présomptions, en tenant compte notamment de L'importance du crédit que supposait l'objet pour lequel le prêt à été sollicité.

Les ventes de terre sous condition suspensive. Subordonnée au non-remboursement d'une dette qui ne serait pas constatée par un acte authentique. Avec stipulation d'un intérêt légal, sont nulles d'une nullité d'ordre public.

Art. 10. — Les dispositions relatives au Code de l'indigénat sont abrogées ; il en est de même de celle-, relatives aux tribunaux répressifs.

Il sera organisé par décret dans chaque département algérien, trois nouveaux tribunaux correctionnel-comportant la présence au siège d'un substitut, a" nu juge d'instruction et d'un greffier.

Les cours criminelles sont supprimées, mais les jurys criminels comprendront obligatoirement, dans toutes les causes, trois indigènes naturalisés.

En Algérie, les magistrats composant la cour d'assises, à l'exception du président, votent avec les jurés tant sur la culpabilité que sur l'application de la peine.

Art.11 — Dans les départements où de grands barrages sont en construction, ii sera prélevé sur les superficies susceptibles d'être irriguées et par chaque barrage, dix mille hectares pour constituer des pans de stationnement pour les ovins. Ces parcs comprendront des réserves de nourriture convenablement ensilées, des abreuvoirs en quantité suffisante et des bains propres à éviter la propagation des épidémies. Les puits creusés par l'administration ou l'autorité militaire sur les hauts plateaux, demeurent grevés du droit de Chefet (droit de la soif) au profit de chacun ; ils seront d'accès libre et une zone de 20 hectares sera réservée autour du puits pour le stationnement des troupeaux. ,

Art. 12. — Le bénéfice de la loi de sursis et l'article 363 du Code pénal sont applicables à toutes les condamnations de prison ou d'amende prononcées en vertu des dispositions du Code forestier.

Art. 13. — Le maximum de la contrainte par corps pour les délits forestiers est fixé à dix jours. Aucune réquisition gratuite de services pour la garde des forêts ne peut être faite si elle n'est pas payée-

Art. 14. — Les droits d'usage des indigènes sur les forêts notamment pour le bois mort s'appliquent sans autorisation spéciale.

Art. 15. — La responsabilité collective des collectivités indigènes en matière forestière est supprimée sauf le cas de faute.

Art. 16. — Les forêts et bois défensables sont ouverts pendant toute l'année aux bovins et pendant les mois de juin, juillet, août, septembre et octobre aux ovins.

Art. 17. —- Le commerce et la culture du Kif sont interdits dans toute l'Algérie.

Art. 18. — Il ne faut être ouvert dans les communes mixtes d'Algérie que des cafés maures on des débits de boissons hygiéniques

CHAPITRE ÏV

ARMÉE ET MARINE

Article premier. — Il est constitué à Alger mu base navale dotée d'une force qui ne pourra être inferieure à deux contre-torpilleurs et quatre torpilleur et deux sous-marins.

Art. 2. — La durée du service militaire est identique pour tous les Français. Toutefois les indigènes qui ne sauront pas parler le français feront au régiment même, six mois de préparation militaire supplémentaire taire. Ta constatation de la connaissance, du français sera faite par le Conseil de révision. Il pourra être

formé appel de cette décision dans chaque départe ment devant une Commission de quatre membres nommés par le gouverneur général et qui comprendra un conseiller général indigène. Le général commandant la division sera président de droit.

La prime de 450 francs versée aux indigènes appelés par tirage au sort, est supprimée. En retour ils ont droit aux allocations pour charges de famille.

Art. 3. — La syphilis et le trachome ne pourront jamais constituer des motifs d'ajournement. Les hommes seront incorporés pour trois mois dans des sections d'assistance qui seront mises à la disposition de l'administrateur de chaque commune mixte. Ils seront soignés pendant leur présence dans ces unités par le médecin de colonisation, assisté d'infirmiers militaires. Les dépenses de ces sections seront à la charge des collectivités qui profiteront de leur travail ou à. la charge de la colonie. Au bout de crois mois, ils subiront un nouveau conseil de révision qui pourra, s'il est jugé utile, prolonger encore pour deux mois le séjour dans les sections d'assistance.

Le séjour dans As sections d'assistance est sans effet sur la duré.:: du service militaire.

Art. 4. — Les unités indigènes d'infanterie ou de cavalerie appartenant à l'armée coloniale, ne peuvent être soumises aux relèves que par (mité constituée de l'ordre de la compagnie on de l'escadron.

Art. 5. — Les sous-officiers européens et indigènes mariés et les officiers appartenant aux unités indigènes de l'Afrique du Nord auront droit à une prime de 480 francs pour les officiers et de 240 francs pour les sous-officiers mariés, par année de service dans le même grade ou clans le grade immédiatement supérieur et dans la même unité.

Art. 6. — Lorsqu'un officier ou sous-officier indigène sera naturalisé en cours d'engagement, cet engagement se poursuivra au titre français, mais le Conseil d'administration du corps aura le droit de résilier l'engagement s'il n'estime pas que le gradé ainsi naturalisé a les aptitudes suffisantes pour remplir les fonctions de son grade au titre Français. Appel de la décision pourra être porté par les sous-officiers devant le générai de division, et par les officiers devant le ministre de la Guerre.

Art7.-L'ancienneté des gradés qui seront naturalisés se décomptera en comptant pour une demi annuité, les années de service par eux accomplies au titre indigène dans le grade qu'ils avaient au joui de leur naturalisation.

Art. 8. — Les indemnités diverses servies aux militaires de tous grades et de toutes armes sont les mC-in. pour tous les militaires français, qu'ils accomplissent leur service au titre français ou au titre indigène.

Art. 9. — Les exercices pratiques de travaux de campagne seront prévus, à raison de trois semaines par nu. sur le tracé des routes nouvelles dont la construction :i été décidée, ou pour les travaux d'adduction d'e.iui

CHAPITRE V

REPRÉSENTATION DES INDIGÈNES

Article premier. — Les conseillers généraux indigènes sont membres de droit du collège électoral sénatorial.

Les conseillers municipaux indigènes participent au vote pour l'élection des délégués sénatoriaux, de la même façon qu'ils participent au vote pour l'élection de la municipalité.

Art. 2, — Acquièrent de plein droit le bénéfice de la naturalisation individuelle avec tous les avantages qu'elle confère, les indigènes sujets français nés en Algérie ou en France qui rentrent dans les catégories suivantes i

1° Les indigènes régulièrement élus délégués financiers, conseillers généraux, membres des Chambre de commerce ou d'agriculture, les indigènes Bachaghas, agiras, et les commandeurs de la Légion d'honneur ;

2° Les jeunes gens des deux sexes qui obtiennent des diplômes de baccalauréat, de certificat de fin d'études secondaires ou le brevet supérieur, ou le diplôme des medersas ;

3° Les indigènes qui ont servi sous les drapeaux avec le grade d'officier ou de sous-officier, ces derniers après quinze ans de service ;

4° Ceux qui sont désignés chaque année à La majorité des suffrages par les Chambres de Commerce et les Chambres d'Agriculture de chaque département, réunis en assemblée plénière et ce, à raison de cinquante par département pour l'agriculture, et de cinquante pour le commerce. La première année, ce chiffre sera porté à deux cents par département et à trois cents pour le département d'Alger ;

5° Indépendamment des commerçants et des agriculteurs indigènes désignés par les Chambres de commerce ou d'agriculture, le gouverneur généra! Pourra encore conférer chaque année par arrêté, la naturalisation individuelle à dix commerçants et à. dix agriculteurs par département.

Art. 3. — La naturalisation individuelle confère la pleine cité française, elle ne produit d'effets civils qu'au regard des mariages que les indigènes contractent dans la forme française après leur naturalisation.

S'il n'y a pas de mariage contracté en la forme française, et sauf dispositions testamentaires contraires, la dévolution des biens se fait conformément aux règles du statut personnel qu'avait cet indigène ; avant sa naturalisation.

Art. 4. —• il est constitué à Paris, près du ministre un comité consultatif musulman algérien composa de trois membres par département.

Ils sont nommés au scrutin de liste pour quatre ans par un collège électoral composé de tous les conseillers municipaux indigènes, de tous les membres des djemââs et de tous les indigènes justifiant qu'il ont obtenu le certificat d'études primaires.

Le vote a lieu au chef-lieu de chaque commun: . sous la présidence du maire ou de l'administrateur. ayant comme assesseurs un représentant de chacun des listes en présence.

Le comité consultatif musulman siège à Paris au ministère. Il est présidé par le ministre, mais élit son vice-président et son Secrétaire. Il a deux sessions obligatoires par an de trois semaines chacune, elles commencent le premier lundi de mai et le prenne. Lundi de novembre. En dehors de ces deux sessions, le comité ne peut se réunir que sur convocation du ministre.

Le comité est consulté par le ministre ou les Coin missions compétentes de la Chambre et du Sénat sur les projets intéressant les Musulmans d'Algérie. Il peut lui-même formuler tous les vœux qui lui paraîtraient convenables.

Pendant la session, les membres du comité reçoivent une indemnité égale à l'indemnité parlementaire mensuelle, avec en plus les frais de transport. Ces traitements et ces indemnités sont inscrits au budget du ministère compétent.

CHAPITRE VI

Organisation centrale

Article premier. — Il est créé un ministère de l'Asie et de l'Océan Indien, et un ministère de l'Afrique, L'Algérie est rattachée au ministère de l'Afrique.

CHAPITRE VU

ASSEMBLÉES ALGÉRIENNES

Article premier. — Le fonctionnement des assemblées algériennes est modifié ainsi qu'il suit :

. a) Le Conseil supérieur se compose de 1° deuz membres nommés dans chaque département par les conseillers généraux européens et indigènes, niais quatre délégués par département sont obligatoirement indigènes ; 2° De quatre membres par département élus par l'assemblée plénière des Chambres de commerce, un délégué étant obligatoirement indigène ; 3° De quatre membres par département élus par l'assemblée plénière des Chambres d'agriculture, un délégué étant obligatoirement indigène : 40 De quatre membres dont un indigène dans chaque département, élus dans une assemblée plénière des président ou secrétaire de syndicats et associations ouvrières ou die fonctionnaires régulièrement constitués dans le département et ayant au moins trois ans d'existences.

Les membres des Délégations financières ne sont pas éligibles au Conseil supérieur et réciproquement

Le Conseil supérieur élit son président à la majorité des suffrages exprimés.

Les membres du Conseil supérieur sont élus pour six ans. Les élections auront lieu dans chaque département tous les deux ans. A la première session, un tirage au sort déterminera les départements don exceptionnellement les représentants ne feront que deux ans ou quatre ans.

En matière budgétaire, le Conseil supérieur n':i pas le droit d'initiative. Il ne peut que supprimer les crédits votés par les Délégations ou reprendre ceux proposés par l'administration devant les Délégations.

Au contraire le Conseil supérieur a droit d'amendement en ce qui concerne les résolutions, les projets de décision et les vœux votés par les Délégations.

b) Les Délégations financières sont complétées par une quatrième section correspondant aux cédules de l'imposition des professions libérales, des traitements et des salaires.

Cette section est composée de quinze membres, soit cinq par département ; sont électeurs dans cette section, tous ceux européens et indigènes inscrits au rôle des deux cédules des bénéfices non commerciaux et des traitements et des salaires.

c) La section des non-colons est dénommés«Section du Commerce et de l'Industrie»;elle est composée de 24 membres, soit 8 par département. Sont électeurs dans cette cédule tous ceux européens et indigènes inscrits à la cédule des bénéfices commerciaux et en outre au rôle spécial de l'impôt général sur le revenu.

d) En conséquence la section indigène est portée à 2r membres soit 7 par département, et la section kabyle à 8 membres. Les indigènes inscrits sur les listes électorales du commerce et de l'industrie, ou des professions libérales pourront demander à n'être inscrits que sur la liste électorale de la section indigène.

Le président des Délégations qui siègent désormais toujours en séance plénière, est élu au début de la première session de chaque année à la. Majorité des suffrages exprimés, tous les délégués participant an vote.

Le bureau est composé de trois vice-présidents et de six secrétaires. Les indigènes sont éligibles à toutes les fonctions du bureau. Un vice-président et deux secrétaires au moins doivent être indigènes.

Les Délégations ont le droit d'instituer des Commissions inter délégataires. Ces Commissions ne peuvent, à peine de nullité de leurs délaierai ions, siéger eu dehors des sessions régulières. De menu: les Délégations financières ne peuvent ni par elles-mêmes; ni par leurs Commissions s'immiscer dans l'administration de la colonie.

La règle die l'unité budgétaire s'applique à l'Algérie. Le budget extraordinaire est supprimé et ses crédits incorporés au budget ordinaire.

Les dépenses à régulariser sont supprimées, en retour le gouverneur général au droit de présenter aux assemblées algériennes deux cahiers de crédits supplémentaires au cours de chacune des deux sessions annuelles.

En cas d’urgence, le gouverneur général peut se faire autoriser à engager des dépenses, par simple décret. si la rubrique est déjà prévue au budget, et le Conseil d'État entendu si la rubrique n'est pas prévue.

e) Des assemblées Algériennes tiennent deux se Sions par an : la première dans le mois d'avril n«-pouvant excéder cinq semaines pour les Délégations et trois semaines pour le Conseil supérieur ; la deuxième au mois de novembre ne peut dépasser quinze ans pour les Délégations et huit jours pour le Conseil supérieur et de façon que les assemblées aient terminé leurs travaux au plus tard le 20 novembre.

La Commission des Finances des Délégations devra être réunie au plus tard un mois avant la session d'av ni et quinze jours avant celle de novembre pour recevons et discuter le budget ; la Commission des Finances du Conseil supérieur sera réunie dès l'ouverture des Délégations.

Si les Délégations refusent ou ne peuvent au cour de leur session, voter la totalité du budget, les chapitres du budget en cours seront prorogés de plein. Droit avec les dotations y prévues.

Le parlement a de même le droit de rejeter tout ou partie du budget qui lui est proposé et dès lors les, chapitres du budget en cours se trouvent également prorogés de plein droit.

Art. 2. —Des circonscriptions électorales européennes ou indigènes d'Algérie ne peuvent être modifiées que par une loi.

CHAPITRE VIII

TERITOIRE DU SUD

Les communes de Touggourt, Laghouat, Aïn Sefra, Colomb Béchar sont constituées en communes de plein exercice.

Une commune mixte ayant, à sa tête un administrateur est en outre crée pour le m'Zab.

Voies et moyens

En exécution des dispositions de la présente loi, il sera, inscrit chaque année au budget du ministère de l'Afrique, sous la rubrique « Subventions à l'Algérie à l'occasion du Centenaire », les crédits suivants :

1° Reboisement, 4 millions par an pendant 20 ans,

2° Recherches d'eau, 6 millions par an pendant 20 ans ;

30 Constructions scolaires du Centenaire, 6 mil lions par an pendant 20 ans

4° Hôpitaux auxiliaires du Centenaire, 6 millions par an pendant 20 ans :

5° Villages indigènes du Centenaire, 3 millions par an, pendant 20 ans

6°Ecoles et hôpitaux des territoires du Sud, 3 millions par ans pendant 20 ans

7° Création dans les territoires du Sud de centres de ravitaillement pour les troupeaux: 3 millions par an pendant 20 ans.

ERRATUM

NOTE I

Dans le chapitre sur la grande colonisation, il a cl. parlé d'une très belle exploitation réalisée dans les territoires du Sud, entre Biskra et El-Kantara. Fe créai en i est M. Dufour qui eu est toujours propriétaire.

NOTE II

LA PETITE COLONISATION

Bilan d'une concession de cent hectares à Ain-Kermès

RECETTES

Produit de 50 ha. De blé, labour propre (rendement moyen des 5 dernières années) : 6 x 50 = 300 qx.

Vente de 250 qx de blé tendre au cours moyen de:, cinq dernières années, à 140 Fr. le quintal rendu Tiaret 140 x 250 = 35.000 francs.

DÉPENSES

Frais de transport du blé sur Tiaret :

11 x 250 .... 2.750

Frais de dépiquage : xo x 300 .. 3ooo

Achat de 120 qx d'avoine à 60 fr. le quintal, pour la nourriture des sept chevaux ou mulets nécessaires pour l'exploitation de

la concession : 60 x 120 ...... 7.200

Main-d'œuvre nécessaire pour tous les travaux de l'année 6.000

Assurances, grêle et incendie ... 1.200

Impôts 650

Amortissement du matériel agricole ,et animaux 5.000

Forgeron, bourrelier. 2.000

Intérêts de 60.000 Fr. de dettes à S % 4.800

Entretien de la famille (dix personnes) et frais divers 12.000

Total des dépenses annuelles dans l'exploitation 44.600 »

DÉFFICIT ANNUEL : 44.600 — 35000 9.400 francs.

Si nous obtenions un agrandissement de 60 ha. Ce qui nous permettrait de semer annuellement 30ha. De plus soit : 6 x 30 -= 180 qx. Prix de vente de 180 qx à 140 fr. = 25.000 fr., le revenu annuel serait donne augmenté de 25.000 fr. avec des frais d'exploitation sensiblement les mêmes que dans la première exploitation.

NOTE III

Situation des indigènes

Les résultats des commissions de révision pour 1930 ont été les suivants :

Sur 96.851 conscrits :

44.570 ont dû être ajournés ;

15.909 ont été exemptés ;

F5-9°5 ont été déclarés bons pour le service ;

4.442 ont été classés dans le service auxiliaire. *

Dans certaines communes mixtes, on n'a pn prendre que 3 et quelquefois 2 % du contingent.

NOTE IV

Utilisation de l'armée pour la construction des routes

Un officier nous écrit :

« L'instruction militaire comporte nécessairement de nombreux paliers communs avec ceux de la vie humaine, puisque le soldat est l'homme et que la guerre moderne n'est autre chose que la vie mobilisée. N'est-il pas logique de faire coïncider cette instruction avec un acte hum un profitable ?

« Au lieu d'entreprendre des travaux de compagne. Monotones par ce que chacun les sait sans ivudeiii.ni pratique, que l'on sait même devoir être rebouchés en fin d'exercice, pourquoi ne pas développer les musèles. et l'expérience du terrassier, le sens du chefs d'équipe chez le gradé par l'exécution d'une œuvre d'utilité publique ?

« Le service d'un an laisse le soldat trop près de la vie sociale pour qu'il ne comprenne pas aussitôt, à la voix du chef, l'intérêt réel commun dont la collectivité et indirectement mais sûrement, lui-même et le siens pro fieront tout en remplissant les nécessités de l'instruction.

« Dans l'esprit indiqué, non seulement l'œuvre til.il' subsistera et sera la fierté des participants (une plaque commémorative pourra stimuler les émulations ; I Romains agissaient ainsi), niais on peut dire que l'instruction, l'entraînement de tous, travailleurs, gradé; Officiers iront deux fois plus vite ; l'expérience recueilli sera doublée.

« Le Maroc d'ailleurs, où à vrai dire les troupes parais, sent, comme en 1857, travailler pour elles-mêmes, « vérifie-t-ii pas quotidiennement cet aspect de l'emploi des troupes ? Là, en réalité, l'œuvre "collective, militaire aujourd'hui, sera demain civile ou plutôt national:

« Il n'y a pas que les hommes dont l'entraînement physique peut comporter œuvre utile. Il y a les animaux, nombreux dans l'armée, auxquels dans certaines périodes (entre le départ d'une classe et l'arrivée de la suivante) un mois environ, on ne demande guère qu'un entraînement musculaire. One de force vive inutilisée sans compter les heures perdues des hommes employés à la « promenade « des animaux,

« Mais il faut remarquer que le rendement serait très supérieur si l'on utilise les puissantes machines modernes, inconnues en 1857, telles que perforatrices, cylindres, etc., qu'il est excellent pour l'armée de voir de près. Pour tirer parti de ce matériel, i! convient d'adjoindre à l'équipa militaire, constituant les travailleurs de la route proprement dits, les spécialistes (qui pourraient être du génie et pionniers de l'infanterie) qui ouvrent la voie (perforatrices), la route (cylindres),, etc.

« I.-à encore, pas de classes, pas de cloisons, mais b bonne volonté mutuelle de tous vers !e but commun. »

Nécessité du ministère de l'Afrique, démontrée par l'histoire de la, suppression des tribunaux répressifs

L'invraisemblable histoire de la suppression des tribunaux répressifs vient justifier encore la création d'un ministère de l'Afrique.

Nous sommes à la veille du voyage du président de la République eu Algérie. Les gouvernements ont fait des promesses solennelles de réformes, et même la représentation parlementaire.

Cependant en dépit des assurances, rien n'a été fait; on. Ne veut plus parler de la représentation «les indigènes et pour le reste, ou ne sait pas «moi faire.

En cet état, Paris télégraphie à Alger pour observer que le président de la République ne peut pas arriver les mains vides et qu'il faut trouver an moins une apparence de réforme.

Le gouverneur générai d'alors est aussi embarrassé que le gouvernement, et sur je ne sais quel conseil, H sans consulter les magistrats de la Cour, il propose la suppression des tribunaux répressifs qui lui semble devoir susciter le minimum d'émotion chez les grands colons.

Les indigènes tout d'abord protestent, et observent que c'est se moquer d'eux. Ils ajoutent que la suppression des tribunaux répressifs ne profitera qu'à une toute petite partie de la population indigène et que 90 % des indigènes n'Ont aucune chance, heureusement pour eux, d'être jamais déférés à ces juridictions.

Cependant le président de la République arrive, il annonce solennellement la réforme et tous les journaux s'efforcent de faire mousser l'aventure et de persuader les indigènes qu'ils viennent d'être gratifiés d'une façon somptueuse.

Les fêtes du Centenaire prennent fin. Cm s'avise de réaliser alors la grande suppression, et à la stupeur de Paris et d'Alger, on s'aperçoit que ce n'est pas si simple que cela.

L'arrondissement de Mostaganem va presque jus qu'au désert. Il eu est de même de l'arrondissement <l. Blida. Comment ces tribunaux si chargés déjà

vont il faire pour assurer l'instruction des affaires correctionnel!, sérieuses dans un tel ressort ; des distances énormes :i parcourir, pour les magistrats, pour les prévenus, pour le témoins, bref une impossibilité pratique presque absolu. Quant à la Cour, comment fera-t-elle pour juger tous le-. appels, alors qu'elle est déjà encombrée et comment feront ; les prévenus « rameutés « de tous les coins de l'Alger h avec des semaines et des mois de déplacement quand i I s'agira de pauvres diables qui ne pourront pas avoir les moyens de prendre le train ou l'automobile.

La suppression est cependant pour le 1er janvier 1931, date solennelle. Entre le voyage du président de la République et le Ier janvier, on pouvait aviser, mais on ne s'avise que d'une chose, gagner du temps et alors on proroge pour trois mois jusqu'au 1r avril 1931.

A Alger, le nouveau gouverneur général se préoccupe de la question. Il en a causé avec le parquet général, il y a réfléchi, il demande plus de temps pour avoir la pas subtilité de faire quelque chose et il vient même à Paris vers le 20 mars demander une nouvelle prorogation.

Il part fin mars avec la promesse que le décret va sortir et intervenir en temps utile.

Mais le gouverneur général Carde parti, personne bien entendu ne pense plus à l'Algérie. Le : 1e1’ avril, pas de décret, ni le 2, ni le 3, ni le 1o, ni le 20. Donne les tribunaux répressifs qui n'ont pas été relevés avant le in' avril sont morts; on ne peut plus parler des tribunaux répressifs.

On apprend alors en Algérie que pour sauver l'histoire, le garde des Sceaux va prendre un décret en l'antidatant et les milieux indigènes s'indignent. On leur avait tant parlé des tribunaux répressifs comme de la grandi-réforme, qu'ils y voient maintenant tous une valeur de symbole, le retour au droit commun pour les indigènes.

II protestent donc quand ils apprennent que la Chancellerie prépare un décret truqué pour rétablir des tribunaux qui ont cessé de vivre.

C'est à Constantine que la Délégation de la Commission sénatoriale a été saisie du problème ; elle n'a pas hésité à appeler l'attention du garde des Sceaux sur la gravité de cet expédient de 1 antidate acceptable à l'extrême rigueur quand il s'agit de la prorogation d'une affaire administrative quelconque, inacceptable lorsqu'il s'agit de la garantie de la liberté individuelle ; elle déclarait donc au ministre de la façon la plus nette que lorsque la Cour de cassation est si chatouilleuse et justement sur les moyens de forme, réveiller arbitrairement une juridiction qui a cessé d'exister, était juridiquement une chose énorme.

Le garde des Sceaux a donc tait paraître le 22 avril un décret prorogeant pour jusqu'au 1er juillet, mais dernier et extrême délai.

Ainsi entre le 1er avril et le 22, la métropole laisse l'Algérie, malgré les sollicitations du gouverneur général, sans juridiction répressive.

Et quant à la valeur du décret du 22 avril, il est préférable de ne pas insister, mais tous les juristes sont d'accord.

Il est évident que s'il y avait eu un ministère de l'Afrique, on n'aurait pas eu à enregistrer ce fait sans précédent du président de la République qu'on lance à la légère dans une aventure inouïe dont on ne sait, plus ensuite comment sortir.

NOTE VI

Les expropriations en Algérie

Pour souligner l'impossibilité de la politique des expropriations, deux extraits de lettres, entre cent, l'une d'un indigène, l'autre d'un colon :

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance que je suis propriétaire de 17 hectares au dit douar. Le gouvernement veut nous prendre nos terres et nous en donner ailleurs. Il nous est impossible d'accepter parce que nous avons des constructions françaises et des puits. Vont comprenez bien la mentalité d'un indigène chaouï, on lie peut par vivre à l'étranger, manque de métier et d'instruction. Nous demandons qu'on nous permette de vivre dans notre pays natal.

Voici maintenant la Lettre d'un colon européen à qui on veut prendre 147 hectares sur 554 que représente sa ferme :

Pourquoi m'exproprier, me chasser, moi Français métropolitain. au profit d'un inconnu qui peut être ne restera pas. Pourquoi rogner à mes enfants la petite

fortune que je leur laisserai ? j'ai travaillé toute ma vie en vue d'une vieillesse tranquille et ainsi réduite ma ferme sera sans valeur.

Et tandis que la, colonisation s'acharne sur de pauvres gens qui ont quelques hectares, elle se garde bien d'enlever même un hectare aux exploitations considérables qui ne comportent même pas de peuplement français.

NOTE II

L'usure chez les indigènes dans la commune de Marnia Nombre d'indigènes ont dû, pour faire face à leurs engagements, souscrire des ventes sous condition suspensive, et comme ils ne sont jamais en mesure de rembourser les avances qui leur ont été faites, après quelques renouvellements du contrat, qui ne feront qu'augmenter le montant de la dette, la terre leur échappera.

En somme si la situation des indigènes de la région de Marnia a été compromise par une série d'événements calamiteux, elle a été aggravée et elle est devenue inextricable du fait de l'usure qui sévit et contre laquelle il n'y a pas de possibilité de lutte.

Elle a son champ d'action surtout dans les douars proches du centre urbain, chez les Beni-Ouassine, les Beni-Bou-Said, le Kef, Maâziz ; mais c'est la première tribu qui est la plus atteinte par ce mal. Les Achaches où les opérations d'application du Sénatus consulte de 1863 ont été homologuées récemment font actuellement l'objet de premières offensives, et des ventes .sons condition suspensive ont dû être consenties aux prêteurs.

On ne peut fixer la proportion dans laquelle s'exerce l'usure, puisque sur les billets souscrits le montant de l'intérêt ne figure pas, ou s'il figure, le capital souscrit est toujours supérieur au capital versé. Au printemps 1930. Dans les Achaches, 7.500 francs étaient remis aux emprunteurs qui devaient souscrire des billets de 10.000 francs payables après la récolte.

Cet hiver les agriculteurs des Beni-Ouassine et Maâaz ont dû emprunter des grains de semence à raison de 225 francs le quintal de blé et no francs le quintal d'orge, alors qu'à la récolte les prix ne dépassent pas 120 francs et 50 francs. De sorte qu'après les battages, ce sera, pour six mois, une quantité double de celle reçue qu'il faudra restituer.

Pour payer leurs dettes, beaucoup d'indigènes se rendent en France, où ils trouvent des salaires très intéressants. Mais pour s'y rendre il leur faut quelques avances et des avances, ils ne les obtiennent ((n'en se soumettant aux exigences des usuriers.

Imprimerie des Presses Universitaires de France. — Vendôme-Paris

إن المطلع على مشروع بلوم فيوليت، والدارس لموضوع الحركة الوطنية الجزائرية، يلفت انتباهه مدى اتساع الهوة بين طموحات و أمال الجزائريين والسياسة الفرنسية المطبقة آنذاك في الجزائر الأمر الذي جعل فشل هذا المشروع ينعكس سياسيا إما سلبا أوإيجابا علىتيارات الحركة الوطنية الجزائرية،بحسب موقف كل طرف منه.

فالنخبة الداعم لهذا المشروع، ذلك لتتماشي محتواه مع برنامجهم السياسي وتحقيق رغبتهم في التجنس بالجنسية الفرنسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، كانت خيبتهم كبيرة بعد رفض المشروع من قبل مجلس الشيوخ الفرنسي فوجدوا أنفسهم معزولين عن الجماهير الشعبية، و مهمشين من طرفالإدارة الفرنسية، فانقسم التيار على نفسه، حيث تحول فرحات عباس من إدماجيإلى فدرالي يسعى لحفاظ الجزائر على لغتها و دينها ،أما ابن جلول ومن سار معه ففضلوا مواصلة المطالبة بالفرنسة والإخلاص التام لفرنسا ودعمها خلال الحرب العالمية الثانية.

أما العلماء و رغم نجاحهم في نشر الوعي القومي للنهوض بالشعب الجزائري فكريا واجتماعيا و ثقافيا ، فإنهمفشلوا سياسيا ذلك من خلال تخليهم عن تحفظهم اتجاه مشروع بلوم فيوليت و إعلان تأييدهم له، فقد تفطنوا متأخرين لحقيقة المشروع، وأعلنوا صراحة مدىأسفهم و خيبة أملهم من السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر

و من جهة أخرى و بعد تأييده للمشروع، بقي الحزب الشيوعي يلعب دورا ثانويا في الجزائر و ذلك على المستوى السياسي، وازدادت عزلته عن الشعب الجزائري و كذا بقية التيارات الوطنية الأخرى.

أما حزب الشعب الجزائري والذي أعلن رفضه التام للمشروع منذ البدايةو تمسكه بالفكر الاستقلالي، فقد حظي بمباركة الجماهير الشعبية،وأصبح يمثل المرجعية الأولى للحركة الوطنية الجزائرية، وسيكون له الدور البارز و الرئيسي في العمل المستقبلي سواء على الصعيد السياسي أو الكفاح المسلح فيما بعد.

من الجانب الفرنسي، الرافض لمحتوى المشروع، و المعارض لمبدأ المواطنة في إطارقانون الأحوال الشخصية لأنه في نظرهم معادل للمطالبة بالجنسية الجزائرية، فلم يقبلوا داخل الأمة الفرنسية متجنسين فرنسيين و مسلمين في آن واحد.ولعل موريس الوحيد الذي شارك النخبة و العلماء خيبة أملهم بفشل المشروع والذي تنبأ في كتابه هل ستعيش الجزائر بان فرنسا ستخسر الجزائر في غضون عشرين سنة إذا لم تغير من سياستها الإقطاعية.

من خلال ما تم تناوله في هذا البحث، يتضح لنا أن مشروع بلوم فيوليت لم يكن يهدف إلا إلى عدم المساواة ين الجزائريين و الفرنسيين ،وبين طبقات الشعب الجزائري بالرغم من أن مقترحه موريس فيوليت كان من محبي الجزائر، إلا أن ذلك لم يمنعه من التفكير في مصلحة بلده أولا وأخيرا

إنهذا المشروع كان في مضمونه يريد فصل النخبة عن الشعب، و محو الشخصية الجزائرية،و إذابتها في المجتمع الفرنسي، بالتالي قتل روح المواطنة والحماس الثوري في نفوس أفرادها.

نلاحظ كذلك انه أيقظ في نفوس المعمرين تلك النزعة العنصرية، فرفضوا أن يقبلوا عناصر من الشعب الجزائري ضمن مجتمعهم، و انه كان ينطوي على أهداف بعيدة المدى تخدم مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، وتجعل الجزائر فرنسية إلى الأبد، بتجنيس فئة محدودة من الجزائريين وعزلها عن بقية الشعب،

إننا نعتقد أن مشروع بلوم فيوليت، كان يحمل بذور فشله في محتواه، والدليل على ذلك أن الجنرال ديغول جاء بقانون المواطنة في7 مارس 1944، الذي هو محاولة لإحياء برنامج فيوليت، لكنه منيه هو الآخر بالفشل، فكانت أحداث 8 ماي 1945، ثم اندلاع الثورة التحريرية في 1954، نتيجة منطقية لسياسة فرنسية، يمثلها اليمين تارة و اليسار تارة أخرى، هي في حقيقتها وجهان لعملة واحدة.

الفهرس

الملحق 03 : صورةبلومفيوليت



قائمة المصادر و المراجع:

أولا بالعربية:

1-المصادر:

1. المدني أحمد توفيق, حياة كفاح(مذكرة), القسم الثاني في الجزائر 1925-1954 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع, الجزائر, 1982.

2-المراجع:

1. ابن العقون عبد الرحمان, الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936) , م , و . ك, الجزائر, 1984.
2. ابن العقون عبد الرحمان, الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936) , م , و . ك, الجزائر, 1984.
3. أبو القاسم سعد الله ,تاريخ الجزائر الثقافي(1930-1954) , ج6 , دار العرب الإسلامي , لبنان , 1998 .
4. أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945), ج3 , ط3 المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر, 1986 .
5. أبو القاسم سعد الله, الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930, ج2, دار الغرب الإسلامي, الجزائر, 1992,
6. أجرون شارل روبير, تاريخ الجزائر المعاصرة, ترجمة عيسى عصفور, ط1 منشورات عويدات, بيروت ,1982.
7. غرانميزوناوليفييه لوكور, في نظام الأهالي, تر العربي بوينون, ط1 ,منشورات السائحي, الجزائر, 1936 ص 8.
8. برنار أندري و آخرون, الجزائر بين الماضي و الحاضر, ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور, الديوان الوطني لمطبوعات لجامعية, 1984.

9. بن خليفة عبد الوهاب, الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال إلى مجازر 8 ماي 1945(1380–1945) و دار بني مزغنة , الجزائر ,2005 .

10. بوحوش عمار, التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962, ط1, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1997.

11. بوحوش عمار, العمال الجزائريون في فرنسا, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر, 1979م.

12. بورنان سعيد, شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830–1962, ط1, دار الأمل, الجزائر, 2004.

13. بوصفصاف عبد الكريم, جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية (1931–1945), دار البعث.

14. بوعزيزيحي, الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1945,

15. بوعزيز يحي, الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912 –1948, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1991.

16. تركي عمامرة رابح , جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931– 1956) , م . و .ف . م , الجزائر , 2004 .

17. تقية محمد, الثورة الجزائرية: المصدر الرمز, الآمال, ترجمة عبد السلام عزيزي, دار القصبة, الجزائر, 2010.

18. جلال يحي, المغرب الكبير, ج3, دار النهضة العربية, بيروت, 1981م.

19. جندلي محمد إبراهيم, مبعث الحركة الوطنية بالجزائر و امتدادها بعنابة 1919– 1954 , مطبعة المعارف , عنابه 2008 .

20. جوليان شارل اندري, إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية), تر: المنجي سليم وآخرون, الدار التونسية للنشر, تونس شوال1396ه أكتوبر 1976م.

21. حليمي عبد القادر علي, الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية, مطبعة الإنشاء دمشق 1968م.
22. حميد عبد القادر. فرحات عباس, رجل الجمهورية, دار المعرفة, الجزائر 2007.
23. الخطيب احمد, جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وآثرها الإصلاحيفي الجزائر, المؤسسة الوطنية للكتابو الجزائر, 1985.
24. الزبيري محمد الغربي, الثورة الجزائرية في عامها الأول, ط$_1$, دار البعث الجزائر , 1404هـ/1984م.
25. زوزو عبد الحميد, الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 –1939, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2007.
26. زوزو عبد الحميد, الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين1919–1939, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1985.
27. سعيدوني نصر الدين, الجزائر منطلقات و أفاق , ط$_1$, دار العرب الإسلامي بيروت , 2000 م,.
28. الشيخ سليمان, الجزائر تحمل السلاح, دراسة في تاريخ الحركة الوطني و الثورة المسلحة, تر: محمد حافظ الجمالي, وزارة المجاهدين, الجزائر.
29. صاري الجيلالي, قداش محفوظ, الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900–1954, ترجمة عبد القادر بن حراث, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر 1987.
30. عمورة عمار, الجزائر بوابة التاريخ, ما قبل التاريخ إلى 1962, ج$_2$, دار المعرفة, الجزائر, 2006.
31. عمورة عمار, الموجز في التاريخ الجزائر, ط$_1$, دار ريحانة للنشر و التوزيع, الجزائر , 2002 م.
32. فركوسصالح, المختصر في تاريخ الجزائر, دار العلوم, باتنة, الجزائر.

33. قداش محفوظ, جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954 , تر : محمد المعراجي , منشورات ENEP, الجزائر 2008.

34. قليل عمار, الجزائر الجديدة , ج1 , دار البعث, قسنطينة , 1991 .

35. قنان جمال, قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصرمنشورات المتحف الوطني للمجاهد, الجزائر, 1994.

36. محساس احمد, الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولىإلى الثورة المسلحة, دار القصبة, الجزائر 2003.

37. مراد علي, الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر 1925–1940 , تر محمديحياتن , دار الحكمة , الجزائر 2007 .

38. مريوش احمد, الشيخ الطيب العقبي و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية دار هومة, الجزائر, 2007.

39. مورو محمد, الجزائر تعود إلى محمد (ص), دار المختار الإسلامي, القاهرة 1992.

40. الميلي محمد, ابن باديس و عروبة الجزائر, ط2, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع, الجزائر, 1980.

41. ميلي مقران, الحركة الدينية و الاصلاحية في منطقة القبائل 1920–1945 دار الامل, 2007.

42. النجار عبد المجيد, ملامح من الاستراتيجية السياسية للإمام عبد الحميد بن باديس, مجلة الوعي,ع1, جويلية 2010.

43. الهواري عدي, الاستعمار الفرنسي في الجزائر «سياسة التفكك الاقتصادي و الاجتماعي(1830 _ 1930), ترجمة خريف عبد الله, ط1 ,دار الحداثة للطباعة و النشر, بيروت, 1983م.

44. يسلي مقران, الحركة الدينية و الإصلاحية في منطقة القبائل (1920–1945) , دار الأمل , 2007

3–الرسائل الجامعية:

1. بن حسين كريمة, الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1939رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث, جامعة قسنطينة اكتوبر 1984.
2. بن نعمان احمد محمد, تحليل سوسيولوجي لعملية التعريب في الجزائر مع دراسة تطبيقية في بعض المؤسسات الرسمية, بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع, جامعة القاهرة , 1977.
3. بوصفصاف عبد الكريم, جمعية العلماء المسلمين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الاخرى1931–1945, بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر جامعة قسنطينة, 1983.
4. بولعبايز جمال بشير, السياسة الفرنسية بالشرق الجزائري ,(1900–1930) رسالة ماجستير , إشراف محمد حسن,
5. حشلاف علي, المواقف السياسية لجمعية علماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها(1931 . 1939) رسالة ماجستير, جامعة قسنطينة, 1994.
6. ديلمي عزوز , الصحافة الاستعمارية في عمالة قسنطينة خلال فترة ما بين الحربين 1919–1939 , رسالة الماجستير, جامعة قسنطينة, 2002.
7. شايب غزواني قدادرة, الحركة الوطنية الجزائرية أثناء ح ع 2 (1939–1945) رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر, جامعة الإسكندرية 1991.
8. صخري عمر, موقف الحركة الوطنية من مشروع فيوليت 1927–1938, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر , جامعة قسنطينة, معهد العلوم الاجتماعية, قسم التاريخ, 1990–1991.

9. العمري مؤمن, حركة الانتصار للحريات الديمقراطية , نشاتها و تطورها 1946–1954, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر , جامعة قسنطينة 1999–2000.

4–الدوريات:

1. ابن حسينكريمة: "المتجنسون مواقفهم أفكارهم وطموحاتهم"، مجلة العلوم الإنسانية،ع.30،مج.أ، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2008.
2. النجار، عبد المجيد: "ملامح من الإستراتيجية السياسية للإمام عبد الحميد بن باديس"، مجلة الوعي، ع1،جويلية 2010.
3. مجلة الشهاب, ج12, فيفري 1938.
4. مجلة الشهاب, مج13, جز3 ,2ماي 1937.

ثانيا بالفرنسية:

1–المصادر:

1. **ABBAS Ferhat, La nuit colonial, ed, ANEP, 2006,.**
2. **Maurice violette, l'Algérie vivra-t-elle ?, Félix Alcan, paris, 1931,**
3. **G.G.A, Algérie Expansion Economique et Progresse social et Réforme Administrative, Paris, S .D.**

2-المراجع:

1. **AGERON Charles Reber, Les Algériens Musulmans…, T1, o p cit,**
2. **KADDACHE Mahfoud, histoire de nationalisme Algérien, T_1, 2ame Edition, E,N,A,L,Alger.**
3. **POUYANNE Maurice, Proprite Foncière en Algérie, T_1, Imprimeur Libraire, Alger, 1900, pp 445-446**